جامعـــة 8 مـاي 1945 – قالمة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

رقم التسجيل: 12/6030242/

مذكـرة مكملة للحصول على شهادة الماستـر في العلوم السياسية.

تخصص: علاقات دولية ودراسات أمنية

دور الجزائــر الريـادي في دعـــم السلــم والأمــن بالســاحل

إعداد الطالب:

– نسيم تواتي

تحت إشـراف:

الأستاذ: رياض مزيان

تشكيل لجنـة المناقشــة

الرقم	الأستاذ	الجامعة	الرتبة العلمية	الصفة
01	أ. رياض مزيان	08 ماي 1945 قالمة	أستاذ محاضر – أ–	مشرفًا
02	د. زيغوني رابح	08 ماي 1945 قالمة	أستاذ محاضر – ب–	رئيسا
03	د. حميداني سليم	08 ماي 1945 قالمة	أستاذ محاضر – ب–	عضوا مناقشًا

السنة الجامعية 2016–2017 م الموافق 1437–1438 هـ

شكـــــر و تقديـر

الحمد والشكر أولا وأخرا لله عز وجل لتسهيله لنا لإتمام عملنا هذا.

نتقدم بشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل "مزيان رياض "

لما أولاه من اهتمام بهذا العمل المتواضع، من تصحيح وتصويب للأخطاء

وتقديم مستمر للنصائح والتوجيهات القيمة.

شكر وتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين وافقوا على تخصيص جزء

من وقتهم لقراءة هذه المذكرة ومناقشاتها.

وإلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية

الإهـــــداء

اهدي هذا الجهد المتواضع إلى:

رمز الطيبة و العطاء أبي و أمي أطال الله في عمرهما

إلى إخوتي (أمينة وأبنائها، محمد وبناته ، وفاروق)

ولا أنسى ذكر خالتي العزيزة وجدتي حفظها الله.

كما أخص بالذكر أعز أصدقائي أنيس، بـــــدري.

إلى الفريــق العريق "تــرجي قالمـة".

نســـــــــيم

خطـة الدراسة

مقدمة

مدخل مفاهيمي

الفصل الأول: السياسة الخارجية الجزائرية ضمن السياق الإقليمي

المبحث الأول: مراكز صنع القرار والتاثير في صياغة السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول: رئاسة الجمهورية

المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية

المطلب الثالث: دور المجتمع المدني والأحزاب السياسية

المطلب الرابع: تأثير القوى الكبرى في صياغة السياسة الخارجية

المبحث الثاني: مبادئ وثوابت السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول: ضبط الحدود وسياسة حسن الجوار

المطلب الثاني: دعم حق الشعوب في تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

المطلب الثالث: سياسة الحياد الإيجابي والتوازن الدولي

المبحث الثالث: أهداف السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول: الأهداف والمصالح القومية

المطلب الثاني: البحث عن المصالح الإقتصادية

المطلب الثالث: تعزير المكانة الاقليمية

الفصل الثاني: التحديات الأمنية على مستوى منطقة الساحل

المبحث الأول: إشكالية الفشل الدولاتي بالساحل

المطلب الأول: أزمة تشكل دولة ما بعد الاستعمار

المطلب الثاني: العامل الاثني وتأثيراته على تشكل الدولة الساحلية

المطلب الثالث: ضعف البنية الداخلية وتأثيرها على بناء الدولة

المبحث الثاني: التنافس وتأثير المشاريع الأجنبية

المطلب الأول: المشاريع الأمريكية بمنطقة الساحل

المطلب الثاني: النفوذ التاريخي الفرنسي بالساحل:

المطلب الثالث: صعود القوة الناعمة الصينية

المبحث الثالث: مظاهر الانفلات الأمني في الساحل

المطلب الأول: نشاط الجماعات الإرهابية

المطلب الثاني: تنامي شبكات الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي

المطلب الثالث: تعقيدات النزاعات المسلحة ومسبباتها

الفصل الثالث: المقاربة الجزائرية وجهود التسوية السلمية للمشاكل الامنية

المبحث الأول: آليات ووسائل السياسة الجزائرية في مكافحة الإرهاب والجريمة

المطلب الأول: استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل (العقيدة الأمنية)

المطلب الثاني: المقاربة الديبلوماسية والاستراتجية التنموية

المطلب الثالث: التعاون على المستويين الإقليمي والدولي

المبحث الثاني: الجهود الجزائرية في تسوية أزمة التوارق

المطلب الأول: مسار النزاع وتداعياته.

المطلب الثاني: تقريب وجهات النظر للأطراف المتنازعة

المطلب الثالث: العراقيل والتحديات التي واجهت المساعي الجزائرية

المبحث الثالث: دور الجزائر في حل النزاع الإرتري الإثيوبي:(انموذج في تسوية النزاعات البينية)

المطلب الأول: النزاع الإرتري الإثيوبي إشكالية الوجود وصراع الوجود

المطلب الثاني: محاولات الوساطة الإقليمية والدولية

المطلب الثالث: الوساطة الجزائرية بين فرقاء الأزمة

خاتمة

قائمة المصادر والمراجع

فهرس المحتويات

مقدمـــــة

مقدمــة:

تشــكل منطقــة الســاحل الافريقــي أحــد المجــالات الجيوسياســية التــي تثيــر القـوى الدوليـة والإقليميـة خاصـة بعـد هجمـات 11 سـبتمبر 2001 وزيـادة الاهتمـام بالمنطقـة علـى خـلاف مـا كانـت عليـه قبـل فتـرة الحـرب البـاردة حـين كانـت منطقـة مهمشـــة علـــى جميـــع المســـتويات، ودفـــع الواقـــع الأمنـــي الهـــش بزيـــادة الأدوار والتـدخلات الاجنبيـة بالمنطقـة السـاحلية لإيجـاد مكـان لهـا والتموقـع بمـا يخـدم مصـالحها الاسـتراتيجية والاقتصـادية فـي ظـل تربـع السـاحل علـى مـوارد طبيعيـة وإمكانـات اقتصـادية معتبـرة والتـي حالـت التـوترات الأمنيـة المختلفـة دون تجسـيد هـذه الثـروات والغـرض الاقتصـادي إلـى تنميـة حقيقيـة تسـتفيد منهـا شـعوب المنطقـة ككـل، حيـث ظلـت المنطقـة حبيسـة الأزمـات الداخليـة والحـروب الأهليـة فـي عجـز كبيـر للسـلطة المركزيـة والأنظمـة السياسـية عـن أداء وظائفهـا الدسـتورية بصـفة كاملـة، وضـعف وهشاشـة البنـى السياسـية الداخليـة وعـدم انسـجام التركيبـة الاجتماعيـة لهـذه الـدول وهـو فـي الأخيـر مـا يـنعكس بصـفة مباشـرة علـى اسـتقرار وأمـن المنطقـة وهـو مـا يظهـر مـن خـلال زيـادة شـبكات الارهـاب والجريمـة المنظمـة، إذن هـو واقـع أمنـي وإقليمـي بالتأكيـد يسـتدعي اهتمـام وقلـق المجتمـع الـدولي وخصوصـا القـوى الإقليميـة وابرزهـا الجزائـر أكبـر دولـة بالمنطقـة وهـي الدولـة التـي تملـك رصـيد تـاريخي هـام فـي التعامـل مـع الملفـات الاقليميـة وخبـرة و تمـرس فـي إدارة مختلـف الأزمـات والتـوترات الناشـبة بالمنطقـة السـاحلية وذلـك عبـر جهـاز الدبلوماسـي النشـط منـذ اسـتقلال الجزائـر والـذي يعكـس الثقـل الجزائـري بالمنطقـة ودورهـا الريـادي، يتـيح لهـا عـدة عوامـل لعـل أبرزهـا الموقـع الجغرافـي والامكانـات الاقتصـادية الكبيـرة إضـافة لاستقرار النظام السياسي والاجتماعي لها.

أهمية الدراسة:

يستمد هذا الموضوع أهمية من كون الدور الجزائري الهام في المنطقة الساحلية والصحراء وامتلاكها العديد من العوامل التي تضعها في الريادة الإقليمية وبذلك التأكد من الصعوبة إيجاد حول حقيقة وجذرية لمشاكل المنطقة في غياب الدور الجزائري خاصة فيما يتعلق بالمشاكل الأمنية، فالجزائر وحدها التي تملك الخبرة والقدرة على التعامل والتكيف مع المستجدات الأمنية خصوصا مع تنامي الحركات المسلحة والشبكات الاجرامية التي تستهدف الأمن الاقليمي ككل، إضافة لتزايد أخطار لا تماثلية أخرى بعد انتهاء الحرب الباردة أبرزها اندلاع الكثير من الأزمات والحروب الداخلية والبينية وتركيبة إثنية معقدة في دول المنطقة زادت من تعقيدها أداء الأنظمة السياسية، وتبرز أهمية الدراسة في هذا الموضوع في شقين أساسين، شق علمي أكاديمي وشق آخر عملي تطبيقي.

الأهمية العلمية:

تبرز الأهمية العلمية في هذا الموضوع من خلال قلة الدراسات الأكاديمية التي تناولت التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي والدور المحوري للدولة الجزائرية في السعي نحو حلحلة المشاكل الأمنية بالمنطقة ومنه فهذه الدراسة مهمة بطبعها نحو معرفة مختلف الأسباب والفواعل والمتغيرات وراء المشكلة البحثية، وبذلك الوقوف والاطلاع كذلك على طبيعة الاستراتيجية الجزائرية في التعامل مع هذه البيئة الإقليمية المضطربة، وبذلك السعي نحو التأسيس لمعرفة علمية مستقبلية قد تكون نقطة انطلاق نحو نظام أمني إقليمي مرتكز على أسس علمية.

الأهمية العملية:

يشـكل موضـوع البحـث أهميـة كبيـرة للسياسـة الجزائريـة فـي منطقـة السـاحل الإفريقـي لـذلك كانـت هـذه الدراسـة هـي محاولـة وضـع صـورة واقعيـة عـن طبيعـة التهديـدات الأمنيـة الموجـودة فـي السـاحل والجهـود الجزائريـة القابلـة لهـذا الواقـع الأمنـي وهـذا فـي محاولـة لإبـراز الـدور الريـادي والمحـوري للجزائـر فـي سـبيل إرسـاء دعـائم السـلم بالمنطقـة وهـذا فـي شـكل إضـافة للجهـود الأمنيـة والسياسـية التـي تعمـل السياسة الجزائرية على تبنيها.

أسباب اختيار الموضوع:

يعتبـر موضـوع الأمـن فـي السـاحل والـدور الجزائـري الهـام اتجاهـه موضـوع السـاعة لمـا تحملـه المنطقـة مـن تهديـدات أمنيـة كبيـرة علـى جوارهـا الإقليمـي وعلـى مصـالح القـوى الكبـرى بصـفة عامـة، خصوصـا بعـد انتهـاء الحـرب البـاردة وبدايـة خـروج المنطقـة السـاحلية مـن دائـرة التهمـيش الأكـاديمي والإعلامـي، وترجـع اختيـار هذا الموضوع لعدة أسباب ودوافع ذاتية وموضوعية.

الأسباب الذاتية:

- الرغبـة الذاتيـة فـي معرفـة حقيقـة الواقـع الأمنـي بمنطقـة السـاحل وحقيقـة الجهـود الجزائرية المبذولة في سبيل تحقيق الأمن.

- العلاقـة المباشـرة للموضـوع بمجـال التخصـص وهـي الدراسـات الأمنيـة، وبـذلك محاولـة إسـقاط المكتسـبات القبليـة فـي الجانـب الأكـاديمي علـى مشـكلة البحـث للخروج بنتائج عملية.

– وجـود الجزائـر كطـرف أساسـي فـي موضـوع البحـث وعلاقـة الأمـن القـومي مباشـرة بالواقع السياسي لدول الساحل.

– تـوفر أغلبيـة المراجـع المتحصـل عليهـا باللغـة الأم وهـي العربيـة، والـبعض باللغـة الأجنبيـة الأولـى (الفرنسـية)، وهـذا لطبيعـة الكتابـات الفرانكوفونيـة بحكـم العلاقـة التاريخية للمنطقة الساحلية بفرنسا.

الأسباب الموضوعية:

– الأهميـة الكبيـرة للـدور الجزائـري بمنطقـة السـاحل وتموقعهـا كطـرف أساسـي لا يمكن تجاهله أو ايجاد حلول دون حضوره.

– تسـليط الضـوء علـى الخطـورة المتنامية للمشـاكل الأمنيـة فـي منطقـة السـاحل وخاصة التهديدات اللاتماثلية.

– محاولـة توسـيع الإدراك العرفـي وتعميـق التحليـل المنهجـي فـي التعامـل مـع موضوع البحث.

– وجـود مجموعـة معتبـرة مـن المراجـع خاصـة باللغـة العربيـة ونـذكر منهـا بصـفة كبيرة الدوريات والمذكرات والمواقع الالكترونية.

أهداف الدراسة:

تسـعى هـذه الدراسـة إلـى تحقيـق جملـة مـن الأهـداف وذلـك مـن خـلال كشـف الواقـع الأمنـي والسياسـي لـدول منطقـة السـاحل وتبيـين الـدوافع الخفيـة للنزاعـات ومختلـف المشـاكل الأمنيـة وآليـات التعامـل الجزائريـة كدولـة محوريـة وريادية

وكمرجع مهم في حل مختلف الأزمات وذلك بكشف مختلف الجهود والمقاربات التي سعت الجزائر لوضعها في سبيل تكريس الأمن والسلم، فهذه الدراسة هي تحاول ايجاد إطار نظري يتم من خلاله تحليل تفسير التحرك الجزائري النشط بالمنطقة وأسباب ذلك إضافة كمحاولة فهم الطلب الدائم لهذه الدول للتدخل الجزائري كطرف وسيط في القضايا الناشبة بالمنطقة، خاصة في تسارع التغيرات الدولية وانتهاء الحرب الباردة التي عجلت بظهور تهديدات أمنية جديدة زادت من تعقيد المشاكل الموجودة بهذه الدول.

مجال الدراسة:

من أجل الوصول إلى مستوى معتبر من الدقة والوضوح وابراز الأهمية العلمية لا بد من وضع حدود معرفية، زمانية ومكانية وذا خدمة لموضوع البحث.

- المجال المعرفي:

باعتبار مجال التخصص الدراسات الأمنية يعتبر أحد حقول العلوم السياسية والعلاقات الدولية وهي كلها تصب في حقل العلوم الاجتماعية كان لا بد منا وجود الاستعانة لمجالات معرفية أخرى وهذال خدمة للبحث حيث أن أهم المجالات المستعملة في هذه الدراسة مجال السياسة الخارجية من خلال إظهار دور السياسة الخارجية الجزائرية خاصة في سياقها الإقليمي وكذلك آلية الدبلوماسية والتفاوض التي تقوم عليها السياسة الخارجية، في هذه الدراسة المتواضعة كذلك يظهر مجال النزاعات الدولية وهو ما يظهر في الأزمات التي

شـملها البحـث فالمجـال المعرفـي فـي حقـل العلـوم الاجتماعيـة عمومـا يكـون كثيـر التداخل بين مختلف المجالات وهو ما يضيف للبحث قيمة علمية.

- **المجال المكاني:**

باعتبـار موضـوع البحـث يـتكلم علـى دور الجزائـر فـي السـاحل، فالمجـال المكـاني هـذه الدراسـة لا يمكـن أن يخـرج عـن هـذه البيئـة حيـث أن الحـدود الجزائريـة الملامسـة لحـدود السـاحل عبـر موريتانيـا ومـالي والنيجـر هـي نقطـة الارتكـاز وذلـك مـن خـلال الـدور الجزائـري النشـط فـي مـالي والنيجـر وانعكـاس ذلـك علـى أمـن الجزائـر، وهـي التـي تركـز عليهـا الدراسـة دون نسـيان بـاقي منـاطق السـاحل مـن حدود الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا عبر ما يسمى بقوس الأزمات.

- **المجال الزمني:**

تعـد مسـألة التحقيـق الزمنـي والحصـر التـاريخي فـي كـل دراسـة مهمـة وهـي تضـفي علـى البحـث أكثـر دقـة ووضـوح، وبمـا أن الدراسـة تخـص الـدور الجزائـري فـي منطقـة السـاحل فالأكيـد أن السياسـة الخارجيـة للجزائـر سـتكون فـي خضـم الموضـوع وذلـك بتسـليط الضـوء عليهـا منـذ سـنوات الاسـتقلال الأولـى للدلـة الجزائريـة وهـي الفتـرة الزمنيـة التـي يركـز عليهـا البحـث إلـى الوقـت الحاضـر إضـافة للسعي نحو إبراز البعد التاريخي للأزمات التي يمسها البحث منذ بدايتها.

الإشكالية:

تعتبـر الإشـكالية العنصـر المركـزي فـي أي مشـروع بحـض أكـاديمي وعلـى أساسـها تظهـر الكثيـر مـن العناصـر الأخـرى المرتبطـة بالبحـث مثـل الفرضـيات

والمـنهج المسـتخدم، إذن فتحديـد الإشـكالية بشـكل دقيـق وواضـح هـي نقطـة محوريـة، وفيمـا يخـض هـذه الدراسـة ودور الجزائـر المحـوري فـي دعـم السـلم لمنطقـة السـاحل الإفريقي، فإن التساؤل الرئيسي الذي يجب طرحه في هذا البحث هو:

- **ما مدى قدرة الجزائر على تفعيل دورها الأمني في منطقة الساحل؟.**

وتحت هذه الإشكالية نصوغ الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هي المحددات والمبادئ التي تسير وفقها السلوك الخارجي الجزائري؟.

- ما هي أهم العوامل التي ترجع الجزائر كقوة إقليمية في منطقة الساحل؟.

- ما هي أهم التحديدات الأمنية التي تمثل تهديد حقيقي للمنطقة؟.

- ما طبيعة الأدوار الاجنبية في المنطقة؟.

- مـا هـي الأسـس التـي اسـتندت إليهـا الجزائـر فـي معالجـة المشـاكل الامنيـة فـي محيطها الإقليمي؟.

- هـل حققـت المقاربـة الجزائريـة فـي حـل الأزمـات الناشـبة بالسـاحل النتـائج المرجوة؟.

الفروض العلمية:

- كلمـا غابـت مؤسسـات سـليمة قويـة لـدى دول السـاحل، تزيـد صـعوبة التعامـل مـع المشاكل الأمنية.

– تعتبـر الجزائـر كـأكبر دولـة فـي المنطقـة وأكثرهـا اسـتقرار صـمام أمـان ومصـدر للسلم.

– تزيـد الأزمـات والنزاعـات المسـلحة التـي يغـذيها التنـوع العرقـي والإثنـي مـن تفـاقم الوضع الأمني بالساحل.

– السياسـة الخارجيـة الجزائريـة المبنيـة علـى مبـادئ ثابتـة تضـفي فعاليـة كبيـرة علـى الأداء والسلوك الخارجي الجزائري.

مناهج الدراسة:

مـن أجـل تقـديم دراسـة علميـة للبحـث كـان لا بـد مـن توظيـف عـدة منـاهج تـتم من خلالها معالجة كل الجوانب المتعلقة به.

-المنـهج التاريخي:

تمـم توظيـف هـذا المـنهج للتبـع التطـور التـاريخي للأزمـات التـي يشـملها البحـث ولعـدة عناصـر أخـرى كـذلك بتتبـع السـيرورة الزمنيـة التاريخيـة التـي لا يمكننـا قهم أي ظاهرة بمعزل عن ماضيها.

– المنـهج الوصفي:

لدراسـة ظـاهرة معينـة فإنـه لا بـد مـن وضـف هـذه الظـاهرة محـل الدراسـة بوصـف السـلوك الخـارجي الجزائـري وطبيعـة الوضـع الموجـود بالسـاحل، ولهـذا يـتم توظيف هذا المنهج لشرح بعض التغيرات التي يتضمنها الموضوع.

– المنـهج التحليلي:

إن أي ظـاهرة لا بـد مـن تحليلهـا تحلـيلا دقيقـا حتـى نسـتطيع معرفـة حـدوثها علـى نمـط مـا ولهـذا تـم توظيـف المـنهج التحليلـي لتحليـل الأحـداث المتعلقـة بالبحـث لفهمها بشكل واضح.

- منهج دراسة الحالة:

وتكمـن الاهميـة فـي الجانـب التطبيقـي للبحـث، فهـو الأداة الأنسـب لإقامـة الترابط الوظيفي بين النظرية والتطبيق.

- المنهج المسحي:

هـو المـنهج الـذي يـتم مـن خلالـه تشـخيص مختلـف المشـاكل التـي تعيشـها منطقة الساحل والتي تشكل تهديدا للأمن الإقليمي.

أدبيات الدراسة:

مـا يلاحـظ أن جـل الدراسـات التـي تـم الإطـلاع عليهـا هـي باللغـة العربيـة خاصة الأطروحات والمشاريع الأكاديمية منها:

- أهميـة العوامـل الشخصـية فـي السياسـة الخارجيـة الجزائريـة، حـاول فيهـا الباحـث ابراز السلوك الخارجي الجزائري وكيفية صناعة القرار الخارجي.

- دور المقاربـة الأمنيـة الانسـانية فـي تحقيـق الأمـن فـي السـاحل الإفريقـي ، والتـي تطرق فيها الباحث لأهمية الحلول التنموية وعلاقتها بتحقيق الأمن بالساحل.

– المشـكلة الأمنيـة فـي منطقـة السـاحل الإفريقـي، والـذي حـاول فيهـا الكاتـب منـا ابراز الواقع الامني ومختلف الظواهر الموجودة بدول المنطقة.

– قصـور متطلبـات بنـاء الدولـة وانعكاسـات الأمـن والاسـتقرار فيهـا، وهـي الدراسـة التـي سـعى فيهـا الباحـث هنـا لإظهـار العلاقـة المباشـرة بـين فشـل البنيـة الداخليـة للدولة بحالة الفوضى واللاأمن بالساحل.

هـذه بعـض الدراسـات السـابقة ودراسـات أخـرى عالجـت الموضـوع مـن كـل جوانبه وهي مشكلة نقطة ارتكاز حقيقي لموضوع البحث.

صعوبات الدراسة:

تتمثـل الصـعوبة الرئيسـية فـي هـذه الدراسـة فـي طبيعـة موضـوع البحـث، والـذي يثيـر العديـد مـن الاهتمامـات والتسـاؤلات، فقـد طـرأت العديـد مـن التغيـرات الدوليـة منـذ نهايـة الحـرب البـاردة وبـذلك بـروز تحـولات جديـدة فـي حقـل العلاقـات الدوليـة وظهـور فواعـل جديـدة، أمـا هنـا التـأثير المـا يسـتحق الاهتمـام والدراسـة، ومـع هـذا التسـارع وجـب مواكبـة هـذه التحـولات مـن جهـة، وتفـادي التقليـد والتكـرار مـن جهة أخرى.

امـا الصـعوبة الثانيـة، فتتمثـل فـي قلـة المصـادر فيمـا يخـص الكتـب الأكاديميـة التـي صـعب التحصـل عليهـا مقابـل المراجـع الاخـرى كالمـذكرات والمواقـع الإلكترونية.

تفصيل الدراسة:

فـي ضـوء كـل مـا تقـدم، وبهـدف احتـواء كـل الجوانـب الموضـوع المتشـعبة والمتداخلة ارتأينا لتقسيم الدراسة وفق ثلاثة فصول على النحو الآتي:

مقدمـة البحـث، فتشـمل مـدخلا عامـا عـن أهميـة الدراسـة وأهـدافها والمشـكلة البحثية ثم المنهجية المتبعة.

الفصـــل الأول وهـــو فصـــل يســـتهدف إبـــراز ســـمات السياســـة الخارجيـــة الجزائريـــة مـــن خـــلال الســـلوك الخـــارجي لهـــا منـــذ الاســـتقلال ودورهـــا فـــي جوارهـــا الإقليمي والمبادئ والثوابت التي تسير عليها.

الفصـل الثـاني وهـو المعنـون بالتحـديات الأمنيـة التـي تواجـه منطقـة السـاحل وأبـرز الـدوافع والمسـببات التـي تقـف وراء تـأجيج ظـاهرة النزاعـات ومختلـف أشـكال العنف بالمنطقة.

أخيـرا **الفصـل الثالـث** والـذي تمـت الإشـارة فيهـا بنمـاذج تطبيقيـة لـدور الجزائـر النشـط مـن خـلال المسـاعي والجهـود المبذولـة علـى مـدار السـنوات فـي سـبيل نشـر السلم والأمن بمختلف مناطق الساحل.

فيما نستعرض في **الخاتمـة** مختلف النتائج التي توصلت لها الدراسة.

مدخل مفاهيمي

مدخل مفاهيمي:

• الأمن:

يحتل موضوع الأمن أهمية كبرى في الدراسات الدولية باعتباره يشكل محور أساسي في كتابات واهتمامات دارسي العلاقات الدولية، ويمكن حصر هذه الأهمية في مستويين اثنين الاول نظري والثاني تطبيقي.

أما على المستوى الأكاديمي، فتتجلى هذه الأهمية من خلال مركزية موضوع الامن كبرنامج بحثي في الأصل والمقتربات النظرية الكلاسيكية والمعاصرة للعلاقات الدولية، إضافة لكونه نقطة ارتكاز منهجية للانطلاق في دراسة التطورات الأمثل لتفسير التحولات الدولية المتعاقبة، فالأمن هو إحدى تركيبات وعمليات السياسة العالمية التي تشكل محور لمناظرة ضمنية بين شتى الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية، بينما على المستوى التطبيقي تتجلى هذه الأهمية من خلال مدى إدراك الدول لبيئتها الأمنية الإقليمية داخليا وخارجيا وانعكاس ذلك على صياغة منظوماتها الامنية بشكل توافقي أو تعارضي استنادا إلى مقوماتها وإمكاناتها الداخلية وارتباطا بتموقعها في النظام الدولي[1].

فقد شكل الامن موضوعا مركزيا في برامج بحث الاطر النظرية التقليدية والمعاصرة، فهو إحدى المسائل المعقدة التي عكف دارسو السياسة الدولية على البحث في مدى إمكانية تحقيقها وتطورها.

---

[1]- خالد معمري ، "التأطير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الامريكي بعد 11 سبتمبر" (رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2007-2008)، 18.

وكانت المحاولة التنظيرية الأولى بين الواقعية والمثالية في فترة بين الحربين العالميتين، فالمثاليون رأوا أنهم الأقدر على تفسير القصية الأمنية وتنطلق من عناصر مركزية في تحليلها، كانطلاقها من نظرة الطبيعة الخيرة وهدفها مع انهيار نظام الأمن الجماعي الذي مثله عصبة الأمم.

أما الواقعية فقد قدمت تصورات كانت الأقرب لتفسير حالة الصراع على مدار فترة الحرب الباردة من استقراءها كمسألة الحرب والصراع كسمة وملازمة وملتحقة بالعلاقات الدولية.

وقد سيطرت في هذه الفترة مفاهيم "الردع"، "الضربة الأولى"، "الحرب النووية"، و "التدمير المتبادل" وهي كلها ومفاهيم أخرى من الحقل الأمني للمدرسة الواقعية[1].

وعرف الاتجاه التقليدي اسهامات النظرية الليبيرالية باتجاهيها الواقعي والليبيرالي للأمن، وأثارت القضايا الجديدة اشكالات عديدة بالنسبة لمفهوم الامن كالكوارث الطبيعية، الأزمات الإقليمية، الإرهاب، الهجرة السرية، قضايا الأرض والمناخ... الخ.

يمكن تحديد أهم سمات الظاهرة الأمنية في الواقع الحالي على النحو التالي:

- تغيير مضمون التهديدات الأمنية التقليدية وتغيير الوزن النسبي لأهميتها.

- اتساع نطاق مصادر التهديدات الأمنية.

- ظهور نوعية جديدة من التهديدات الإرهابية والتي لم تكن معروفة سابقا.

---

[1]- مارتن غريفتش وتيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية،تر.مركز الخليج للابحاث (الإمارات :مركز الخليج للأبحاث، 2008)،7.

وإذا كان تشكل نظام دولي جديد وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية مهيمنة وتفردها في رسم مشاهد السياسة الدولية هي أبرز الانعكاسات السياسية والاستراتيجية لنهاية الحرب الباردة، فإن نتائج هذا التغير الدولي على المستوى التنظيري للعلاقات الدولية ظهرت على مستويين:

– التحول في وحدات العلاقات الدولية حيث لم تعد الدولة الفاعل الوحيد والأساسي نتيجة لمزاحمتها من قبل وحدات جديدة.

– التحول في موضوع العلاقات الدولية، وهنا غلب العامل الاقتصادي على التغيرات المركزية الاخرى السياسية والاجتماعية وهذا العملية تحول قادت نحو بروز نظريات ومقاربات جديدة حاولت تفادي القصور المنهجي والفكري الذي وقعت فيه النظريات التقليدية.

ثم ظهرت النظريات الايستمولوجية الحديثة (التكوينية) المعارضة لتفسيرات الاتجاه التفسيري التي جاءت بالنظريات البنائية، النقدية الاجتماعية ونظرية ما بعد الحداثة، البنائية التي تركز على دور الأفكار والهويات أما النقدية التي تركز على رؤية انسانية تحريرية وما بعد الحداثة تعتمد على عنصرين أساسيين في تحليلها المعرفة والحقيقة إضافة لإعطاء أهمية للخطل في فهم سلوكات الدول وسياستها.

إلى جانب هذه النظريات أيضا التطور التوسعي للأمن وتعتبر مدرية كوبنهاغن أحد أهم المدارس التي توجهت نحو توسيع مفهوم الأمن سواء في أبعاده غير البعد العسكري او زيادة الوحدات غير الدولة، ومن أبرز مفكريها "BARBYBUZAN"[1].

- **نظرية الدور:**

لقد تعرض مفهوم الدور في الأدب النظري لعديد التطورات بلورتها العديد من المدارس النفسية والاجتماعية والسياسية، وظل مفهوم الدور غامضا قبل انتقاله لحقل العلوم السياسية ويحدد مجال السياسة الخارجية، أو يعتبر مفهوم الدور من المفاهيم الأساسية التي وظفتها أدبيان السياسة الخارجية لفهم سلوكات وقرارات السياسة الخارجية للوحدات الدولية المختلفة، واحتمالات التغيير والاستقرار في السياسة الخارجية، وتنطلق تلك الافتراضات من أن لكل وحدة دولية دور أو مجموعة أدوار تقوم بها داخل البيئة الدولية والإقليمية، وأن هذه الأدوار تحددها الوحدة الدولية بناء على فهم صانعي السياسة الخارجية لإمكانات دولهم تماشيا مع النظام الدولي والإقليمي والفرص المتاحة فيها.

عرفت نظرية الدور في السياسة الخارجية تطورات أكاديمية ميزتها اسهامات التي جاءت بها الأدبيات الغربية، إلا أن هذه النظرية ليست بالنظرية الجامعة المانعة القائمة بذاتها، فقد أضار "WALITER" على أنها نظرية غنية بمفاهيمها لكنها فقيرة منهجيا لأنها تتسم بالتعقيد الشديد جعلها تفتقد للصرامة المنهجية في الوقت الذي تتميز بالتنوع المفاهيمي، وهي تتطور عبر 3 مراحل رئيسية من مرحلة الاستكشاف ثم مرحلة التبسيط وأخيرا مرحلة النضج ومن أهم خصائص نظرية الدور أنه يتضمن تصورات صانع

[1]– وليد عبد الحي، تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية(الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994)،449.

السياسة الخارجية للأدوار التي يؤديها أعداءه، بمعنى أن دور الدولة أو الدول العادية وأسلوب التعامل معها وكذلك ان أدوار الدولة الواحدة تتعدد في نفس الوقت وهذا يعني ان الدولة الواحدة ممكن ان تقوم بأدوار متعددة، كدور مصر الاستقلالي خلال الستينات ودورها في نفس الوقت في تحقيق التكامل العربي، ومن الممكن أن يتباين أو يختلف دور الدولة الواحدة في المستويات المختلفة وهذا ما يتضح مثلا في قيام الولايات المتحدة الأمريكية بمهام رجب شرطة العالم بينما إقليميا تلعب دورا تكامليا في أمريكا الشمالية[1].

فالنظرية تهدف أساسا إلى تغيير الأوضاع الراهنة بشكل جذري، ومن ثم يتضمن دورا تداخليا نشطا في الشؤون الدولية مثل دور الدولة كقاعدة ثورية وتصورها لمسؤوليتها في قيادة الحركات الثورية وقد يستهدف تقديم نموذجا كأن تقوم الدولة بناء نموذج تنموي داخلي يمكن أن يشكل نقطة جذب للقوى الدولية الكبرى، وممكن أن يؤدي إلى تكريس استخدام القوة في العلاقات الدولية.

وقد يقتصر على مجرد الدفاع الإقليمي عن مجموعة من الدول في مواجهة العدوان الخارجي وقد يتخذ أهداف ايديولوجية يدافع عنها ضد أهداف ايديولوجية أخرى منافسة أو معادية[2].

- **السياسة الخارجية:**

يقوم الفاعل الدولي بدوره في العلاقات الدولية من خلال ما نطلق عليه السياسة الخارجية (Politique Exterieur)، ولكنيتعين علينا أن نكون حذرين عند استخدام

---

[1]– عصام بن الشيخ، "شرح نظرية الدور: نظرية تغير السياسة الخارجية"، اطلع عليه بتاريخ: 04-03-2017، www.maktoub.blog.com

[2]– سعاد لهراوة، "معوقات الدور الجزائري في حل النزاع المالي" (رسالة ماستر، جامعة ورقلة 2015-2016)،44.

المصطلحات لعدم وجود اتفاق حول تعريف هذه السياسة هناك من يعرفها بأنها جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدول كحقيقة نظامية، إن نشاط الجماعة كوجود حضاري، أو التغيرات الذاتية كصورة فردية للحركة الخارجية تنضوي وتتدرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطبق عليه اسم السياسة الخارجية[1]، أو هي منهج للعمل أو مجموعة القواعد او كلاهما ثم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا ويعرفها "Léon Noel" بفن قيادة علاقة دولية بغيرها من الدول.

في تعريف آخر "كارسيلميرل" فيرى بأن السياسة الخارجية هي الجزء من نشاط الدولة الموجه للخارج أي الذي يهتم بالمسائل الواقعة خارج حدود الدولة، أما الأستاذ "عبد الحميد العبدلي" يعرفها بأنها فن تسيير الدولة الخارجية في جميع الميادين مع بقية الممثلين الدوليين سواء كانوا أشخاصا دوليين: دول ومنظمات دولية أو جماعات ضغط دولية وهذا ما تقرره الملحة الوطنية[2].

وتعد محاولة وضع تعريف محدد للسياسة الخارجية أمر بالغ الصعوبة خاصة تلك المتعلقة بالطبيعة المعقدة للسياسة الخارجية باعتبارها تنتمي إلى بيئات مختلفة نفسية وطنية ودولية ويذهب الدارسين إلى إبراز مشكلتين تحول دون التمكن من وقع تعريف دقيق للسياسة الخارجية:

- **أولا:** التباين والاختلاف في المدارس والمختصين وكذلك المكانة التي تحتلها الدولة على المستوى الخارجي وثقلها وتأثيرها الذي ينعكس على أداءها سلوكها الدولي.

---

[1]- خالد ربيع، نظرية السياسة الخارجية، (مصر: مكتبة القاهرة الحديثة)، 17.

[2]- عبد الله بالحبيب، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل أزمة 1992-1997(الجزائر: دار الراية للنشر والتوزيع، جامعة ورقلة، 2012)، 7.

- **ثانيا:** أن السياسة لا تعرف كموضوع مجرد بل تعرف من خلال مجموعة مكونات وعناصر تدخل في تركيبها لذا يميل بعض الطلبة للمزاوجة بين السياسة الخارجية وبعض أجزاء تلك السياسة كالأهداف والأدوار[1].

وتدخل في عملية صياغة السياسة الخارجية الكثير من الفواعل الرسمية وغير الرسمية التي يختلف تأثيرها وفعاليتها السياسة حسب اختلاف الأنظمة السياسية ويمكن حصر أهم هذه الفواعل فيما يلي:

أ- الأحزاب السياسية:

يربط الكثير من مفكري السياسة الخارجية قوة وتأثير الأحزاب السياسية الموجودة في السلطة التشريعية بتأثير واضح على صياغة السياسة الخارجية خاصة في الأنظمة الديمقراطية، فالحزب يلعب دور مهم في النظم التسلطية كذلك، التي تتخذ عادة نظام الحزب الواحد على غرار الصين، وكذلك الأمر بالنسبة للنظام الثنائية الحزبية التي تمثل توجهات أحد الحزبين المهيمنين على غرار المحافظين وحرب العمال في بريطانيا.

ب- جماعات المصالح:

تحاول هذه الجماعات غالبا التأثير في صناعة السياسية الخارجية وهي تسعى دائما وبمختلف الطرق للمساهمة في صياغة السياسات وذلك عبر 3 طرق أساسية هي:

- جماعات المصالح كجماعات وسيطة بين السلطة السياسية والمواطنين وتحقق الوساطة من خلال تعبير الجماعات عن مصالح محددة لمجموعات من المواطنين كالقيام باضطرابات ومظاهرات.

---

[1]- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية (مصر: مكتبة النهضة العربية، 1988)، 8.

– توجيه مصادر القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية في المجتمع مثل ما كان يملكه (اللوبي الصهيوني داخل الولايات المتحدة الأمريكية).

– المشاركة المباشرة في عملية صنع السياسة الخارجية، من خلال مشاركتها في أجهزة صنع تلك السياسة[1].

ج– الرأي العام:

تختلف فعالية دور الرأي العام هنا حسب اختلاف الدول، فالدراسات في هذا السياق تشير إلى أن الرأي العام يفتقد إلى المعلومات المطلوبة لاتخاذ قرارات خارجية، وهو ما يفقد التأثير والمصداقية عكس ضاع القرار الذين يملكون القدرة الإقناعية في الرأي العام لامتلاكهم المعلومات الضرورية[2].

- **الفشل الدولاتي:**

بدأ الاهتمام بمفهوم الدولة الفاشلة من قبل أكاديمي السياسة وصانعيها منذ بداية الثمانينات، إلا أن الترويج السياسي ظهر في أوائل التسعينات في خطاب مندوبية الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة، وظهر المصطلح إلى مقال نشر في مجلة السياسة الخارجية 1993، وأشار فيه إلى نموذج هاييتي و يوغسلافيا سابقا وكمبوديا وليبيريا باعتبارها دول غير قادرة على الحفاظ على نفسها كعضو في المجتمع الدولي[3]، ويعتبر "كالفي هولستي"(Kelvi Holsti)، من المناظرين الأوائل الذين اهتموا بظاهرة الفشل

---

[1]– جنسن لويد، تفسير السياسة الخارجية، تر، محمد بن أحمد مفتي و محمد السيد سليم (السعودية: عمادة شؤون الكتاب، جامعة الملك سعود، 1989)، 8.

[2]– ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية (لبنان: دار الكتاب العرب، 1985)، 179.

[3]– وائل محمود، "الدولة الفاشلة بين المفهوم والمعيار"، مجلة الجيش 99 (فيفري 2017).

الدولاتي في فترة ما بعد الحرب الباردة، فهي دول حسبه لا تختلف عن بقية الدول في العالم في عضويتها في المجتمع الدولي وتتمتع بنفس الوضع الشرعي للدول القوية لكنها تفتقد بشكل كبير لمقومات السيادة الداخلية ما يجعلها ضعيفة من الناحية الشرعية والمؤسسية، وقدم عدد من الباحثين الكثير من التفسيرات لمصطلح "الدولة الفاشلة" فيما يتبنى تقرير مؤشر الدول الفاشلة الصادر عن مجلة "السياسة الخارجية" و "مؤسسة صندوق السلام" تعريفا هو الأكثر استخداما حيث تضمن صفات الدول الفاشلة ومؤشراتها ويرى بعض المفكرين أمثال الفيلسوف الأمريكي "نعوم تشومسكي" أن تعريفه غير متماسك وهو يخدم فقط سياسات الدول الغربية الساعية للتدخل، حيث أن الدول حين تفشل لأسباب خارجية في غالبية الأحيان[1].

ومنذ 2005 وضع صندوق السلام بالاشتراك مع مجلة السياسة الخارجية تقرير سنوي حول الدول الفاشلة وفقا لمعايير علمية تضم 12 مؤشر فرعي يقاس عليه في دراسة حالة الدول[2].

وحسب معهد "بروكينقر" فتصنيف الدول يكون حسب 4 مجموعات من أعلى درجات الفشل إلى أدناها:

- المجموعة الأولى: مجموعة الدول الأكثر فشلا تحل اللون الأحمر، ضمت 28 دولة في سنة 2008، احتلت فيها الصومال المرتبة الأولى.

- المجموعة الثانية: هي الدول الأقل فضلا في اللون البرتقالي، شملت 28 دولة كذلك.

---

[1]- سميرة شرايطية، "تأثير الدول الفاشلة على الاستقرار الأمني: دراسة في العلاقة بين الفشل الدولاتي والتهديدات الأمنية الجديدة" (رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2009-2010)،33.

[2]- عبد الله حميد الدين، "مفهوم الدولة الفاشلة"، جريدة إيلاف الالكترونية "(الأحد 20 جويلية 2010).

– المجموعة الثالثة: تضم هي الأخرى 28 دولة منها الجزائر، تشير لوجود وضع أمني مستقر لكنه مهدد.

أما المؤشرات الموجودة في الدول الفاشلة فهي عبارة عن مؤشرات اقتصادية، سياسية واجتماعية، أما الاجتماعية فتشمل أولا الضغوط الديمغرافية المتزايدة، هجرة السكان ونزوحهم في الداخل، تنامي الروح الانتقامية بين فئات داخل السكان، مشاكل التباين العرقي والإثني، الفقر، البطالة والجريمة، هجرة الأدمغة وغيرها.

المؤشرات الاقتصادية تشمل التنمية الاقتصادية غير المتوازنة بين المناطق في البلد الواحد إضافة للركود الاقتصادي وانهيار العملة المحلية.

المؤشرات السياسية وتشمل انتهاك حقوق الإنسان، وفقدان الشرعية السياسية، زيادة التدخل الخارجي، عدم قدرة الدولة عل أداء كل وظائفها مع بروز قوى أمنية غير نظامية[1].

وتركز أهم معالم الفشل الدولاتي لعوامل داخلية وخارجية، أما الأولى فهي ترتكز أهمها في غياب دور الدولة وتطبيق القانون أو عدم السيطرة وغياب السلطة مثلما هو حال الصومال أو ليبيا اليوم أما بالنسبة للعوامل الخارجية هناك خاصيتين: النقطة الأولى تكمن في حاجة الانتشار أو بالأحرى وجود موجة **لاجئين** في الدول المجاورة، أما الثانية فهي عجز الدولة عن أداء عمل وظائفها الخارجية بصورة كاملة.

وتوجد مجموعة كبيرة من الأسباب التي تؤدي للفشل الدولاتي أهمها:

[1]– سميرة شرايطية، مرجع سابق، 79.

1- الأسباب السياسية والتاريخية:

يرجع "باري بوزان" أن أهم أسباب تخلف وفشل الدول الإفريقية في مسارات البناء الصحيح إلى عامل الاستعمار الأجنبي الذي أضعف من بنية هذه الدول الداخلية وخلق أنظمة سياسية هشة غير ملائمة مع الواقع الاجتماعي غير المنسج.

2- الأسباب الاقتصادية:

يعتبر الضعف الاقتصادي من أهم أسباب ضعف وفشل الدول لكون يناء مؤسسات البلاد وايجاد استقرار فيها يتطلب تحسين المعيشة وتقليل نسب البطالة، فمن خلال تقارير التنمية البشرية يتضح أن هناك مشاكل اقتصادية كبيرة تصل إلى توقع كوارث إنسانية كبيرة وهي مرتبطة بفشل النخب السياسية حيث أن الاهتمام بالاقتصاد وتنشيطه لا يكون إلا باستقرار سياسي.

3- الأسباب الاجتماعية:

يعتبر التنوع والاختلاف الإثني والعرقي في وجود ثقافة عدم تقبل الآخر والتعامل معه سبب هام في ضعف الدول الإفريقية حيث أن وراء هذه المجموعات الثقافية يكون أساسا لمصالحها الخاصة في غياب الشعور باللهجة القومية المشتركة. وفي هذا الصدد أشار "كالفن هولستي" أن المشكلة الأساسية في الألفية القادمة لن تكون الحرب بين الدول ولكن الحروب داخل الدول وأكث ما يميز هذه الحروب هو أنها نتيجة مباشرة للدول الضعيفة[1].

[1]- مريم براهيمي، "التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على منطقة المغرب العربي" (رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2011-2012)، 19-20.

- **منطقة الساحل:**

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي في أهم المجالات الجيوسياسية في العالم، والتي جعلت منها محل أطماع القوى الكبرى والتنافسية لما تتميز من موقع استراتيجي مهم، بالإضافة للثروات النفطية والغازية والموارد المعدنية وكما تشهد هذه المنطقة في السنوات الأخيرة حالة من الانهيار والانفلات الأمني بسبب ما تعيشه دول الساحل من أزمات داخلية وصراعات إثنية وقبلية التي غالبا ما تؤدي إلى غياب مفهوم الدولة.

ويمكن الإشارة إلى أن هناك اختلاف في تحديد الرقعة الجغرافية التي تشغلها منطقة الساحل، فالبعض يعتبرها المنطقة التي يحدها البحر الأبيض من الشمال، موريتانيا والمحيط الأطلسي من الغرب، والبحر الأحمر من الشرق والتشاد من الجنوب، أما قلب الساحل، فإنه يشمل الشمال والشمال الغربي لموريتانيا وشمال مالي والنيجر، والبعض الآخر يعتبرها المنطقة التي تمتد جغرافيا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر لمسافة 2400 ميل في حزام يتراوح عرضه بين عدة مئات و1000 كلم وتبلغ مساحة أكثر من 3 ملايين كلم^2، يحدها شمالا الصحراء الكبرى وجنوبا منطقة السافانا، وهي اليوم تضم كل من إريتيريا، السودان، السنغال، بوركينافاسو، مالي، النيجر وموريتانيا[1].

[1]– سفيان منصوري، "السياسة الأمنية الفرنسية اتجاه منطقة الساحل وانعكاساته على الأمن القومي الجزائري" (رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، 2012–2013)، 53.

إن دول الساحل والصحراء التي تمتد جغرافيا من المحيط الأطلسي غربا، مرورا بالسنغال ودول غرب إفريقيا ووسطها وصولا إلى السودان والبحر الأحمر وتتميز بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وتنامي ظاهرة الجريمة المنظمة[1].

ومصطلح الساحل الإفريقي هي تسمية قديمة أطلقها الفاتحون المسلمون على المنطقة الجغرافية الممتدة من الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى إلى منطقة الغابات الإفريقية، وبالرغم من التضاريس الجغرافية لمنطقة الساحل الإفريقي إذ يغلب عليها الطابع الصحراوي مع وجود بعض الكتل الجبلية المترامية إلا أن هذه البساطة أحقت وراءها تعقيدات يصعب إدراكها أو السيطرة على مكوناتها، وبهذا الموقع يتضح أن منطقة الساحل منطقة محورية بتداخلها مع إفريقيا الشمالية والغربية وصولا إلى البحر الأحمر.

وتشكل دول الساحل والصحراء الممتدة جيوسياسيا من المحيط الأطلسي غربا مرورا بالسنغال ودول غرب إفريقيا ووسطها وصولا إلى السودان والبحر الأحمر، رهانا دوليا لامتلاك مخزونا مهما من مصادر الطاقة واليورانيوم ومعادن ثمينة وسوقا استهلاكية قابلة للنمو والتنافس بين القوى الكبرى[2].

فالجنوب الجزائري غني بالنفط والغاز ومعادن مختلفة: الذهب، الحديد، اليورانيوم والفوسفاط ...، حيث بلغ المخزون الاحتياطي من البترول في 1998 1,2 مليار طن، في حين بلغ المخزون الاحتياطي من الاز الطبيعي حوالي 3800 مليار متر مكعب.

---

[1]– عصام عبد الشافي، "معضلة الأمن في الساحل والصحراء: الأسباب والمواجهة"، مجلة السياسة الدولية (2014): 195.

[2]– دليلة غدير، "الاستراتيجية الامنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي" (رسالة ماستر، جامعة ورقلة، 2014–2015)، 20.

وكذلك موريتانيا الغنية بمادة الحديد التي بلغ احتياطه حوالي 5 إلى 6 مليار طن إضافة لشواطئها المطلة على البحر الأطلسي والغنية بالثروة السمكية، ومالي الغنية بالذهب واليورانيوم والفوسفاط، وجارتها النيجر التي وصل مخزون احتياطها من اليورانيوم 3500 طن في 1998 و1 مليار طن من الحديد في نفس السنة، هذه المعطيات لبعض دول الساحل تؤكد حتما أهمية هذه المنطقة وثراءها بالموارد الطبيعية.

من الناحية السكانية يتكون المجتمع الساحلي من خليط من القبائل ترجع أصولها إلى 3 انتماءات: عربي، زنجي وأمازيغي، حيث ينتشر العرب والأمازيغ في المناطق الشمالية والشرقية لمنطقة الساحل والزنوج في الجنوب، ويعتبر التنوع الإثني والاختلاف فقي التركيبة الديمغرافية يعتبر تنوع طبيعي إذا ما تم توظيفه بطريقة فعالة فلن يشكل خطرا بل يمكن أن يثري أي منظومة اجتماعية مثلما هو الحال في دول أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية وهو عكس واقع دول الساحل التي يسيطر عليها النظام القبلي رغم وجود المؤسسات الدولاتية[1].

- **الجريمة المنظمة:**

شهد النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة تغيرات عميقة مست العديد من جوانبه لا سيما الفواعل والهياكل والقيم السائدة فيه، كان ذلك نتيجة تغير في طبيعة التهديدات بعد الحرب الباردة بفعل ظهور فواعل جديدة أثرت في المفهوم التقليدي للأمن.

وتعتبر الجريمة المنظمة كأحد هاته الفواعل الجديدة لعابرة للحدود، والتي استفادت من افرازات العولمة خصوصا مع التطور التكنولوجي المتزايد، فأصبحت هذه الظاهرة

[1]– حسينة دحومان، "مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي" (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2011–2012)، 23–24.

أرضية خصبة لتنامي ظاهرة الجريمة المنظمة بكل أنواعها كتبييض الأموال وتهريب المخدرات والأسلحة وغيرها.

وتعرف الأمم المتحدة الجريمة المنظمة الدولية حسب اتفاق "Palerme" بأنها مجموعة مهيكلة من 3 أشخاص أو أكثر تعمل على الوصول لهدف معين من خلال ارتكاب عديد المخالفات وذلك بغية تحقيق مكاسب مادية[1].

ومن أبرز خصائص الجريمة المنظمة أنها تتميز بالتنظيم والتخطيط والتنفيذ الدقيق والسري للعمليات، والطبيعة العابرة للحدود مع استخدام القوة المادية والعنف سواء بالقتل أو الاختطاف أو الابتزاز.

يشار أن الجريمة المنظمة لها تداخل كبير مع ظاهرة الإرهاب خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة وزيادة الاعتماد المتبادل الناتج عن العولمة الشاملة ميوعة الحدود وسرعة الانتشار وذلك مقابل ضعف المقاربة الميدانية للجهات الرسمية (الحكومات)[2].

---

[1]– خالد بشكيط، "دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي" (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010–2011)،8.

(2)- Gilles Favirel Garrizues, "La Criminalité Organisée Transnatinal : un concept d'enterrer ?" l'Economie Politique, 15 (2002)'09.

الفصل الأول

السياسة الخارجية الجزائرية ضمن السياق الإقليمي

الفصل الأول: السياســة الخارجيــة الجزائرية ضمـــن السياق الإقليمـــي

تمثل السياسة الخارجية لكل دولة ذلك الجزء من نشاطها الموجه للخارج، وتقوم على عدة ثوابت مستقاة من الدستور والقوانين الداخلية الموجودة، والجزائر أكبر دولة في إفريقيا مساحة والتي خاضت حربا تحريرية كبيرة ضد فرنسا جعلها من الدول الثورية المعروفة بالمنطقة والتي تنطلق من عدة مبادئ قامت عليها ثورتها وهي مبادئ لم تحيد عنها الجزائر في سياستها الخارجية في نطاقها الإقليمي، ما جعلها محل ثقة لدى الكثير من الدول وأطراف النزاع في الكثير من الأزمات وتبني السياسة الخارجية أهدافها ومصالحها ضمن إطار عقلاني وواقعي توافق إمكانيتها وموقعها وثقلها الإقليمي والدولي حيث تجمع عدة عوامل مؤسساتية ونظامية لتشكل وحدة السياسة الخارجية الجزائرية وذلك بمسار صياغتها وفواعل صناعة القرار والعوامل المؤثرة في ذلك.

المبحث الأول: مراكز صنـــع القرار والتاثير في صيـــاغة السياســة الخارجية الجزائرية

تتميز غالبية دول العالم الثالث في سياستها الخارجية باختزال صناعة القرار على مستويات فردية لا تخضع للرتيب الهرمي والمؤسسات البيروقراطية وهي: تأتي في مستويات شخصية تؤثر وبصورة مباشرة في صياغة السياسة الخارجية وهي من سمات السياسة الخارجية الجزائرية على اعتبارها من دول العالم الثالث ويعد تحديد الفاعلين الأكثر تأثيرا في السياسة الخارجية الجزائرية أمر في غاية الصعوبة حيث أن الاهتمام بالشؤون الخارجية للجزائر يعود أساسا إلى مؤسستين تتجادلان عملية صنع القرار عموما، المؤسسة العسكرية ورئاسة الجمهورية خاصة مع قدوم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة فالجيش بصفته الفاعل الأساسي للقرار السياسي والرئاسة تحاول أن تنزع هذا الركن للتطابق سلطتها الشكلية مع الرسمية وهو ما ظهر في النشاط الكبير للرئيس بوتفليقة في سياسته الخارجية لمحاولة التموقع في صناعة القرار، لكن لا يخفي أيضا أن صناعة القرار بالجزائر خضع لضغوط وقيود أجنبية فرنسية أمريكية أساسا وهو ما تتعامل معه الجزائر باستجابة مبنية على لغة المصالح والحسابات الاستراتيجية.

المطلب الأول: رئاسة الجمهورية

إن لكل بلد مراجعه القانونية التي يرتكز عليها تمثيله الوطني في مجال السياسة الخارجية، فالدستور يحدد صلاحيات كل سلطة في مجال اقتراح السياسة الخارجية وتنفيذها، فالدستور الجزائري واضح بخصوص السياسة الخارجية حيث يعتبرها من صلاحيات رئيس الجمهورية الذي يتمتع ويجوز على صلاحيات واسعة، وبالتالي فالرقابة الديمقراطية فيها قد تحد من فعاليتها السياسية، لذا يجب أن تخضع لنفس الرقابة السياسية

التي تخضع لها المبادرات الأخرى، ولأنها تتعلق بالمصلحة الوطنية والأمن يجب أن تضطلع السلطة التنفيذية بقطاع الشؤون الخارجية، وهذا التحديد يجد أساسه في:

– تعقد وتزايد أهمية الشؤون الدولية إضافة إلى السرعة التي تتم بها مختلف التفاعلات الدولية أدى إلى ضرورة أن تكون عملية منع السياسة الخارجية أكثر مركزية.

– يمكن لشخص واحد وهو رئيس الجمهورية أن يرسم السياسة الخارجية بورة أفضل من هيئة جماعية كالسلطة التشريعية.

– الطابع السري الذي يميز النشاط الخارجي للدولة.

في الجزائر يخضع مجال الشؤون الخارجية أساسا للهيئة التنفيذية وفقا للدستور المحلي للدولة والمتمثل أساسا في رئاسة الجمهورية من صلاحيات كبيرة في ذلك، ويبقى للبرلمان إمكانية فتح النقاش حول السياسة الخارجية بناء على طلب رئيس الجمهورية أو إحدى الغرفتين كما أوردته المادة 130 من الدستور[1]، فرئيس الجمهورية يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال السياسة فهو يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها ويبرم المعاهدات ويصادق عليها[2]، ويجسد الدولة داخليا وخارجيا كما يصادق على كل الاتفاقيات، كاتفاقيات الهدنة والسلام والتحالف والاتحاد كما يصادق على المعاهدات الحدودية والاتفاقات الخاصة بقانون الأشخاص والمعاهدات المترتبة عليها نفقات غير واردة في ميزانية الدولة، بعد أن توافق عليها غرفتي البرلمان صراحة، كما يمكن لرئيس الجمهورية أن يطلب من البرلمان أن يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية أو أن يطلب

[1]– محمد الطاهر عديلة، "أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية: 1999–2004" (رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2004–2005)، 82–83.

[2]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2008، مادة 77.

رأي المجلس الدستوري في الاتفاقيات المتعلقة بالهدنة ومعاهدات السلام الدي يعطي فيها رأيه قبل المصادقة عليها[1].

ورغم النظام القانوني الذي يحدد بصفة واضحة صلاحيات ومسؤوليات كل جهاز وطرف في إدارة السياسة الخارجية إلى أن الواقع العملي يبرز تجليات كثيرة رغم أنها لا تخرج في سياقها التنظيمي عن الأجهزة المنصوص عليها إلى أن الأمر يتعلق بمدى توظيفها حيث نجد أن الرئيس عيد العزيز بوتفليقة لطالما كان عند توليه سدة الحكم التحكم في المواقف الخارجية فالمجهود الديبلوماسي الجزائري من 1999-2009 كان مجهودا غالبا عليه الطابع الشخصي والكاريزما الفردية في الرسائل المستخدمة والأدوات، إذ أن رئيس الدولة كان دائم الحضور في الندوات والملتقيات والاجتماعات الدولية والزيارات الرسمية لكثير من الدول خصوصا في عهدته الأولى من 1999-2004 بحوالي 32 زيارة رسمية إضافة للبعثات الرسمية لكثير من الدول والتي يشرف على تعيينها عبر مبعوثيه الرسميين.

هوه ما يلاحظ في حديث الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في إحدى المقابلات الصحفية حول صلاحيات السياسة الخارجية، حيث يقول: "أعتقد أن منصب وزير الخارجية بالنسبة لرئيس الدولة ماضي إلا مسألة الثقة قبل كل شيء، لأن صلاحيات الخارجية هي من صلاحيات الرئيس ومن ثمة فالشخص الذي يقع عليه الاختيار كان لا بد أن يحضى بالثقة لأبعد الحدود"[2].

من هنا تظهر أهمية العلاقات الشخصية وعامل الثقة في المجال السياسي وفي النيابة الخارجية خاصة وهي عوامل قد تكون أهم حقا من المؤسسات الدستورية الحكومية

---

[1]- الجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، 130-97.

[2]- عبد العزيز بوتفليقة، حديث صحفي لتلفزيون الإمارات، أبو ظبي، الخميس 17-02-2000.

ومن الأجهزة التي يحددها الدستور في أداء وظائف السياسة الخارجية ومن أهم هذه الأجهزة التي يرتكز عليها النشاط الخارجي للدولة هي:

- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي.

- الوزارة المكلفة بالجامعة القارية والاتحاد الإفريقي (وزارة الشؤون القارية والإفريقية سابقا).

- السفارات والقنصليات.

- المراكز الثقافية بالخارج.

- الممثلون الشخصيون للدولة[1].

وتظهر الرئاسة بشكل عام وكأنها تتحكم بصفة كاملة في صياغة السياسة الخارجية فمن الناحية الدستورية ينفرد رئيس الدولة بصنع السياسة الخارجية وفق ما يحوزه من صلاحيات لكن الناحية الفعلية يبدو الأمر على غير هذا النحو إذ يرتبط أولا بطبيعة العلاقة التي تربط مؤسستي الرئاسة والمؤسسة العسكرية وثانيا بالشخصية التي تشغل منصب رئيس الجمهورية ومدى استعدادها للممارسة كامل الصلاحيات التي يتجهها هذا المنصب الحساس، بالنسبة للنقطة الأولى يصورها البعض على وجهين يصعب الفصل بينهما، فمن ناحية تظهر العلاقة وكأنها تكاملية تعاونية إذ أن رئيس الجمهورية دائما يبدي ويظهر الاحترام والتقدير لمؤسسة الجيش لكن من جهة أخرى تكشف طابع الصراع بينهما، إذ ما انفك الرئيس كذلك يؤكد على أنه رئيس الجمهورية ووزير الدفاع الوطني والقائد الأعلى للقوات المسلحة وأن مؤسسة الجيش ما هي إلا مؤسسة من جملة مؤسسات الدولة ونشاطها محدد ومقيد بالدستور.

[1]- رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي 02-304.

وهكذا يمكن القول أن توظيف رئاسة الجمهورية حب الوجه الأولفي خدمة الجيش وهذا يقصد أن المؤسسة العسكرية الجزائرية تملك حقيقة صناعة القرار والرئيس هو فقط يقرر ما يأمر به العسكر، فقد يترك له الحرية في بعض القضايا والمسائل دون ان يتجاوز الحدود التي ترسم نظرا بأن المؤسسة العسكرية لا تهتم بالشؤون الخارجية إلا أنه في الحالات الطارئة المتعلقة بالأمن القومي للدولة أو تفاقم الصراعات الدولية فإن الرئيس يترك هامشا كبيرا من الحرية في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية.

أما الوجه الثاني فهو يعكس قوة الكاريزما لرئيس الجمهورية وحنكته وخبرته التي تدفعه أن يحقق مزيدا من الحرية والاستقلالية في منح القرار السياسي عموما، وهو ما سعى رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة منذ وصوله للسلطة في 1999 حيث حاول أعقاب شرعية جديدة غير شرعية الجيش، فبالإضافة للشرعية الدستورية اتجه للشعب من خلال الاستفتاء للتسلح بالشرعية الشعبية، وهذا لخدمة في مواجهة مع الجيش الذي أتى به إلى السلطة.

إذ حاول الرئيس بوتفليقة المطابقة بين السلطتين الرسمية والفعلية بما خلال تحجم دور الجيش في الحياة السياسية وهذا يعنى له استقلالية أكبر في تقرير السياسة العامة للبلاد وعلى رأسها السياسة الخارجية في ظل غياب وضعف القوى السياسية الأخرى خاصة الأحزاب[1].

المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية

تعتبر المؤسسة العسكرية بالتعريف مؤسسة من مجمل مؤسسات الدولة، شأنها في ذلك شأن مؤسسات السيادة الأخرى كرئاسة الدولة أو المجلس الدستوري، وعليه فهو متقيد

[1]– محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، 84.

بالتزاماته القاضية بحماية الأمن العمومي الداخلي للدولة وفقط واتخاذ موقع الوسط والوقوف بمسافة واحدة بين مختلف التيارات السياسية داخل البلاد والامتناع عن الخوض في مجريات الحياة السياسية والتأثير فيها.

إن هذا الحياد يقتضيه تموقعه ضمن المؤسسات التي تعبر عن مجال السيادة/ وهو مجال التعبير عن كيان الدولة ككل، ومجال السعي إلى حماية وصون هذا الكيان بعكس الحياة السياسية وطابع المنافسة والذي يتحقق مبدأ المشاركة السياسية بالمعنى الواسع حيث يتيح للمواطنين تقرير مصيرهم وفق الإرادة الحرة.

إذ يمكن القول أن العلاقة بين السلطة والمؤسسة العسكرية في علاقة انفصالية، بحيث يكون الجيش تابعا للدولة والدولة هي من تملك الجيش والعلاقة بين الدولة والمؤسسة العسكرية تحددها فقط المواد الدستورية وهو ما يؤدي إلى الابتعاد عن أي صراع أو خلاف سياسي.

إذا كان هذا هو حال الجيش في الدول الديمقراطية الحديثة والتي تملك مؤسسات قوية لها وزنها الحقيقي في صناعة القرار وصياغة السياسة الخارجية فإن كان هذا وضع الكثير من الديمقراطيات فهو يختلف نوعا ما عن الحلة الجزائرية والواقع الموجود بالجزائر فالدول غير الديمقراطية والتي تتخذ الديمقراطية طابع شكلي وصوري فقط على غرار الجزائر تتميز فيها الجيوش بتفوقها وسموها على باقي المؤسسات الموجودة داخل الدولة لعدة خصائص وأسباب أهمها:

- احتكار القوة من طرف المؤسسة العسكرية وارتفاع نفقات ميزانية الشؤون العسكرية.

- هي أكثر المؤسسات انسجاما وتناسقا من ناحية التكامل الوطني.

– المؤسسة العسكرية هي الهيئة الأكثر مواكبة للتقدم التكنولوجي والتقني والمؤسسة الأكثر تنظيما.

– غياب مؤسسات اجتماعية حقيقية أو تغييبها في ظل ضعف سياسة النخب الموجودة.

إن هذه العوامل وأخرى جعلت المؤسسة العسكرية تتغول أكث فأكثر وذلك ما مكنها أن تتدخل في الكثير من المجريات والأحداث السياسية، ففي نقطة أولى يشكل عدم التوازن المؤسسي أحد مداخل الظاهرة السياسية وفي نقطة ثانية يعتبر كذلك الجيش نفسه أنه حامل لرسالة اجتماعية ووظيفية سياسية خارج نطاق النشاطات العسكرية الميدانية العادية، أما النقطة الأخرى فيقول عليها "فاينر"(**Finer**) و "هنتغتون"(**Hontington**)، في أن تدخل الجيش في الأمور السياسية يأتي بعد عجز السلطة المدنية في صون النظام السياسي وحمايته عن طريق الأنماط النظامية.

وفي المقابل فإن ما يمنع المؤسسة العسكرية من التدخل في شؤون السياسة ليس الاحتراف العسكري فحسب، وإنما كذلك وجود تقاليد راسخة من الاستقلال العسكري مقترنة بشكل دقيق من أشكال السيطرة السياسية وفي الحالة الجزائرية يعد التدخل العسكري في الأمور السياسية ليس حكرا على فترة دون أخرى حتى وإن اختلف شكل هذا التدخل ومداه، فمن الناحية الدستورية أو القانونية نجد أن الميثاق لسنة 1976 و1986 قد أناط بالجيش ثلاث مهمات رئيسية:

1– الدفاع عن سلامة التراب الوطني وصون وحدته الترابية.

2– حماية النموذج الاشتراكي أنذاك.

3– المساهمة في تنمية البلاد وبناء مجتمع جديد.

وهنا يتضح أن المهمتين الثانية والثالثة هي من المهام التي لا تختص بها الجيوش عادة، فمن الناحية التطبيقية، وحسب "الياس بوكراع" فإن هناك 4 صيغ لهذا التدخل هي:

1- الجيش يمارس دور سياسي من خلال السعي نحو صيانة الاستقرار الداخلي ومراقبة المجريات السياسية.

2- الحسم والفصل في الصراعات والخلافات السياسية.

3- تولي الجيش اختيار رئيس الجمهورية من أحمد بن بلة إلى الرئيس الحالي.

4- الجيش الوطني الشعبي كان ممثلا في السلطة السياسية إلى غاية مارس 1989.

وبالنسبة لإمكانية انسحاب الجيش من التدخل في السياسة يبدو أنها متوزعة بين أسباب متعلقة بالجيش بحد ذاته من حيث موقعه الداخلي وروابط القوة الموجودة به، إذ يعتقد أن الجيش المتماسك والمترابط داخليا وهو أقدر على الضبط والحد من التدخل في السياس إذا أراد وأسباب أخرى تتمثل في:

- وجود نخبة مدنية ملائمة لتسليمها السلطة أو لدخولها معترك استرداد السلطة وانتزاعها انتزاعا.

- ضرورة الاستجابة كطلب للتنمية الاقتصادية وهذا يتطلب خبرات فنية وتكنوقراطية متخصصة ليس لدى الضباط في الجيش في الغالب رصيد كبير فيها.

- درجة نمو الوعي السياسي للجماهير، ودرجة تطور منظماتها السياسية الحربية والنقابية ومدى تدعم ونمو خبرة القوى المؤيدة للمشاركة السياسية[1].

[1]- محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، 79-80.

ولا تزال عقيدة المؤسسة العسكرية الجزائرية وعلاقاتها بأنساق النظام ودورها في صناعة القرار السياسي، تشكل أهم الزوايا التي تستدعي اهتمام وملاحظة المختص، فيما يميز الجيش الجزائري بالدرجة الأولى هو هذه العقيدة، وهو أيضا وقبل كل شيء ارتباطه الوثيق بالتاريخ الثوري للبلد ومقدساته وسعي من أجل تأكيد مكانته كمؤسسة جمهورية تضطلع بمهمة أساسية وهي الدفاع عن حرمة الوطن وأمنه واستقراره.

ولقد شكلت مرحلة التسعينات من القرن الماضي امتحانا صعبا وخطيرا بالنسب للجيش، فمن جهة وجد نفسه مجبرا على حد تعبير اللواء "نزار خالد" وزير الدفاع الجزائري الأسبق، وجد نفسه على حد تعبيره مجبرا على العودة إلى ممارسة السياسة بعد انسحاب ظرفي أملت عليه طبيعة التحول من النظام الأحادي غداة حراك أكتوبر 1988 وهو النظام الأحادي الذي كانت مؤسسات الدولة تتداخل فيه ووجود الجيش كركيزة من ركائز النظام وصناعة القرار السياسي.

ومع العودة إلى الجدل الذي سبق إعادة انتخاب الرئيس عبد العزيز لعهدة رابعة سنة 2014 جعلنا نقف على حيثيات مشروع جديد يهدف إلى تكريس ما يسمى بالدولة المدنية بمعنى تفكيك كل الروابط التي كانت موجودة بين الجيش والمؤسسات السياسية التي هي من مهام السلطة المدنية وفق القانون والدستور ولم لم تكن التغييرات التي قام بها على مستوى بعض مصالح مديرية الاستعلامات والأمن **(drs)** اعتباطية أو تنطلق من نقطة صراعات بين الاجنحة كما يعتقد البعض فحصر مهام العسكر ضمن الإطار الطبيعي الذي حدده الدستور وهو مشروع يهم الجميع ويخدم الدولة الجزائرية بدرجة أولى ويصب في مصلحة لمؤسسة العسكرية التي ألحت منذ سنوات على ضرورة التوقف عن

توريطها في الشؤون السياسية والجدل السياسي الذي تثيره العارضة خاصة بعدما تمادت هذه الأخيرة في طلب تدخل الجيش في سبيل مرحلة انتقالية نحو التغيير والإصلاح[1].

المطلب الثالث: دور المجتمع المدني والأحزاب السياسية

تقوم عملية تنفيذ السياسة الخارجية والسياسة العامة، كل على قواعد رسمية من خلال المؤسسات الدستورية ولكن تقوم كذلك من خلال جهات مستقلة إلى حد كبير عن الحكومات تتسم بصورة رئيسية بأن لها أهداف إنسانية أو قانونية، فدور القواعد غير الرسمية في صنع السياسة العامة يستدعي في البداية وجود منظمات فاعلة تقوم بالربط الوثيق بين المواطنين والدولة ويمكن لهذه العوامل إتباع عدة طرق سواء كانت شرعية أو غير شرعية للوصول إلى مرحلة يمكن من خلالها أن تؤثر في صياغة السياسة العامة، كما أن حدود هذا الدور يتمثل في أن هذه الفواعل لا يجوز لها أن تمثل النظام السياسي أو موازي له، بل عليها أن توفى ضوابط على سلطة الحكومة ومن الضروري أن يعلم صناع السياسة الخارجية الرسميون على أن هذه الفواعل غير الرسمية وطبيعتها يقومان على أساسا الشراكة العاملة والإنخراط في العملية السياسية والإقتصادية والإجتماعية، ويمكن لهذه الفواعل أتباع عدة طرق للوصول إلى مرحلة يمكن من خلالها أن تؤثر في منع السياسة العامة و أهم تلك الطرق هيا إحداث خلخلة في ميزان القوى المائل لصالح الدولة حيث يزداد نفوذ المجتمع وهذه الفواعل في توازن القوى الحاصل[2]، وخاصة هذه الفواعل يعد المجتمع المدني حيث تتعدد حركات المجتمع المدني في الجزائر وتختلف وتتباين في مجمل نشاطاتها وقضاياها الأساسية ويستمد المجتمع المدني في الجزائر

---

[1]– مصطفى قيطوني،" الجيش الوطني الشعبي مؤسسة جمهورية لحماية الوطن بعيدا عن دهاليز السياسة"، أطلع عليه بتاريخ 17 فيفري 2017.www.djaizress.com

[2]– إبتسام قرقاع، "دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر" (رسالة ماجستير، جامعة باتنة 2010،-2011)، 58.

أهميه من عاملين أو لها في كون المجتمع المدني هو الحافز أو المثير لعملية التحول الديمقراطي، وهو القوة التي تقف خلف كل تحول ديمقراطي ناجح، زيادة على ذلك فإن هذا المجتمع المدني يعد شرط أساسي للإستمرار لممارسة الديمقراطية حيث يتولى ممارسة الضغوط والرقابة[1]، وجاء دستور 1989 بحق لإنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي وذلك لتحقيق أكبر قدر من الديمقراطية ومحاولة تحقيق مصالح المجتمع.

الأحزاب السياسية في الجزائر:

إن تعدد الاحزاب السياسية في الجزائر يمكن تصنيفه إلى عدة تيارات: التيار الإسلامي، ثم التيار العلماني، والاحزاب السياسية التي تدخل المجتمع المدني هي الأحزاب السياسية العارضة.

أ- التيار الوطني وهو يشمل حزبين أساسيين (حزب الوطني **FLN**، التجمع الوطني الديمقراطي **RND**).

ب- التيار الإسلامي والذي يضم الجبهة الإسلامية للإنقاذ، المنحلة (**fis**) وحركة مجتمع السلم **hms** وحركات النهضة كأحزاب احادية

ج- التيار العلماني وهو ويشمل جبهة القوى الاشتراكية**ffs** وحزب العمال **PT**، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية**RCD**.

ويختلف دور الاحزاب السياسية وتأثيرها في عملية صنع القرار عندما تكون في قمة السلطة السياسية عنها في صفوف المعارضة ففي الخيار الأول تختار ما سينسجم مع أفكارها ومبادئها واراءها كما تساهم بشكل مباشر في التأثير على المواقف والإتجاهات في العلاقات الخارجية.

[1]- عبد الله بالحبيب، مرجع سابق، 157.

أما وجودها في ساحة المعارضة فهو يؤثر على ممارسة السلطة باراءها وأفكارها ويكون عائق امام السلطة في إتخاذ القرارات بشكل إستبدادي كما ترتبط الرقابة البرلمانية إرتباطا وثيقا بلعبة الأحزاب السياسية[1].

ويكاد يجمع الباحثون على ان دور الأحزاب السياسية في عملية صنع السياسة الخارجية تثير إشكالات نظرية حقيقية تجعل الوصول إلى نموذج نظري يحكم ويفسر هذا الدور أمر متعدر يرجع ذلك إلى أن الادبيات المختلفة في العلاقات الدولية خاصة قبل الثورة السلوكية ركزت كثيرا على الدولة كفاعل وحيد ووحدي في صنع السياسة العامة واهلت باقي الفاعلين والأحزاب في الجزائر بصفة عامة لم تتطور بنفس المسار الذي تطورت به الاحزاب في النظم الغربية الاخرى، باستثناء جبهة التحرير ووجبهة القوى الإشتراكية **FFS** غير المعترف بها والتي كانت تمثل حزب المعارضة وهما تقريبا الحزبان الوحيدان الذان سيطرا على المشهد السياسي حتى إقرار دستور 1989 ودخول البلاد في التعددية السياسية ولو ان الأفافاس لم يكن يحمل طابع رسمي نشاطاته وإذا كان من المعروف أن الاحزاب تمثل تعبيرا عن الإتجاهات السياسية والإجتماعية والثقافية للمجتمع.

وبالتالي لها إمتدادات شعبية تحفظ بقائها، وأظهرت تطورات العشرية السوداء الأخيرة تقلها عدد كبير من الاحزاب فبعد إنتخابات 1990 و1998 المحلية والبرلمانية تشكل البرلمان المنتخب تشكيلات سياسية أكبرها أنذاك الجبهة الإسلامية للإنقاذ **FIS**، وجبهة القوى الإشتراكية **FFS**، والأفلان **FLN**، والتجمع من اجل الثقافة والديمقراطية، ثم توالت الاحداث بعد ذلك لتكشف بحق ليس فقط العدد المحدود للأحزاب التي يمكنها المنافسة في الحياة السياسية والبقاء فيها، وإنما عن الضعف الكبير الذي يميزها وما

[1]– إبتسام قرقاع، مرجع سابق، 162–163.

يجعلها بعيدة عن التأثير على المجريات السياسية وليس لها القدرة في ذلك، ويرجع هذا الضعف أساسا إلى خصائصها ومميزاتها منها:

-الإفتقاد لبرامج واضحة وبديلة للوضع القائم وإفتقارها للخبرة التنظيمية والسياسية وبذلك تنعكس على ضعف برامجها وبذلك العجز عن التعبير عن مصالح ومطالب الشرائح الواسعة للشعب.

- الإنتهازية وعدم وجود مواقف ثابتة ويظهر ذلك في المواقف المتقلبة التي تبديها الأحزاب ونفس الشيء للأحزاب الاخرى التي إنقسمت على نفسها.

- غياب السلوك الديمقراطي داخل الاحزاب حيث أن ما تفهمه الاحزاب من التعسفية والديمقراطية هو ذلك الجانب الذي يسمح لها ببلوغ سدة الحكم وإلا فإنها تنفي الآخر وتنكر وجوده وهناك من يجد لهذا مبررا تاريخيا حيث نجد في الفكر الغربي أن الصراع على السلطة لم يكن أبدا الحد من السلطة أو تقييدها وإنما كان يعني الحلول محل الحكام كأشخاص وليس تغيير السلطة من حيث شكل الحكم.

- وجود هوة كبيرة بين القيادات العامة لمختلف الاحزاب وقواعدها النضالية وذلك بغياب قرارات عاكسة لهذه الاغلبية الموجودة من المناضلين وهذا ما يؤدي بالحزب لأنه يتنصل من وظيفة التعبير عن أمال ومتطلبات أنصاره ويؤدي في الأخير إلى إنتشار القاعدة الجماهرية.

إن هذه الخصائص والميزات جعلت الاحزاب السياسية من الضعف ما لا يمكنها من بلورة أهداف وبرامج حقيقية وواقعية، تجعل منها قوى فاعلة في الحياة السياسية وتساهم في صنع القرارات السياسية الخارجية خاصة إذا وصلت إلى السلطة على أساس أن النظم الديمقراطية توجب ذلك إلا أن هذا يبقى بعيدا على الأقل في المدى المنظور

ذلك أن الرئيس لا يمثل أي حزب سياسي، ورئيس الحكومة قد لا يكون صاحب الأغلبية في البرلمان وعليه فإن هناك عوامل أخرى محددة لدور الأحزاب في منع السياسة الخارجية.

وتبقى الأحزاب السياسية الحلقة الأضعف في مكونات النظام السياسي التي يمكن أن تؤثر على عملية صنع السياسية الخارجية الجزائرية حيث برهن ضعفها بعوامل داخلية تتعلق بالأحزاب يحدد ذاتها حيث حداثة نشأتها وعدم نضجها فالنظام يسعى لأن تكون إمتداد له وفي خدمه لأنه كان يدرك أن قوته وبقاءه في ضعف مؤسسات المجتمع المدني وعلى رأسها الأحزاب وقوتها وإستقلالها تعني اضعاف مركزه لذا كان هنا الواجب اللجوء إلى:

- إضعاف المعارضة السياسية وإن اقتضى الأمر إقصائها.

- تأميم القاعدة المادية لعديد المؤسسات في المجتمع المدني على غرار وسائل الإعلام الخاصة بها.

إذن فالأحزاب السياسية في الجزائر إن كانت من الناحية الشكلية مجسدة بالحد الأدنى ديمقراطيا من خلال التعددية الحرية الموجودة لكن من الناحية العملية لا تزال مختلفة وتشوبها العديد من النقائض تحول دون تأثيرها في صناعة القرار وصياغة السياسة الخارجية للدولة[1].

المطلب الرابع: تأثير القوى الكبرى في صياغة السياسة الخارجية

إن أهم ما يميز الواقع الدولي في نهاية القرن الجديد هو السرعة الهائلة التي تتسم بها الأحداث السياسية الدولية في حدوثها وانتشارها وردود الأفعال التي يثيرها والتي

[1]- محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، 77-82.

أجبرت مختلف الدول على ضرورة مصادرة هذه التغيرات والتكيف معها لإيجاد مكان لها ضمن المنظومة الدولية من هذا يقول "كينيت والتز" في العهد السياسي القديم القوي يأكل الضعيف، أما في العهد الاقتصادي الجديد السريع يأكل البطيء[1].

والجزائر جزء لا يتجزأ من النظام الدولي والتغيرات الدولية على العوامل الشخصية على السياسة الخارجية بطريقة تؤثر فيه مباشرة وذلك من خلال فاعلية الدول الكبرى في توجيه وتفسير العلاقات الدولية الراهنة وطبيعة العلاقات التي تحكمها مع الجزائر.

1- التأثير الأمريكي:

إن الملاحظ لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن العشرين وبدايات القرن الجديد هي توجهها نحو ايجاد واقع عربي جديد يتماشى مع القيم الليبيرالية الديمقراطية وتعزيز الثقافة السياسية والتعددية الإعلامية إضافة إلى تبني إصلاحات إقتصادية وفتح المجال أكثر للخواص وتحرير الأسواق.

إن رسم السياسة الأمريكية الجديدة كان يهدف كذلك إلى تحديث مناهج التعليم في الدول العربية وإدخال تغيرات على المفاهيم الثقافية السائدة المنافية للكراهية والعنف والإرهاب، رغم كل هذا فالولايات المتحدة الأمريكية متباينة ومتناقضة بين شعاراتها وممارساتها فهي من جهة أخرى تدعم أنظمة حكم غير ديمقراطية وتدعم إسرائيل من دون حق رغم معاناة الفلسطينيين[2]، فالأهداف الحقيقية للولايات الأمريكية إذا هي تأمين مصالحها وذلك بإعادة تشكيل نخب سياسية وأنظمة موالية لها.

---

[1]- محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، 96-97.

[2]- ماجد الكيالي،" إشكالية الديمقراطية إزاء العالم العربي"، أطلع عليه بتاريخ: 2017/03/16، WWW.FALESTEEN.COM.

بالنسبة للجزائر فإنه يمكن ملاحظة أن الموقف الأمريكي يتسم بنوع من الخبر والتردد من جهة والمنطق البراغماتي من جهة أخرى، كما أنه لا يكون نفس الموقف بين الجمهوريين والديمقراطيين فعلى مستوى الخطاب الرسمي فالو.م.أ، دائما تدعو الجزائر وتحثها على التوجه نحو التعددية السياسية وتكريس القيم الديمقراطية وحتى حقوق الإنسان وإجراء المزيد من الإصلاحات الإقتصادية ويظهر هذا في مباركة الو.م. أ لدستور 1989 الذي أفرز لأول تعددية سياسية وحزبية وفتح المجال للحرية الإعلامية بعد ضغط الشارع في أحداث أكتوبر 1988، الو م أ، التي باركت مختلف الإنتخابات التي شهدتها الجزائر رغم وجود بعض المواقف التي عرت حقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تدعم ديمقراطية تهدد مصالحها وذلك في تفاعلها مع ما أفرزته الإنتخابات البرلمانية 1991، التي فازت بها الإسلامية للاتحاد **FIS**، حيث أن إدارة الرئيس بوش الأب ساندتا وقف المسار الإنتخابي في 1992، بشكل غير مباشر، ومنذ وصول الرئيس الأمريكي كلينتون سعت الإدارة الأمريكية لا تهاج رؤية مغايرة بالتركيز على القضايا الإقتصادية في تعاملها مع الجزائر، وارتأت ضرورة التعامل بمرونة القضايا الداخلية الجزائرية خوفا من وصول الإسلاميين الأصوليين للحكم وكانت الإدارة الديمقراطية اكثر حذرا وتحفظا في الجانب السياسي كان لاحدات سبر 2001 تاكيد على عودة الرؤية الأمنية كعامل رئيسي محدد لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بدعم النظام القائم ضد كل تهديد يمس بمصالحها وعلى رأسها الإسلام السياسي وبذلك فالو. م. أ لا تدعم حقيقة الديمقراطية في الجزائر إنما تسعى فقط لحماية وتأمين مصالحها وتسهم فيها بالقدر الذي يخدم ذلك[1].

[1]– أحمد مهابة، "الجزائر تحت المجهر الأمريكي الفرنسي"، السياسة الدولية 118، (اكتوبر 1994): 194.

التاثير الأوروبي:

في نفس المسار والتوجه وتؤكد الدول الأوروبية دائما على ضرورة التوجه نحو الديمقراطية في الجزائر وذلك مقابل الإمتيازات التي تمنحها وهذا ما جاء إثر إتفاقية ماستريخت 1992 المنشأة للاتحاد الأوروبي رغم أن صدقية هذا الموقف مرتبطة بأشياء أخرى تتمثل أساسا بالمصالح والحسابات الخاصة، فاستنادا للطرح الواقعي في العلاقات الدولية فالهدف الأول للسياسة الخارجية هو تحقيق المصلحة القومية وخاصة المتعلقة بالأمن القومي وترتيب القضايا الأخرى كقضايا ثانوية من قبيل الديمقراطية وحقوق الإنسان وإثر هذا فالمواقف الأوروبية جاءت متوافقة مع هذا الإطار وذلك من حيث:

– اكتفاءها باستنكار توقيف المسار الإنتخابي عام 1992 واعتبارها لنظام الحكم القائم اقل خطر وتهديد لمصالحها.

– دعمها لضرورة الحفاظ على الوضع القائم وغض النظر عن السياسة المنتهجة من طرف النظام في تعامله مع التهديد الإسلامي وزيادة المساعدات الممنوحة حيث ارتفعت المساعدات الفرنسية إلى حوالي 40 مليون دولار في نفس السنة بعد ما لم تكن تتعدى 10 ملايين دولار 1990.

التنسيق فيما بينها خاصة فيما يخص تبادل المعلومات والتعاون الأمني و الحيلولة دون وصول الإسلاميين للسلطة.[1]

وكان الإتحاد الأوروبي قد أناط بفرنسا مهمة تشكيل سياسة اتجاه الوضع في الجزائر وذلك لإرث فرنسا التاريخي في الجزائر وعلاقاتها التقليدية معها حيث عملت

[1]– أحمد مهابة، مرجع سابق، 126.

باريس على مساعدة النظام السياسي الحاكم رغم بعض التحفظات حول بعض الإختراقات والتجاوزات لحقوق الإنسان والانتهاكات التي تمس بالحريات العامة.

على إثر هذا فالدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا مثلها مثل الولايات المتحدة الأمريكية، لم تكن حقيقة تعمل لتكريس المبادئ الديمقراطية ومأساة العمل السياسية على نحو يجعل القرارات السياسية ومنها السياسة الخارجية بشكل موسع بل العكس هو الذي كان مؤجرا حيث أن توجيه القرارات الخارجية الفردية لصالحها أسهل من سياسات تصنع كبر مؤسسات ديمقراطية وهذا في وجود أفراد موالون لهذه القوى.[1]

المبحث الثاني: مبادئ وثوابت السياسة الخارجية الجزائرية:

– حرصت الجزائر منذ استقلالها العام 1962 على تبني السياسة الخارجية تتسم بالاعتدال والوسطية والحياد وهي المبادئ ورثتها عن قيم ثورة نوفمبر 1956 وحافظت عليها رغم التطورات الحاصلة في النظام الدولي خصوصا في محيطها الجيوسياسي سواء المغاربي أو الساحلي الصحراوي حيث أن الجزائر لا تزال تصر على إدارة كل هذه التحولات والأزمات بنفس العقيدة والمبادئ التي أفرزتها ثورتها ومن أهم السمات التي طبعت النشاط الخارجي الجزائري طابع الثبات والاستمرارية رغم الكثير من التحولات والتغيرات الداخلية والخارجية والضغوط والإغراءات التي تواجهها فهي تعتبر اليوم مرجعا مهما في التعامل مع الكثير من القضايا الإقليمية بفضل مقاربتها الناجعة والواقعية.

[1]– محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، 107–108.

المطلب الأول: ضبط الحدود وسياسة حسن الجوار

أولا:

– قامت السياسة الجزائرية منذ استقلال البلاد بوضع عدة اتفاقيات تعاون بينية مع جيرانها لترسيم حدودها ووصل بها حتى إلى النزاع المسلح مثل ما حدث مع المغرب سنة1963 وكان سعي الجزائر لفض القضايا العالقة بالحدود وترسيمها يعد كضمانة كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار الإيجابي ولذلك أبرمت عدة اتفاقيات ومعاهدات والتي جاء فيها:

– إحترام تطبيق المبادئ والمنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية.

– وضع العلامات على الحدود المشاركة يكون طبقا لمبدأ الثبات والوفاء للحدود الموروثة كما أعلن عنه رؤساء الحكومات الإعفاء في منظمة الوحدة الإفريقية في مؤتمر القاهرة 1964.

– حل إشكالية الحدود في إطار مبدأ حسنا في الجوار النابع من السياسة الجزائرية.

– حل المشاكل التي قد تشب بطرق سلمية والتعهد بعدم إستعمال القوة.

هذا السعي الحثيث للجزائر لضبط حدود ما كان يهدف إلى إيجاد واقع إيجابي للعلاقات الجوارية لما يحمله من نتائج جيدة على مختلف مجالات[1] التعاون في هذا الصدد يقول غراري حبيب أن حل مشكلة الحدود يكتسي أهمية بالغة في نظر هذا البلد،

[1]– نور الدين دخان والحامدي عيدون، "مسار تأمين الحدود الجزائرية بين المبادرة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية"، دفاتر السياسة والقانون 14، (جانفي 2016): 177–178.

وأنه خطوة مسبقة لإقامة علاقات سياسة مستقرة وتعاون إقتصادي واسع، والتي تسجل أو تدخل في إطار تحدي أخر وهو ترقية التعاون جنوب جنوب عامة وهو على الخصوص إرادة بناء المغرب.[1]

ومنأهم الاتفاقيات التي وقعتها الجزائر:

– إتفاقية "إفران" 15 جانفي واتفاقية تلمسان 27 ماي 1970 ثم معاهدة الرباط 154 جوان 1972 بهذه اتفاقات ألجت مشكلة الحدود مع الغرب

2– توقيع اتفاقية تونس يوم 06 جانفي 1970 لترسيم الحدود مع تونس.

3– توقيع إتفاقية الحدود مع موريتانيا 13 ديسمبر 1983.

4– إتفاقية أو ترسيم الحدود مع مالي والنيجر 1985.

5– أما الحدود مع ليبيا فكانت مضبوطة بإتفاق ليبي فرنسي 1956.[2]

وتعتمد السياسة الخارجية الجزائرية بدرجة كبيرة على التعاون الإقليمي والجهوي عن طريق التشاور والحوار قصد تدعيم التنمية والامن وذلك عبر عدة لقاءات واتفاقيات للتعاون المشترك خصوصا مع تفاقم تهديدات فواعل دون دولاتيه في منطقة الصحراء والساحل.

أ– ففي شهري مارس وأفريل من سنة 2002 وقعت الجزائر مع ليبيا على اتفاقيات ثنائية حول الأمن المشترك الذي يواجهنها خصوصا بعد الحراك الذي شهدته ليبيا، حيث أنه في أوت 2013 أنشئت اللجنة المشتركة في المجال الأمني بين البلدين.

(1) - Habib gharari,"bornage des frontières algérienne " , le mois en afrique 225-226, (1984):45

(2)– سليم العايب، "الديبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي"(رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2010–2011)، 29.

ب- ووقعت اللجنة المشتركة للتعاون الأمني بين الجزائر وتونس أفريل 2014 وتوسيعه لمجالات أخرى كالتعاون الحالي وتنمية المناطق الحدودية وتنشيط الحركة السياسية إضافة لمواجهة الإضطرابات الناجمة عن الحرب الدائرة في ليبيا.

ج- التعاون مع مالي كان بإنشاء لجنة متابعة ثنائية تراقب تنفيذ القرارات والتوصيات من أجل تسوية الأزمة المالية، إضافة إلى لمكافحة الإرهاب والتهريب سعت الجزائر في تعاونها مع مالي لوضع برنامج خاص للتنمية الإقتصادية خاصة في مناطق الشمال المالي المتأخر لحدود الجزائر.[1]

ومع وجود التعاون البيني الثنائي للجزائر مع جيرانها، ظهرت كذلك أطر التعاون إقليمي ساهم في هيكلة العمل الميداني عبد الحدود من خلال:

1: مبادرة دول الميدان وفقا لاتفاق تمنراست:

هذه المبادرة التي جاءت باقتراح جزائري للدخول في تعاون أمني فعال لدول المنطقة الجزائر- مالي- موريتانيا- النيجر وتضمنت هذه المبادرة سلسة من الترتيبات والتدابير العسكرية المشتركة والتعاون في شؤون التجهيز والتكوين العسكريات، وذلك في سبيل مواجهة النشاط المتنامي والمتزايد للجماعات التطرفية على غرارالقاعدة ومختلف أوجه الجريمة مثل تهريب المخدرات والسلاح وغيرها من مشاكل تزعزع استقرار وأمن المنطقة ككل.[2]

[1]- نور الدين دخان و الحامدي عيدون، مرجع سابق، 178-179.

[2]- عبد النور بن عنتر، "الأمن في منطقة الساحل وتعدد المبادرات"، إطلع عليه بتاريخ 2017/03/25، www. Alaraby.co.Uk.

2: خلية وحدة الربط والإدماج الإستراتيجية:

– انبثقت عن إجتماع اجهزة الأمن والمخابرات 2010 لكل من الجزائر – مالي – موريتانيا– النيجر قصد إنشاء خلية استخبارية في تمنراست تتولى إعداد إستراتيجية مشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والتي من مهامها:

– رصد نشاط جماعات تنظيم القاعدة والجريمة العابرة للحدود والتعاون مع سكان المنطقة العارفين بخباياها.

– محاولة وضع خطط لاختراق شبكات الدعم والإسناد وتجفيف مختلف منابع شبكات الإرهاب والإجرام.

– ضرب المواقع الخلفية للمهربين التحالفين مع القاعدة.

– استحداث دوريات مختلطة على الحدود وتعزيز التبادل المخابراتي بين الدفاع والأمن.

ج: الإتفاق الثلاثي بين الجزائر وتونس وليبيا:

– كان لقاء ثلاثي بين الجزائر وتونس وليبيا بمدينة الليبية سنة 2013 وذلك بغية تعزيز الإجراءات الأمنية بين الدول الثلاث ومناقشة حيثيات التدخل الفرنسي في مالي 2013 وتداعية على المنطقة ككل.

– وإضافة للاتفاقات الأمنية التي سعت الجزائر لتجسيدها توجهت أيضا مشاريع للتعاون والنتيجة المشتركة إقليميا مثل مشروع الطريق العابر للصحراء الرابط بين الدول (الجزائر، مالي، النيجر، تونس، التشاد، نيجيريا) وهو طريق استراتيجي جدا وهو سيكون

كذلك وسيلة لعبور الألياف البصرية إضافة لأنبوب النفط النيجيري نحو أوروبا مرورا بالجزائر.

– إدراكا من الجزائر ومن خلال خبرتها في الحرب على الإرهاب بأن الفقر والجهل والأمية من الأسباب الرئيسية للتطرف والإرهاب فقد ألحت دائما على ضرورة وجود مقاربة تنموية وإقتصادية بين دول المنطقة.[1]

المطلب الثاني: دعم حق الشعوب في تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

يعتبر الوقوف إلى جانب حركات التحرر قصد تحقيق المصير للشعوب ومن المبادئ الرئيسية للسياسة الخارجية الجزائرية ولعلاقات حسن الجوار التي تتضمنها مواثيق الهيئات الإقليمية والدولية لمنظمة الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي، كما يستمد هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل منذ الإستعمار الفرنسي، حيث تقر المادة 92 من الباب الأول في الفصل السابع من الدستور الجزائري هذا الحق حيث تتضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل الإستقلال[2]، وتنطلق السياسة الخارجية الجزائرية فخلال مواثيقها ودساتيرها وأولها بيان نوفمبر 1954 وحتى الدستور الحالي 2016 مرورا قرارات مؤثر الصومام 1956 مؤتمر طرابلس جوان 1962 ميثاق الجزائر 1964 الميثاق الوطني 1976 والتي من اهم مبادئها حق الشعوب في تقرير المصير إلى جانب حق الشعوب والامم في السيطرة على مواردها وثرواتها الوطنية، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعند إستعمال القوة والسبيل للحوار والتعاون الدولي.

---

[1]– نور الدين دخان، الحامدي عيدون، مرجع سابق، 180–182.

[2]– سليم العايب، مرجع سابق، 30.

فمنذ البداية يعتبر مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها مبدأ أساسي في العقيدة الجزائرية وهو غير قابل للتصرف، لأن الثورة الجزائرية ساهمت في إصدار القرار الأممي رقم 1516 المتمثل بحق الشعوب بتقرير المصير والإستقلال كان ذلك بفضل جهود ديبلوماسية الثورة الجزائرية ومناضليها بالخارج ومظاهرات 11 ديسمبر 1960 للشعب الجزائري أنداك، والذي انعكس بإصدار القرار ومروره في الأمم المتحدة.

وفي ضوء هذا التصور دعمت الجزائر بعد إستقلالها جميع حركات التحرر العالمية وقد قال عنها الزعيم الإفريقي الثائر أميلكال كابرال: "إذا كانت مكة قبلة المسلمين والفاتيكان قبلة المسحيين فالجزائر قبلة الأحرار والثوار".

والجزائر كان لها عديد المواقف تجاه قضايا التحرير في مختلف الدول و .... أهم هذه المواقف على المستوى الإقليمي الدعم الجزائري الغير مشروط للشعب الصحراوي في نضاله للإستقلال عن الإحتلال المغربي وذلك من خلال:

- دعم الجزائر لقضية الشعب الصحراوي في حقه في تقرير المصير بشكل مبدئي بإعتبارها قضية تصفية الإستعمار.
- تأييد كل الجهود التي تهدف لتطبيق الشرعية الدولية ودعم مبعوثي الأمم المتحدة والموقف الجزائري لم يتغير في قضية الصحراء الغربية منذ تسجيل القضية في 1963.[1]
- ورجوعا للسياسة الجزائرية المرتكزة على ميثاق الحركة الوطنية وبيان أول نوفمبر 1954 فالجزائر تلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتعتبر هذا المبدأ أركان أساسية في سياستها الخارجية.

(1)- مصطفى بوطورة، "سياسة الجزائر :المبادئ والممارسات المصداقية في التعامل مع أزمات دول الجوار"، جريدة الشعب،(22 مارس 2015).

ولعبت الجزائر المستقلة دورا بارزا في إصدار توصية الأمم المتحدة المتعلقة بأهمية عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وذلك في دورة 1974 للدورة التي ترأسها وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة في حكومة الرئيس الجزائري الراحل "**هواري بومدين**"، **دورة** أكدت فيها الجزائر على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول لإعتبارات هامة كونه يتضمن الحماية من الضغوط الخارجية على جميع مستوياتها العسكرية والسياسية والإقتصادية وغيرها، وما قد ينجر عن التدخل من تداعيات أمنية بديلة ما حدث في عدة دول على غرار العراق وليبيا اليوم، وهو واقع أثبت صحة المقاربة الجزائرية المحذرة من مغبة التدخلات مهما كانت دوافعها ومظاهرها، فالجزائر وعبر المبادئ التي تقوم عليها سياستها الخارجية لا تعني بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول هي الوقوف بموقف المتفرج على ما يجري في فضائها الجيوسياسي حيث أنها تتحرك في جميع الإتجاهات وتعاملت ولا تزال مع الأزمات القائمة لكن بأسلوب آخر أكثر بأكثر واقعية وفعالية من خلال تغليب لغة الحوار والديبلوماسية الهادئة والدعوة لعدم إستعمال القوة.[1]

المطلب الثالث: سياسة الحياد الإيجابي والتوازن الدولي

على الرغم من حداثة الإستقلال للجزائر (1962) وحداثة تجربتها الديبلوماسية إلا أنها تمكنت خلال هذه الفترة المحدودة من إيجاد مركز حيوي ومكانة مؤثرة سياسيا ودبلوماسيا وتأتي فعالية السياسة الخارجية الجزائرية ومقبوليتها كوسيط لحل الازمات الدولية من باب تبنيها سياسة الحياد الإيجابي والتوازن في المصالح.

يرجع تاريخ سياسة التوازن والحياد الجزائرية إلى عهد الأمير عبد القادر مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة التي ورثتها من بعدها الحركة الوطنية في تعاملها مع مجريات

[1]– مصطفى بوطورة، "الديبلوماسية الجزائرية والأزمات الدولية على ضوء توجهات الرئيس بوتفليقة"، جريدة صوت الاحرار 1042(الأربعاء 29 جوان 2016).

الحرب العالمية الثانية الحدية ثم مع النشاط الخارجي لجبهة التحرير الوطنية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية ضد الإستعمار الفرنسي طابع الحياد الذي حافظت عليه السياسة الجزائرية ما اكسبها سمعة وهيبة دولية وإقليمية.

وتوجت بحل النزاعات والخلافات بين كل من تونس وليبيا ومصر وعدة خلافات أخرى وقد أتسم هذا الحياد في السياسة الجزائرية بالإيجابية وهو يعني عدم تأييد لطرف على حساب آخر لكن في نفس الوقت دعم ومساندة القضايا العادلة في العالم على غرار القضية الصحراوية والفلسطينية كل هذا جعل للجزائر موقعا مؤثرا.[1]

وفي إطار سياسة التوازن الدولي إلى حلحلة الأزمات والنزاعات الدولية والإقليمية بطريقة سليمة والإبتعاد عن إستخدام القوة أو التهديد بإستخدامها، حيث أنها تعلن في كل مرة دعمها للمقاربات السليمة وإعتمادها على الحوار والإتصال السياسي ما جعلها حلقة وصل بين كل اطراف النزاع الأمر الذي مكنها التوسط لحل أزمات وصراعات دولية.

وإذا رجعنا لخلفيات هذا التقليد المنتهج من الجزائر في إطار سياستها الخارجية كان ذلك بفعل عدة عوامل داخلية وخارجية.[2]

أ- العوامل الداخلية:

من أهم العوامل هي السعي للحفاظ على مكتسبات الثورة الجزائرية الشعبية والحفاظ على إستمرار النظام السياسي، إضافة إلى السعي نحو التوفيق بين مختلف شرائح الداخل الجزائري المحتضنة لتنوع سياسي وإيديولوجي لا يمكن تناسيه، إضافة لعامل التاريخ الإستعماري واستمرت بذلك الجزائر في نهجها القائم على الحياد عبر

---

[1]- سليم العايب، مرجع سابق، 39.

[2]- فلاح مبارك بردان، الحياد الإيجابي أحد ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية (العراق، مركز الدراسات الإستراتيجية، جامعة الانبار)، 28-29.

المراحل التاريخية المختلفة مدفوعة بذلك رغبتها إبقاء شؤونها الداخلية بمعزل عن الإنتهاكات الخارجية وذلك من خلال عدم التدخل في شؤون الآخرين مقابل ذلك.[1]

إضافة للعامل الإقتصادي حيث أن العجز تحقيق أمن إقتصادي حقيقي والإكتفاء الذاتي والإعتماد أساسا على صادرات النفط في مداخيل البلاد حتم على الجزائر بإلتزام الحياد وهذا للحيلولة دون تضرر الإقتصاد الجزائري بأي قرارات خارجية قد تضره.[2]

ب- العوامل الخارجية:

يشكل الموقع الجغرافي الكبير للجزائر تحديات كبيرة لها خاصة مع مجاورتها الكثير من الدول المختلفة والمتناقضة في طبيعة انظمتها السياسية والاجتماعية والتي لا يمكن لأي قرار عقلاني إغفاله وهو ما ألتزمت الجزائر به من سياسة تناغم مع المحيط ومن أبرز مشاكل الجزائر في محيطها الإقليمي هي علاقاتها مع المغرب فتخطيط السياسة الجزائرية هو لكسب تأييد أكبر عدد ممكن من القوى لقضاياها القومية ومصالحها الكبرى.

وفي الإدراك الإستراتيجي لصانع القرار الجزائري لمتغيرات هذه البيئة الدولية، فالسياسة الخارجية الجزائرية إعتمدت الحياد منهجا ثابتا في سياسة الخارجية الذي يعد قرار عقلاني في عالم مضطرب وذلك في سبيل الحفاظ على مصالحها وسيادتها وإستقلالها هذا الحياد الذي مكنها من أن تحظى بمكان غير دائم في مجلس الامن 2004-2005.[3]

---

[1]- فلاح مبارك بردان، مرجع سابق، 30-31.

[2]- نسيم بلهول، الجزائر الازمة السياسية والاقتصادية، (الجزائر، مطبعة حلب 1993)، 182.

[3]- علي الشامي، الصحراء الغربية: عقدة التجزئة في المغرب العربي (لبنان: دار الكلمة، 1980)، 214.

المبحث الثالث: أهداف السياسة الخارجية الجزائرية

يكتسي موضوع السياسة الخارجية الجزائرية على الصعيد الإقليمي قيمة عمليه بالغة في كون الجزائر من البلدان الحديثة الإستقلال، وبالرغم من حداثة بناءها السياسي إلا أنها تمكنت من التموقع في الكثير من القضايا الإقليمية والسعي نحو إيجاد مكانة تتوافق مع حجمها ومتشابهة مع إمكانتها وتسعى الجزائر لتحقيق أهدافها الأساسية والحيوية والحفاظ على مصالحها القومية توافقا مع مبادئها وثوابتها الدستورية ويمكن الإرتكاز في تناول الاهداف التي تسطرها الجزائر على ضوء ما تقرره المصلحة الوطنية بإعتبارها المعرفة لأهداف الدولة والمرتبة لأولوياتها ومن هذه الأولويات العليا حفظ المصالح القومية وحمايتها وحفظ البقاء وصيانة السيادة الوطنية إلى تعزيز ذلك بالسعي نحو توفيق المصالح الإقتصادية وتعزيز التموقع الإقليمي وإيجاد المكانة المتناسبة مع حجم الجزائر الجيوسياسي.

المطلب الأول: الأهداف والمصالح القومية

تعد قاعدة الحاجات الاساسية لأي دولة في سياستها الخارجية هي تحقيق المصلحة القومية والمحافظة على البقاء وهذه المصلحة تقتضي جملة من الاهداف كالتسلح وإقامة التحالفات وتقوية الجبهة الداخلية، وهناك صعوبة في الفصل بين أهداف السياسة الخارجية وبين المصلحة الوطنية نظرا للتشابه بين المصطلحين فهناك من الباحثين من يرى أن أهداف السياسة الخارجية هي المصلحة القومية، وان هناك وظيفة

السياسة الخارجية وهي تحويل المصلحة الوطنية إلى أهدافها محددة تسعى الدول للوصول إليها.[1]

فبالنسبة لها هانس مورغانتو فهو يبني تعريفه للمصلحة الوطنية بانها القوة التي من خلالها يتحقق البقاء القومي الذي يعتبر جوهر ومقصد السياسة الخارجية وفق الطرح الواقعي.

والجزائر مثلها مثل أي دولة أخرى تسعى لصيانة وحدتها الترابية وحماية سيادتها البرية والبحرية والجوية هنا أي تدخل أجنبي والسعي لحماية امنها عبر مختلف أبعاده من الأمن الصلب العسكري إلى الأمن الهوياتي والمجتمعي والثقافي.[2]

ومنذ إستقلال الجزائر بينت سياستها الخارجية على مناهج تحقيق لها أهدافها الوطنية من خلال فرض هيمنتها ومنطقتها في بيئتها الداخلية وكذلك الإقليمية حيث تتمثل منطقة الساحل العمق الإستراتيجي للأمن القومي الجزائري وهي تتربع على مساحة واسعة على شكل حزام في حدود 3862 كلم وهي منطقة تتميز بهشاشة كبيرة حيث تنتشر الكثير من الظواهر والآفات المهددة لأمن المنطقة ككل والأمن الجزائري القومي بصفة خاصة على غرار الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة، وفي ظل عدم قدرة دول الجوار للجزائر على ضبط حدودها.[3]

---

[1]– لعلى بعيو، "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الساحل الإفريقي: دراسة حالة مالي" (رسالة ماستر/ جامعة قالمة، 2015-2016)، 21.

[2]– عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث: دراسة حالة المملكة العربية السعودية، (الجزائر، قرطبة للنشر والتوزيع، 2007)، 47.

[3]–منصور لخضاري، "المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي"، (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005)، 47.

كل هذه التهديدات شكلت هواجس ومشاكل امنية للجزائر والتي دخلت في عدة إتفاقيات ومعاهدات مع دول الجوار لتسوية المشاكل الحدودية والتعاون الأمني والعسكري المشترك وتبادل المعلومات والخبرات والتي إرتكزت فيها السياسة الخارجية الجزائرية أساس على مؤسسة الجيش.[1]

حيث لا يمكننا أن ندرس الامن القومي الجزائري بمعزل عن سياقه الإقليمي ودائرته الإفريقية التي هي جزء منها ليس من منطلق الموقع الجغرافي فحسب بل بالرجوع أيضا لانتماءات واعتبارات سياسة وإديولوجية وتاريخية مشتركة (العالم الثالث، العالم الإسلامي) وقد أدرك صناع القرار في الدولة الجزائرية حقيقة هذا الواقع وهو ما يظهر في الإهتمامات الديبلوماسية والسياسة والعمل الميداني العملياتي على المستوى الامني والعسكري.

ومن جانب قانوني ودستوري تخضع جميع المسؤوليات والصلاحيات في مجال السياسة الخارجية والدفاع تحت سلطة رئيس الجمهورية القائد الاعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع الوطني.

ينبني نموذج الدفاع الوطني في العقيدة الدفاعية الجزائرية عبر مستويات:

- ✓ الدفاع العسكري الذي يجمع قوة السلام والاهداف القومية القاعدية للبلاد والذي يبقى مرتكزا أساسا على الجانب العسكري الصلب.
- ✓ الدفاع المدني الذي يفرض النظام والامن العام داخل حدود الدولة.

[1]– محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، (سوريا،اتحاد الكتاب العرب، 1999)، 14-15.

- ✓ الدفاع الإقتصادي من خلال حماية جميع المنشآت والمرافق الإقتصادية على غرار حقول النفط والغاز في الصحراء والمرافق الحيوية الأخرى على غرار المرافق الموانئ والمطارات.
- ✓ واخيرا الدفاع العسكري الذي يجمع بين قوة السلام والاهداف القومية القاعدية للبلاد والذي يبقى مرتكزا على أساس القوة العسكرية الصلبة.[1]

وتعتبر الجزائر منذ إستقلالها وإسترجاع سيادتها أن المنطقة الساحلية والصحراوية خاصا منطقة حيوية في سياستها الخارجية وهو ما أثبته كلا من إعلان طرابلس والميثاق الوطني الذي ركز على العالم العربي والمغرب العربي، وإفريقيا فالحقيقة العملية تدل على ان صناع القرار الجزائريين أكثر تركيزا على المنطقة الإفريقية الساحلية والمغاربية من مناطق اخرى، وفي هذا الصدد يقول الرئيس الجزائري الراحل "**هواري بومدين**": "إن المغرب العربي والمنطقة الفاصلة بين القاهرة ودكار تتمثل منطقة الامن القومي الجزائري بالنسبة للجزائر وأنه لا يمكن أن يحصل أي تغيير في هذه المنطقة دون إتفاق مع الجزائر"، ويبدو ان هذا التصريح لايزال حيوي إلى حد اليوم.

ففي سنوات الإستقلال الأول للجزائر كانت منطقة الساحل منطقة تأثير ونفوذ سياسة وإقتصادية جزائرية ويظهر ذلك خاصة في الإتفاقات المبرمة مع هذه الدول التي وصلت حوالي 37 إتفاقية منها 25 في الجانب الإقتصادي، غير أنه منذ عقدين تقريبا بات الإهتمام الجزائري بهذه المنطقة يأخذ أبعاد امنية أكثر فأكثر سيما عقب أحداث 11

[1]– عبد الحميد مهري وأحمد ولد داداه وآخرون، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، 63-65.

سبتمبر 2001، وإندلاع الحملة العالمية في مواجهة الإرهاب إضافة إلى التوتر المتواصل في مالي والنيجر بسبب مشكلة الأزواد.[1]

المطلب الثاني: البحث عن المصالح الإقتصادية

يشكل العامل الإقتصادي حيز هام لدى صانع القرار الجزائري حيث أن الامن الإقتصادي هو من أمن الدولة ومن أولويات السياسة الخارجية منذ الإستقلال وذلك من خلال السعي نحو تحقيق المصالح الحيوية للدولة عبر القطاع الإقتصادي والمناداة "بحق للشعوب في التصرف في مواردها الطبيعية"، وذلك بالتخلص من حالة التبعية والتوجه نحو إستقلال إقتصادي يتبع الإقتصاد السياسي ينعكس على تطور وإزدهار البلاد.[2]

واكلى تجسيد السيادة الوطنية والحصول على الإستقلال جملة من إجراءات تاميم المصالح والإمتيازات التي كانت تتمتع بها الأقلية الفرنسية والتي غادرت الجزائر بعد إعلان وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962، فبعد إتفاقيات إيفيان والقانون البترولي الذي يتضمن سيطرة فرنسا على عملية إستثمار النفط الجزائري، جاءت إتفاقات 29 جويلية 1965 لتقر الإقتسام وبالتساوي بين الدولتين لحصص الإستغلال لـ 5 سنوات، هذه المدة أعطت للجزائر فرصة لإكتساب وسائل بشرية وتقنية للتكفل الكلي بإستغلال محروقاتها عن طريق شركة سوناطراك **sounatrak** إلى يوم 24 فيفري 1971 حيث أصمت الجزائر على مواردها النفطية والغازية ودافعت السياسة الجزائرية على هذا المبدأ على المستوى الإفريقي أين توصلت منظمة الوحدة الإفريقية في قمتها التاسعة في جوان

---

[1]– سمير قط، "السياسة الجزائرية في إفريقيا: التطورات والمحددات"، مجلة العلوم السياسية والقانون(ع1 لسنة 2017).

[2]– محمود خذري، "أليات الدفاع الإقتصادي في الممارسة الجزائرية"، الأيام الدراسية البرلمانية الرابعة حول الدفاع الوطني الجزائري، مجلة الأمة، لجنة الدفاع الوطني، 7–8 أوت 2008).

1981 إلى إتخاذ قرار يؤكد على الحق الثابت لعمل الدول الإفريقية بممارسة سيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية لفائدة تنميتها الوطنية طبقا لروح ومبادئ الامم المتحدة.

ونفس الأمر كان في الندوة الرابعة لمنظمة عدم الإنحياز بالجزائر في سبتمبر 1973 التي أكملت دفعا لمصالح المطالبة بنظام إقتصادي جديد على أساس برنامج إقتصادي مستوحى وبشكل كبير من الوثائق التحضيرية المعدة من طرف الجزائر.[1]

ويعد المجال الإقتصادي متعدد وواسع حيث يشمل نشاطات وقطاعات إنتاج السلع والخدمات كالصناعة والزراعة والسياحة وغيرها من قطاعات تخدم المنفعة العامة، حيث سعت فيها العوامل الخارجية، فإذا إستثينا فترة ما قبل التسعينات التي تميزت بالطابع الإشتراكي فالجزائر في نهاية الالفية الثانية كرست التوجه الليبرالي وفتح السوق وبدلك مسايرة تطورات الإقتصاد العالي.[2]

وتمحورت السياسة الإقتصادية في هذه الفقرة عموما على ضرورة جلب الإستثمار الأجنبي وذلك لتطوير جميع الأنشطة الإقتصادية كتطوير الصناعة وترقية السياحة وامتصاص البطالة وتحقيق الوثبة الإقتصادية وتمحورت الإستراتيجية الوطنية على الأهداف التالية:

- توفير وتامين الإحتياط المالي والمخزونات الإستراتيجية.
- تعزيز قدرات الإنتاج للمواد الأساسية وبصورة خاصة المواد الإستهلاكية الواسعة.
- عصرنة العديد من القطاعات على غرار الفلاحة والسياحة.
- تطور مستويات الدفاع والإستثمار في الجانب التقني والتكنولوجي.

---

[1]– عبد الله بالحبيب، مرجع سابق، 18–19.

[2]– الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، "تقرير حول حالة تنفيذ البرامج الوطني في مجال الحكامة 1992–2008 الجزائر نقطة الإرتكاز"، (نوفمبر2008)، 16.

- العمل على تقليص البطالة بمختلف القروض والمشاريع.
- إعداد الخطط والبيانات العمومية الملائمة المرتبطة بإعادة تأهيل الإقتصاد الجزائري في مختلف القطاعات وعصرنته.[1]

المتتبع لمسار السياسة الخارجية الجزائرية في شقها الإقتصادي يلاحظ أن هذا البعد قد شكل هاجسا كبيرا لدى القيادة السياسية منذ إستعادة الإستقلال إبتداءا من عهد الرئيس أحمد بن بلة ثم تجسيد هذا البعد تدريجيا بعد ترتيب البيت الداخلي مع نهاية العام 1965 بقيادة الرئيس هواري بومدين عبر تخطيط مدروس للتحكم في زمام الامور حيث ناضلت الجزائر على جبهات متعددة من أجل هذا الهدف وهو تمكين الشعوب والدول من الإستفادة من ثرواتها ومواردها ومنها الشعب الجزائري حيث ترجمت هذه المواقف عمليا وبعيد الإستقلال مباشرة بمعارك التأميم خلال الستينات وخاتمتها تأميم البترول في 24 فيفري 1971 ولم تكن هذه الخطوات أمرا سهلا للديبلوماسية الجزائرية التي بذلت جهودا كبيرة في سبيل ذلك.

وكانت قمة الجزائر لعدم الإنحياز في 1974 فرصة هامة لتشخصيها الواقع الدولي الغير منصف تجاه جول دول الجنوب والذي نادى بإقامة نظام إقتصادي دولي جديد وقد تضمنا الإعلان فيه حول المساواة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ومشاركتها الفعلية في تسوية مشاكل العالم وحرية إختيار نموذجها الإقتصادي والإجتماعي مع تحديد أسعار عادلة ومتساوية بين المواد الاولية والموارد الاخرى المصدرة من طرف الدول النامية، وبين المواد الأولية والمنتجات الأخرى المصدرة من طرف الدولة المتقدمة.

[1]– محمود خذري، مرجع سابق.

وفي إطار مكمل أدرجت الجزائر أهمية إصلاح المنظمات الدولية القائمة ولا سيما من أجل تكفل أفضل بينما على التنمية وكانت وراء إصدار لائحة الامم المتحدة رقم 3362 في دورتها ال 29 لعام 1974 التي هدفت من ورائها لدمقراطية المنظمات الدولية التي تعين عليها الدول الكبرى.

ويبرز النشاط الجزائري الخارجي بقوة على مستوى القارة الإفريقية، فالجزائر كانت عنصرا بارزا في بلورة المبادرة وإخراجها الى حيز الوجود والتي هي عبارة عن رؤية إستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا على أساس الشراكة مع الدول الكبرى، وعلى مستوى المشاريع الكبرى المراهن عليها في إحداث التكامل الإقليمي والاتصال فقد قطعت الجزائر أشواط مهمة مثل:

- مشروع الطريق العابر للصحراء (الجزائر لاغوس عبر النيجر)، والموقف بمشروع أنبوب انبوب الغاز من نيجيريا إلى أوروبا.
- تنفيذ الجزء الخاص بالجزائر من مشروع الألياف البحرية الرابط بين أبوجا والجزائر.
- سعي الجزائر الحثيث في إستقطابها لمختلف الإستثمارات وتوفير المناخ الملائم لتثبيت رؤوس الاموال وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى منتدى إفريقيا للإستثمار والأعمال الذي إستفاقه الجزائر في ديسمبر 2016

واخيرا دور الجزائر المهم والفعال في إجتماع 28 سبتمبر 2016 لمنظمة أوبك بالعاصمة الجزائر بخصوص إعادة التوازن للسوق النفطية بتخفيض عمليات الإنتاج وتقسيمها.

هذه سياسة الجزائر تأكد الاهمية البالغة للشق الإقتصادي من الإهتمامات الكبيرة لصناع القرار.[1]

المطلب الثالث: تعزير المكانة الاقليمية

تعتبر الجزائر من حيث إعتبارت القوة التقليدية قوة كبيرة في محيطها الإقليمي في المغرب الكبير ومنطقة الساحل، بل هي القوة الاكبر بتلك المؤشرات والمعايير وذلك على حسب المساحة أو عدد السكان أو القدرة الإقتصادية وكذلك من حيث التجانس الإجتماعي والهوية الثقافية والدينية الواحدة، حيث تعد الجزائر أكثر هذه الدول أمنا وإستقرارا في المنظمة ككل والتي تتوفر على اهم المقومات التي تجعلها في الريادة الإقليمية ومن هذه المقومات ما يأتي:

- إرتفاع إحتياطات الصرف بالعملة الصعبة وتوفر الجزائر على بحبوحة مالية مريحة جراء السعر المرتفع لأسعار النفط لقرابة 10 سنوات مند 2003
- إمتلاك الجزائر لثروات وموارد طبيعية متنوعة أهمها الغاز والبترول وما يعزز مكانتها في سوق الطاقة الدولية والأمن الطاقوية ككل.
- قوة الجيش الجزائري وتوفر على عتاد حديث وإرتفاع عدد المجندين مع مرور السنوات.
- الخبرة والتجربة المتميزة التي إكتسبتها الجزائر في مكافحة الإرهاب لوجودها في العشرية الأخيرة للقرن الماضي والتي جعلتها مرجع في مواجهة الجماعات المتطرفة والإرهابية.
- الجانب الديني الذي لا يمكن التغافل عنه حيث تحتوي الجزائر اهم المدارس القرآنية والزوايا الصوفية في عين ماضي الأغواط والزاوية التيجانية، وهي عبارة

[1]– مصطفى بوطورة، البعد الإقتصادي للدبلوماسية الجزائرية"، جريدة صوت الأحرار.

عن أداة دينية للدولة الجزائرية تحول بها دون إنتشار الفكر المتطرف وهو ما ظهر أيضا في رابطة أئمة الساحل والذي تترأسه الجزائر.

ورجوعا للنظرية الواقعة الجديدة فالجزائر، لا يكون لها تأثير ولن تستطيع فرض هيمنتها بالمنظمة إلا بتتبعها منهج واضح بإستغلال مقوماتها وهي:

- تحويل هذه المؤشرات والمقومات إلى مشروع فعلي للتوجه نحو الريادة الإقليمية.
- إمتلاك القدرة الإقناعية في الجوار الإقليمي على قدرة تحويل تلك المؤثرات إلى وسائل دعم التوجه نحو تبوء مركز الريادية الإقليمية.
- دفع القوى الدولية الكبرى للإقتناع بحتمية الدور الجزائري في المنطقة لدولة محورية كفيلة بتحقيق الإستقرار والتوازن الدولي بالمنظمة.[1]

إذ تعتبر الجزائر فاعل محوري في المنطقة خاصة دورها في إستتباب الأمن ولعبها دور الوسيط السياسي والفاعل الديبلوماسي في أكثر من مناسبة سواءا في ازمة مالي، والأشواط التي قطعتها الديبلوماسية الجزائرية في عملياتها للخروج بحلول ميدانية وسياسية للأزمة، وكذا ازمة ليبيا ودور الجزائر في الدعوة لجلسات الحوار بين أطراف النزاع الليبي قصد بلوغ إتفاق جدي لأزمة السلطة والشرعية في الدولة، وهذا ما يدفعنا إلى المرور ومعرفة الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية والعمل على توصيف القدرات والموارد الأمنية المرصودة لضمان الحفاظ على المكانة الإقليمية من جهة وكذا الحفاظ على الوضع السياسي القائم في الجزائر.[2]

---

[1]– محمد سي بشير،" القيادة الإقليمية الجزائرية للمنطقة الصحراوية الساحلية: الدور والرهانات"، إطلع عليه بتاريخ 4 أفريل 2017، www. Alaraby.co. uk.

[2]– محمد سنوسي، "البعد الامني للسياسة الخارجية الجزائرية بإتجاه دول الربيع العربي منذ 2011 "، جريدة الحوار، (نوفمبر 2015).

وعلى هذا الاساس تقف الاهداف الأساسية بين مفهومين: مفهوم المكانة الدولة ومفهوم الفاعل الإقليمي وبين المفهومين يندرج تصريح الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة مؤكدا أن السياسة الخارجية الجزائرية بكل أبعادها تجمع بين المبادئ والمصالح، فالمواقف الدولية تعطيك وزنا معنيا في الوطن العربي وزنا في إفريقيا وزنا أسيا وامريكا اللاتينية فمخاطبة لدولة الكبرى تجعلني أشعر أنني ناطق بإسم ثلثي البشرية وبالتالي حاجتك مقضية مباشرة إذن هي سياسة مبادئ ومصالح لكن يراها هكذا من يسيرها أما الذي يراها فيحسبها مبادئ فقط.[1]

ويعتبر التغيير والتأثير الموقفي في السياسة الخارجية من السمات الجوهرية التي تتميز بها من باقي السياسات التي تتبعها الدولة وهذا لتأثير النظام السياسي الدائم بالبيئة الخارجية ومتغيرات النظام الدولي القائم وكذا ما تغرزه التقلبات الدائمة لبعض الوحدات السياسية على مستوى سياستها الخارجية ويرى تشارلز هيرمان، 4 أشكال للتغيير في السياسة الخارجية هي:

- **1/ التغير التكيفي:** وهو تغيير إهتمامات السياسة الخارجية مع البقاء على نفس وسائل وأدوات عملها.
- **2/ التغير البرنامجي:** وهو تغير الوسائل والآليات والتحول من المعالجة العسكرية إلى الدول السياسية التفاوضية.
- **3/ الغير في الأهداف:**وهو تغيير شامل في تحديد أهداف السياسة الخارجية وبذلك تغيير وسائل وآليات عملها.
- **4/ التغير في توجهات السياسة الخارجية:** وهو أكثر أشكال التعقيد والتأثير على السياسة الخارجية لأي نظام سياسي.

[1]– عبد العزيز بوتفليقة، مرجع سابق.

ومما سبق يتضح أن التغيير قد يكون كلي أو جزئي في السياسة الخارجية، فتهديد أمن الدولة الجزائر فهو يهدد الدولة والشعب في آن واحد في وجود أزمات إقليمية على حدودها ومن هذا المنطلق يكون رصد تحول مفهوم الأمن وعلاقته بالسياسة الخارجية للدولة الجزائرية وذلك بإعطاء تصور عام لسياسة الدفاع المتخذة إتجاه دول الجوار.[1]

ويرى الكثير من المتتبعين أن الجزائر تسعى للهيمنة على الفضاء الساحلي، وتعتمد الجزائر في ذلك على مقاربتين واحدة ثنائية الأطراف وأخرى متعددة الاطراف، المقاربة الأولى تسعى فيها لتطوير علاقتها بدول المنطقة سياسيا وديبلوماسيا وامنيا اما المقاربة المتعددة الاطراف فتعمل من خلالها الجزائر على تشكيل اطر إستراتيجية وتتخرط في مبادرات أمنية إقليمية.

فعلى المستوى متعدد الأطراف فبغية المساهمة في امن المنطقة الساحلية تنخرط الجزائر في كل الترتيبات الامنية المصاغة في هذا القضاء الجيوسياسي، بل وتقود بعض هذه الترتيبات خاصة إستراتيجيات دول الميدان الأخيرة والتي كانت برعاية جزائرية تضم على من مالي النيجر وموريتانيا، علاوة على انخراط الجزائر في مختلف الأمر الإستراتيجية الموجودة في الساحل والتي تصوغها القوى الكبرى خاصة مبادرة عبر الساحل لمكافحة الإرهاب **tscti** التي تطلقها الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2005، قصد مواجهة التنظيمات الإرهابية الناشطة بالمنطقة.

ومما سبق يمكن القول أن أغلب دول القارة الإفريقية وخاصة الساحل والصحراء كانت موضع قدم السياسة الخارجية وعمقها الطبيعي وفضائها الجيوسياسي الانسب لتمارس عليه الجزائر حركتها الديبلوماسية ونشاطها الخارجي سيما وان الدولة المنطقة أثبتوا دائما دعمهم لخيرات ومواقف الجزائر.

[1]– محمد سنوسي، مرجع سابق.

ولقد كان الشغل الشاغل للرئيس بوتفليقة منذ توليه بداية التسعينات وسعى بوتفليقة لإحياء دور الجزائر الريادي في إفريقيا وذلك رغبته في الخروج من القوقعة التي عليها طيلة فترة التسعينات مجابهة التطلعات الدول المجاورة لها مثل المبادرة الليبية لإنشاء دول الساحل والصحراء والذي تعتبر الجزائر الغالب الأكبر فيه.

كانت الجزائر تهدف إلى بعث دورها الإقليمي من خلال محورين الاول مكافحة الإرهاب والثاني الإهتمام بالتحديات والمشاكل التي تعانيها إفريقيا وكذا الإهتمام الأول حول حشد الجهود الإفريقية لمكافحة الظاهرة.[1]

سمير قط، مرجع سابق.

خلاصة الفصل الأول:

أن النتيجة الأساسية التي توصل إليها الفصل الاول هو ان المسار التاريخي للجزائر منذ ثورتها التحريرية قد ساهم في تشكيل جوهرها وطبعها ببعض الصفات والخصائص وجعلها تتمسك بمبادئ وثوابت لم تحد عنها في مختلف الظروف، كما ان مؤهلات ومحددات السلوك الخارجي قد رسمته بشكل واضح له هوامش بتحرك فيها وله خطوط حمراء لا يمكن أن يتجاوزها، وكانت للمكانة المتميزة التي احتلتها الجزائر غداة إستقلالها إنعكاس لمسار سلوكها الخارجي وذلك بالوقوف وراء حركات التحرير في العالم ونصرة القضايا العادلة ورغم تأثيرها الأزمة الداخلية في التيسعينات على اداءها الخارجي إلى ان الفترة التي أعقبتها زادت من نشاطها أكثر من اجل خدمة مصالحها واهدافها الأساسية.

الفصل الثاني

التحديات الأمنية التي يواجهها الساحل

الفصل الثاني: التحديات الأمنية على مستوى منطقة الساحل

يعتبر الساحل من أكثر المناطق التي تعاني من هشاشة أمنية وانتشار مختلف الظواهر المقوضة لإستقرار دوله ووحدتها الترابية خاصة مع أنتهاء الحرب الباردة وتنامي التهديدات اللاتماثلية ولعل المساحة الكبيرة التي يحوزها وطبيعة المناخ والتضاريس تزيد من سهولة الهشاشة الامنية والتي تظهر عجز الأنظمة السياسية عن ضبط حدودها في مناخ دولي مضطرب يزيد من حجم التهديدات والتحديات المفروضة عل الساحل وخاصة بعد الحراك العربي وإفرازاته المباشرة على المنطقة وانفجار الأوضاع فيها مثل ما حصل في مالي خصوصا مع التطور النوعي للجماعات الإجرامية والإرهابية.

المبحث الأول: إشكالية الفشل الدولاتي بالساحل

يعد موضوع الفشل الدولاتي وأزمة تشكل دول ما بعد الاستقلال بمنطقة الساحل من أهم المواضيع التي شكلت اهتمام الباحثين بالنظر لارتباط الاستقرار بعجز هذه الدول عن أداء وظائفها وتعكس مشكلة بناء الدولة الوطنية أحد الأوجه الرئيسية والعامة للمشكلة الأمنية الواقعة بدول الساحل، وأيضا العلاقات السياسية التي مازالت تربط بعض النظم السياسية الافريقية بمستعمريها السابقين ومشكلة التدخل العسكري في الحياة السياسية لهذه الدول.

المطلب الأول: أزمة تشكل دولة ما بعد الاستعمار

تعود إشكالية بناء الدولة في منطقة الساحل الى الطريقة التي ظهرت بها الدولة وليس للأسباب عارضة، فالدولة كيان ينشأ في الغالب نتيجة لعوامل داخلية وتطور طبيعي لصراع القوى والمصالح والحاجات الداخلية لغرض الامن والنظام وتحقيق العدالة، لكن في دولة ما بعد الاستعمار في منطقة الساحل وفي افريقيا ككل لم تستجب لهذه المقومات التي تمت صناعتها والحاقها بالدول الأوروبية التي استعمرتها حيث قضى

الاستعمار على المشيخات والمماليك القديمة والتي عوضها بدول ظاهرها مبني على الحداثة وهي لا تعدو الا ان تكون في حالة تبعية للقوى الاستعمارية.[1]

وقد عرفت معظم دول القارة وعلى رأسها دول الساحل عدة صراعات في هذه الفترة التي ثلت الاستعمار أصبحت خلالها بنية هذه الدول مهددة سواء على الصعيد الداخلي بسبب الحروب الاهلية التي صعبت من إيجاد السلم بالمنطقة أو على المستوى الخارجي من خلال التدخلات الخارجية بحجة فض النزاعات وبسط السلام.[2] وهذا ما يظهر ان الدول الحديثة في الساحل لم تظهر إلا كنسخة للنظام الاستعماري، ذلك ان سيطرت نخبة معينة على الحكم وعدم الفصل بين الحاكم والدولة أدى الى شخصنة السلطة السياسية وانتشار الفساد المرتبط أساسا بالقادة والنخبة المتسلطة وذلك في ظل وجود نظام الحزب الواحد الذي ميز أغلب الدول، ورجوعا للمشاكل التي صادفت الدول الساحلية عموما في بداياتها هي إشكالية التجانس الرقي والثقافي للمشاكل التي صادفت الدول الساحلية عموما في بدايتها هي إشكالية التجانس العرقي والثقافي بين مختلف التركيبات السكانية حيث ضمت بعضها الى بعض بصورة قسرية وكذلك غياب الرابطة الحضارية والتاريخية لهذه الدول الجديدة مع ماضيها ما قبل الاستعمار حيث انها لم تركز على الدول القديمة والحضارات التي تأسست عليها بعض الدويلات مثل ممالك "واد والفور " و"تمبكتو" و"صانغيا" وغيرها، وهو ما أدى لغياب الحس الحضاري وضياع التقاليد القديمة ولعل من أهم الإشكاليات التي صادفتها دول الساحل كذلك في بناء كياناتها الدولاتية هي غياب تلك المساعدات الخارجية من المجتمع الدولي لمساعدتها على تنمية قدراتها وتطوير بنيتها الداخلية والانتقال من النظام القبلي القديم الى نموذج الدولة الوطنية الحديثة

---

[1]– الحافظ النويني، "أزمة الدولة ما بعد الإستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة "نموذج مالي"، المستقبل العربي، 59(2013).

[2]– علي مدوني،" قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وإنعكاساتها على الأمن والإستقرار فيها" (أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة 2013_2014) ،153.

خصوصا وقوع جميع دول العالم الثالث آنذاك في فترة الحرب الباردة ووقوعها كمسرح للتجاذبات بين الشرق والغرب.[1]

ومن أهم النظريات التي فسرت هذا الإخفاق كانت نظرية " فرنسوا بيار" (سياسة ملء البطون) والذي وصف فيه الوصول والاستحواذ على السلطة هو السبيل الوحيد والأمثل للمشاركة في اقتسام الثروات بسبب استشراء الفساد وهكذا ترتبط سياسة ملء البطون بالعديد من المجالات فمن الناحية السياسية تخرج هذه السياسة في الخوصصة الجذرية والراديكالية للدولة واجرامية ممارستها والانتقال من الصراع العصبي الى الصراع العسكري كما الحال بالنسبة للنموذج التشادي أو المالي مؤخرا [2]، والتي تفرز ضعف في بنية الدولة الداخلية وظهور العنف السياسي من خلال مجموعة من الاختلالات والتناقضات الكامنة في الهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع وتظهر في عدة أ شكال:

- التبعية للقوى الخارجية.
- حرمان وتهميش فئات سكانية من عدة حقوق، مثل الزنوج في موريطانيا والتوارق في مالي.
- عجز الدولة عن تأدية مهامها ووظائفها الأساسية للسكان مثل توفير السلع والخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والغذاء.
- غياب العدالة الاجتماعية والعدالة التوزيعية بين السكان والمناطق .

ويرى "ايدوارد عازار" ان وضعية العنف الهيكلي هي التي تؤدي الى وجود الصراعات الاجتماعية والتي تتميز باستمرارية في حالة العداء والتوتر الذي قد ينفجر في شكل ازمات حادة وأعمال عنف مسلحة مثل ما حدث في دارفور أو

---

[1]– الحافظ النويني، مرجع سابق، 60.

[2]– جان فرانسوا بايار، سياسة ملئ البطون سوسيولوجية الدول الإفريقية، تر، حليم طوسون (مصر: دار العالم الثالث 1992) 319.

في شمال مالي، وتنطبق حالة العنف الهيكلي كذلك على العلاقات بين الدول فالاستغلال الذي تمارسه الدول الغنية المتقدمة على هذه الدول الفقيرة يمثل شكل للعنف الذي تعانيه الشعوب وترتبط ظاهرة العنف بدور السلطة الأساسي في صناعة العنف السياسي وتوفير التربة الخصبة والملائمة لنموه وتطوره من خلال النموذج السوداني كمثال، وذلك بـ :

- احتكار المجال السياسي و الاحتفاظ بمصادر القوة وتعميم القمع
- التضييق على النشاط السياسي والنقابي ومصادرة الأحزاب السياسية وحرية التعبير و الاعلام
- انتهاك حقوق الانسان وحقوق الأقليات وعدم احترام الإرادة الشعبية .
- الغياب العادل للتوزيع في الثروة وتفرد طبقة معينة بالتحكم في السلطة .

هذه الأسباب وأخرى هي طبق الأصل لعديد دول الساحل وافريقيا بشكل عام وتحولها الى ظاهرة مادية ملموسة بتوفر بنية فوقية.[1]

المطلب الثاني: العامل الاثني وتأثيراته على تشكل الدولة الساحلية

تشهد العديد من الدول الافريقية ومنها دول الساحل ازمة سياسية وشرعية وحتى مدنية وهذا حول واقعية هذه الدول في ظل الاحتمالية الزائدة للفشل الدولاتي وصور المعارضة الداخلية المفرزة لموجات عنف سياسي، فالدول تواجه عدة أشكالات من أهمها وجود تجمعات سكانية واثنيات غير متجانسة عرقيا وثقافيا ضمت عنوة الى بعضها البعض[2] حيث يشكل العامل الاثني أهم عامل أو أداة في الصراعات والنزاعات بالمنطقة (أزمة التوارق) وهو العامل الذي زاد من تعميقه الاستعمار الأجنبي بسياسة فرق تسد فالأثنية كانت موجودة قبل الاستعمار وباشكال مختلفة، فقام الاستعمار بتحويلها الى

[1]– بعيو لعلى، مرجع سابق،75.

[2]– فاطمة ابراهيم، صراع البحيرات العظمى (السودان: مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، 2003)، 37

مصالحه الضيقة حيث كان هناك تعددية اثنية في المجتمعات وانتشرت اشكال متنوعة من النظم الطبقية عن طريق فرض هيمنة بالقوة من جانب اثنية على حساب اثنية أخرى فبعد مؤتمر برلين الذي قسم القارة الافريقية ومنها منطقة الساحل والصحراء الى حدود لم تراعي الواقع الميداني والتركيبة البشرية الموجودة فبعد هذا المؤتمر زادت ظاهرة الصراعات والنزاعات المقوضة لوحدة هذه الدول، وبالتالي أصبحت هذه الكيانات الدولاتية عبارة عن خليط كبير من القوميات والاعراق المختلفة والذي عزز المستعمر في هذه الخلافات الموجودة من خلال نظم الهيمنة في تلك المجتمعات من اجل خدمة مصالحه، والتي ظهرت في تواطئ البريطانيين والفرنسيين مع الشيوخ والزعماء المحليين في سبيل خدمة أهدافهم وغاياتهما.[1]

وقد حاولت الدول الافريقية غداة استقلالها الاخذ بحلول متنوعة لهذه القضية تراوحت بين ثلاثة طرق وهي:

- استيعاب الجماعات الأضعف من خلال الجماعات الأكبر حتى لو تطلب ذلك استخدام القوة.
- سياسة الاستعباد التي تتطلب سياسة العزل العنصري بين الجماعات المختلفة.
- الادماج الوظيفي وهو إعطاء الجماعات المختلفة حرية التعبير والممارسة الى درجة قد تصل الى منحها الحكم الذاتي للتصرف في شؤونها المحلية بصفة مستقلة دون الرجوع للسلطة المركزية.[2]

ووسط كل هذا التباين والاختلاف العرقي لدول ما بعد الاستعمار كانت هناك مؤشرات فشل واضحة في خلق حس وطني موحد ومواجهة كل مكامن الاختلاف بل

---

[1]–جمال علوي، "أزمة قارة: دراسة في العلاقات بين الأزمة الداخلية والسلوك الدولي في القارة الإفريقية" (مصر: دار الثقافة للطباعة والنشر 1986)، 45.

[2]– أكرم ألفي، "كوت ديفوار : "هل ينجح إتفاق باريس في إنهاء الأزمة؟ " مجلة السياسة الدولية، 152 (أفريل 2003) :224.

العكس من هذا في كثير من المرات كان جهاز الإدارة في الدولة هو المتسبب في ظهور الأحقاد والنزاعات وتطورها بحكم سياسات التفضيل و التمييز بين الجماعات الاثنية.[1]

هذا ما يؤثر على مفهوم المواطنة ويمكن الاستناد الى خبرة الممارسة السياسية لدول المنطقة في مرحلة ما بعد الاستعمار الى الإشارة لبعض المسببات التي ساهمت في تآكل شرعية تلك الدول وعدم استقرار المؤسسات الدستورية لها من خلال:

- شخصنة السلطة واعتبارها ملكية خاصة من قبل النخبة الحاكمة.
- إلغاء المعارضة بكل مظاهرها وإعتبارها خطرا على الأمن العام.
- عدم وجود فصل حقيقي بين السلطات وطغيان السلطة التنفيذية.
- إستشراء الفساد بكل أنواعه وعلو المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.
- غياب تداول سلمي حقيقي على السلطة والميل للتغيير غير الشرعي كالإنقلابات والإغتيالات.
- تغييب القاعدة الجماهرية من الشعب في صناعة القرارات وعملية التغيير.

كل هذه الأسباب ساهمت في فشل بناء الدول الوطنية وعدم القدرة على خلق الحس الوطني المشترك بين الناس بل على العكس كانت هذه الدول والحكومات هي الحلقة الأبرز في تفجير هذه النزاعات الإثنية والتي انعكست أساسا على الاستقرار والأمن في المنطقة (أزمة مالي) وذلك يعود إلى تسييس الإثنية الذي يرافقه غالبا العنف الاثني،[2] ويرى بعض الدارسين أن تزايد النزاعات ذات الطابع الإثني وتراجع الدولة المركزية وهشاشاتها ما هو إلا نتاج للآثار المدمرة التي تمارسها قوى العولمة على التنظيمات السياسية والإقتصادية وذلك بالسيطرة على أدوات القهر المادي في المجتمع

---

[1]– سمية بلعيد، "النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها: جمهورية الكونغو نموذجا" (رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة ،2010)، 66.

[2]- حمدي عبد الرحمان حسن، "الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا ...الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل"، أطلع عليه بتاريخ 2017/04/04، www.qiraatafrcian.com

وفي الوقت نفسه تمثلت ملامح الإستجابة السياسية لتأثيرات العولمة في ظهور حركات وتنظيمات عرقية ودينية متمردة.

ولقد كان واضحا أن الإيدولوجية التنموية التي أتت بها الدول الوطنية هي مجرد تسويغ لتسلطية الحزب الواحد، وعليه فإن أغلبية الشعب ممن تمت تعبئتهم ضد الإستعمار أصبحوا بمعزل عن الحياة السياسية الحقيقية، كما أن مؤشرات المجتمع المدني الممثلة في الأحزاب والنقابات والتنظيمات السياسية قد حرمت من حرية التعبير والمشاركة.

ونظرا لإفرازات النظام الإقتصادي الجديد وعجز الدولة تنمويا عن توفير الإحتياجات السياسية لشعوبها، بسبب إنهيار أسواق المواد الأولية في السبعينات فإن أغلب دول الساحل وعلى غرار الدول الإفريقية الأخرى عانت أزمات خانقة بسبب تنامي الهويات العرقية والدينية التي نازعت الدولة من أجل البقاء.[1]

المطلب الثالث: ضعف البنية الداخلية وتأثيرها على بناء الدولة

لقد فشلت الحكومات التي تولت قيادة الدول الحديثة النشأة والاستقلال على خلق وحدة قوية ونسيج اجتماعي مترابط لدى شعوبها وفي بسط سلطتها وسيادتها، وذلك لعدة أسباب، فالعامل الاستعماري والتركيبة السكانية المتنوعة والمعقدة ليس وحدهما سبب فشل هذه الدول، ففيما بين 1960 و2013 شهدت الدول الإفريقية أزيد من 80 انقلاب[2]حيث تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أفقر مناطق العالم، وتتميز اقتصادياته بالهشاشة والتدهور، حيث أن معظمها تصنف حاليا من فئة البلدان الأقل نموا التي تعاني من منظومة اقتصادية ومالية أثقلها الفساد الإداري والبيروقراطي، إضافة للمديونية الكبيرة والتبعية التامة للخارج، فبحسب إحصاءات 2009 التي قدمتها المؤسسات الإفريقية

---

(1)– علي مدوني، مرجع سابق، 155– 157.

(2) Jean Jacques wondo Omanyundu,"Coup d'état et militarocratie en afrique", (post-indépendance).

كالاتحاد الإفريقي وبنك التنمية الإفريقي فقد قدرت ديون التشاد مثلا 2134 مليون دولار أمريكي ومالي 1863 مليون دولار، والسودان 34360 مليون دولار.

ويعاني الساحل من تركز الثروات في المدن الكبرى والعواصم وعدم وجود توازن و غياب عدالة توزيعية حقيقية بين المناطق وهو ما انعكس على تفقير مناطق على أخرى، على غرار شمال مالي ورغم هذا الواقع الاقتصادي الصعب فالمنطقة الساحلية تتربع على مساحات شاسعة محتوية لثروات طبيعية مثل اليورانيوم والذهب إضافة إلى النفط، حيث أن تشاد منذ 2003 تصدر ما يقارب 200 ألف برميل كما أن مالي ثالث منتج إفريقي للذهب ووجود النيجر كثالث مصدر لليورانيوم في العالم والاحتياطي الكبير للحديد في السودان وغيرها من ثروات وموارد لم تنعكس على صورة التنمية بالمنطقة، وإلى جانب هذه الأهمية الاقتصادية فمنطقة الساحل منطقة عبور استراتيجية كمشروع خط الأنبوب العابر للصحراء (أنبوب الغاز العابر للصحراء) والذي يمتد على مسافة 4128 كم بإمكانيات سنوية تصل إلى 30 مليار متر مكعب ينطلق من واري النيجيرية إلى حاسي الرمل الجزائرية والذي يزود أوروبا بالغاز الطبيعي[1] وتعكس أزمة التنمية في إفريقيا إحدى أهم المداخل وأحد جوانب المشكلة الأمنية في تلك الدول وهو واقع اقتصادي يعكس كذلك حقيقة البنية السياسية الداخلية وجودة الحكم بها حيث تظهر الأزمة ببلدان الساحل والصحراء وعلى غرار الدول الإفريقية الأخرى بمستويين أولهما ما سمي بأزمة الشرعية السياسية والتي تجسد عن القضايا المتعلقة ببناء الدولة والتي تعالج مشكلات التحول الاجتماعي والتطور الاقتصادي وقضايا الديمقراطية واستيفاءا من الواقع السياسي الإفريقي نستطيع رؤية تفاوت في حجم نظم الحكم السلطوية[2]حيث أن السلطة السياسية في أغلبية هذه الدول فاقدة للأهلية أو للشرعية السياسية ولكن باختلاف في المعايير في مستوى

---

[1] – le Sahel Central au cœur de la tempête "Rapport Afrique de crises",227 (25/06/2015).

[2]– أحمد طالب أبصير، "المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009–2010)، 19.

الأزمات السياسية الموجودة، وهو الأمر الذي أفقده القدرة على التواصل بين الأنظمة السياسية وشعوبها مع افتقاد القدرة على بسط العنف الشرعي وتكريس هيبة الدولة الأمنية والعجز في تحقيق وظائفها السياسية والاقتصادية، فأزمة الشرعية تشير إلى تغير طبيعة السلطة العليا التي يدين لها الالتزام السياسي فهذه الأزمة في حد ذاتها ناجمة عن عوامل أربعة مرتبطة، ونقصد هنا الخلاف عن السلطة، الصراع لأجل القوة، فقدان الثقة بالقيادة السياسية وغياب الثقافة السياسية.

ومن أبرز مظاهر الفشل الدولاتي في منطقة الساحل، تظهر الكثير من الأزمات ذات الطابع السياسي والاقتصادي:

– أزمة الشرعية: ونقصد بها هنا أزمة بناء الدولة بمنطقة الساحل وافتقاد هذه الدول للشرعية اللازمة وهي حالة تؤدي لغياب التواصل بين الشعوب والحكومة واتساع الهوة بينهما ويخلق حالة من غياب الثقة والاستقرار والتي تصل إلى حدود الأزمات السياسية التي تستغلها القوى الدولية الكبرى كدافع للتدخل في شؤون المنطقة.

– أزمة التغلغل: وهي عدم قدرة الدولة على بسط نفوذها على كامل أقاليم قطرها وهو واقع أغلبية دول الساحل التي تتربع على مساحات شاسعة من الصحاري ولاتي يصعب التحكم فيها خاصة في ظل الضعف الاقتصادي والعسكري لهذه الدول، وهو ما يجعل هذه السلطات تتقاسم مع فواعل دون الدولة كالقبائل والجماعات مثل ما هو الحال في مالي.

– أزمة التوزيع والفشل الاقتصادي: وهو واقع المستوى الاقتصادي الذي لم يبارح حالته منذ خروج الاستعمار الأجنبي وعجز الدول الساحلية اقتصاديا عن تأدية وظائفها رغم الدخول في عدة استراتيجيات وبرامج .

– أزمة الفساد: حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2009 فإن أزيد من 70% من دول الساحل الإفريقي لم تتجاوز 3 من 10 على سلم الفساد ما يبرز حجم الفساد

المستشري بهذه الدول وهو واقع انعكس مباشرة على الحالة الاقتصادية لهذه الدول وبصورة مباشرة على شعوبها.

أسباب أزمات منطقة الساحل الإفريقي

– الحدود العشوائية: وهي عملية ما يسمى ببلقنة الساحل الإفريقي وتقاسم أقاليمه بين المستعمرين الأجانب بما يخدم مصالحهم دون مراعاة للواقع العرقي لهذه المنطقة وتقسيم الكثير من الجماعات على عدة دول (الطوارق مثلا)

– كسر طبيعة الهياكل الكلاسيكية: وهي عملية مقصودة من الاستعمار حيث دمرت التركيبة الاجتماعية لهذه المناطق وهي مبنية على أساس من القبائل والنبلاء الدين فقدوا الكثير من أملاكهم وهو ما أدى فيما بعد إلى حدوث صدام بين السكان الأصليين والسكان الوافدين.

– العسكرة المتزايدة: أدى الواقع الأمني وغياب الاستقرار بالمنطقة إلى زيادة هذه الدول الساحلية في تدعيم قدراتها العسكرية وزيادة الطلب على مشتريات السلاح وهو ما يؤثر على التنمية في هذه الدول.[1]

التحديات الاقتصادية والاجتماعية

تعتبر الدول الساحلية من أفقر الدول رغم امتلاكها لعديد الثروات الطبيعية، فمع انتهاء الحرب الباردة ودخول النظام الدولي الجديد في عقد التسعينات بدأت ملامح تغييرات عديدة تتبلور على مسرح القارة في مختلف الأصعدة السياسية منها والاقتصادية، وفي هذا الاتجاه توجهت معظم الدول الإفريقية إلى تبني النظام الليبيرالي والتعددية الحزبية، وهي المستجدات التي أدخلت مصطلحات ومفاهيم جديدة كالديمقراطية السياسية وحرية الرأي والتعددية الإعلامية ورغم هه التغيرات التي اعتبرت شكلية فقط ويظهر ذلك

[1]– نسيم بلهول، مرجع سابق، 71.

في بقاء نفس أساليب الحكم والاستبداد القديمة وتردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وغياب الأمن في كثير من المناطق.

ويرجع كذلك الكثير مما يحدث في الساحل وإفريقيا إلى أطماع القوى الكبرى وهذا يظهر في مشروطية المساعدات، ففي أفريل سنة 1990 صرح هيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية أنه إضافة إلى سياسة الإصلاح الاقتصادي وحقوق الإنسان فإن التحول الديمقراطي قد أصبح شرطا ثالثا لتلقي المساعدات الأمريكية ويظهر هذا الضغط الغربي كذلك من خلال المؤسسات الدولية على غرار صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنح هذه المساعدات يعمل على إضعاف هذه النخب الحاكمة كل ذلك حسب رغبة الدول المانحة قصد الاستفادة من الامتيازات التي تمنح لها وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

وتهدف الاستراتيجية الغربية لإضعاف المنطقة في استهداف المناطق الغنية بالموارد الطبيعية والثروات وتقاسمها بين جماعات متنازعة تضعف قوتها بانقسامها وهو ما يجلب تدخل القوى الكبرى لحماية شركاتها وضمان استمرارية مصالحها بإيجاد قواعد عسكرية ثابتة.[1]

المبحث الثاني: التنافس وتأثير المشاريع الأجنبية

كانت منطقة الساحل تاريخيا هي منطقة للنفوذ الفرنسي في الماضي الاستعماري لفرنسا بالمنطقة وكانت تمثل أهمية استراتيجية واقتصادية كبيرة لباريس لكن بعد هجمات 11 سبتمبر بدأ الاهتمام الأمريكي بالمنطقة يتزايد وهو اهتمام أمني بالأساس توسع فيما بعد إلى مجالات أخرى وهو بداية لنفوذ أمريكي بالمنطقة يزاحم الوجود الفرنسي ويخلق تنافس دولي بالمنطقة، خاصة مع الصعود الصيني الذي زاد من حدة التنافس غير المعلن بين هذه القوى الكبرى والذي انعكس مباشرة على أمن المنطقة من خلال ظهور

[1]– نسيم بلهول، مرجع سابق، 73–75.

عدة مشاكل أمنية ولعل إدراك الغرب للأهمية الاستراتيجية للساحل ليس أمرا مستحدثا إنما الجديد هو شمولية الساحل بعمقه الاستراتيجي في العقيدة الأمنية الغربية.

المطلب الأول: المشاريع الأمريكية بمنطقة الساحل

كانت لنهاية الحرب الباردة وبداية معالم نظام دولي جديد، مكرس لأحادية قطبية كان له تبعات أيضا في تغير مفهوم طبيعة الأمن وطبيعة التهديدات الأمنية والتي سعت الولايات المتحدة الأمريكية نحو احتواءها وتطويقها في إطار مقاربات أمنية مستحدثة، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية في اهتماماتها الجيواستراتيجية لم تكن تركز كثيرا على المنطقة الإفريقية بدليل انشاء مكتب شؤون إفريقيا فقط في 1957.[1]

وتعتبر إدارة الرئيس الأسبق بيل كلينتون هي السباقة نحو التأهيل لاستراتيجية أمنية جديدة نحو إفريقيا والتي من خلالها ظهرت ما يعرف بالاستراتيجية الأمنية الأمريكية لإفريقيا والتي حملت رقم 30 وكانت تهدف إلى:

- ضمان هامش من الحرية للتدخل في إفريقيا.
- إيجاد قوة تدخل أمريكية تعمل في إفريقيا.
- تصدير القيم والمبادئ الليبيرالية لإفريقيا كالديمقراطية وحقوق الإنسان.
- ثم وضع نظام إقليمي إفريقي هدفه تحقيق ونشر السلم والأمن بالقارة.
- اهتمامات الرئيس بيل كلينتون كانت واضحة بإفريقيا، إضافة لأهداف أخرى كالتجارة والاستثمار والبيئة.[2]

وكان التغيير الذي حدث بعد نهاية الحرب الباردة وظهور نظام دولي جديد قد طرح تساؤلات حول كيفية تسخير فائض القوة العسكرية الأمريكية لخدمة الأهداف الكبرى للسياسة الخارجية بتكريس منطق الهيمنة وهي الفكرة التي طرحها ريتشارد هاس RichardHaas وهي نفس الفكرة التي عملت إدارة الرئيس السابق جورج بوش على

---

[1]– أحمد طالب أبصير، مرجع سابق، 136.

[2]– الشيماء علي عبد العزيز، "أهداف جولة كلينتون في إفريقيا"، السياسة الدولية 133 (جويلية 1998):96.

تطبيقها من خلال إسناد تلك المهمة لكل من دونالد رامسفيلد وبول ولفوويتر ولويس ليبي.[1]

حيث تعتبر منطقة الساحل الإفريقي الجبهة الجديدة التي تريد الولايات المتحدة الأمريكية فتحها لمجابهة الإرهاب وخاصة تنظيم القاعدة الذي تحالف مع الجماعة السلفية للدعوة والقتال وفي ذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية لوضع أو تبني برامج دعم عسكرية موجهة نحو إفريقيا والساحل.

وفي الذكرى الخمسين لإنشاء مكتب شؤون إفريقيا في سنة 2007 بالتحديد تم الإعلان عن قيادة أفريكوم من الرئيس جورج بوش والذي قال في خطابه: "يسعدني أن أعلن قراري إنشاء قيادة موحدة تابعة لوزارة الدفاع تختص بالقارة الإفريقية وقد طلبت من وزير الدفاع أن ينشأ بنهاية سنة 2008 القيادة الإفريقية"[2]، وعن دواعي إنشاء تلك القيادة العسكرية الجديدة قال الرئيس بوش: "وتستعمل القيادة الجديدة على تعزيز تعاوننا وتنسيقنا الأمني مع دول إفريقيا وتوفير فرص جديدة بغية تدعيم قدرات الحكومات والأنظمة الإفريقية وستعزز القيادة الأمريكية لإفريقيا جهودنا الهادفة للسلام والاستقرار للشعوب الإفريقية والترويج لأهدافنا المشتركة الهادفة للأمن والتنمية، وقيادة أفريكوم هي ضمن نظام القيادة العسكرية الموحدة التي أنشأت في 1946 UCP والتي تتكفل بتوزيع المهام والمسؤوليات العسكرية المختلفة ويعد الحديث عن أفريكوم نابع عن منطقة الساحل الإفريقي في شكل استراتيجية أمنية وعسكرية وقبل الأفريكوم ظهرت المبادرات العسكرية الأمريكية أيضا في مبادرة عموم الساحلPSI التي قدم مكتب مكافحة الإرهاب بوزارة الخارجية الأمريكي فيه هذه المبادرة في 2002 والتي خصت 4 دول: موريتانيا، مالي، النيجر وتشاد حيث قامت القوات الخاصة بالقيادة الأوروبية بتقديم تمارين وتدريبات للقوات الحكومية لهذه الدول لزيادة حجم جاهزيتها وتحسين مردودها وكذلك الدعم المادي والتقني

[1]- الشيماء علي عبد العزيز، مرجع سابق، 143.

[2]- حسينة دحومان، مرجع سابق، 22.

وهذا في عملية تعاون مشترك في مواجهة تهديدات متعددة كالإرهاب والجريمة المنظمة بأنواعها. [1]

وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بتسريع النشاط العسكري في إفريقيا منذ 2002 مما أدى بدونالد بان رئيس اللجنة الفرعية لشؤون إفريقيا والصحة العالمية إلى وصف هذا الاتجاه بأنه عسكرة المساعدات لموجهة لإفريقيا، وارتفع المبلغ الإجمالي للمبيعات العسكرية الأمريكية إلى حوالي 130 مليون دولار في 2004 بعد ما لم يكن يتجاوز 40 مليون دولار. [2]

وانتهت مبادرة عموم الساحل PSI سنة 2004 حيث أنها استطاعت أن تجهز وحدة رد الفعل السريع لدى كل من الدول الأربع المشاركة فيها ومن نجاحاتها كذلك الوصول لعبد الرزاق بارة العضو البارز في الجماعة السلفية لدعوة والقتال رغم بعض العراقيل الموجودة كنقص التمويل ومحدودية الصلاحيات والأهداف المسطرة.

وبعد انتهاء مبادرة PSI ظهرت في سنة 2005 ما يسمى بمبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء TSCTI وذلك بهدف تقديم المعونة والدعم لدول المنطقة في مواجهة مختلف التهديدات الأمنية، وبوجود منطقة الساحل كبؤرة للتوتر والاستقرار ووجود إمكانية كبيرة لتحولها لأفغانستان ثانية، سعت السياسة الأمريكية عبر مختلف مبادراتها وأخرها الأفريكوم إلى التعاون مع دول المنطقة والتعامل الجدي والمكثف مع مختلف التهديدات الأمنية.[3]

وسوغت الإدارة الأمريكية عسكرتها لمنطقة الساحل بحجة وجود عدد من الجماعات الإسلامية على حد تعبيرها التي تنشط في الصحراء التي تربط كل من:

---

[1]– مريم براهيمي، مرجع سابق، 69.

[2]– كريمة كايسة، "العلاقات الأمريكية الإفريقية منذ نهاية الحرب الباردة"، (رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2010–2011)، 176.

[3]– أسماء رسولي، "مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 2001/09/11، (رسالة ماجستير، جامعة باتنة،2010–2011)، 96.

موريتانيا، ومالي، وبوركينافاسو، والنيجر، والجزائر، وتونس، وليبيا والتشاد، ما يشكل تهديدا كبيرا للمصالح الحلية والدولية، ووفقا للسرد الأمريكي فإن المنطقة تتعرض لتهديد الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي أعلنت ولاءها للقاعدة وحولت تسميتها إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، غير أن هناك من يشكك في هذه الرواية أمثال جيرمي كينان Kenan Jeremy وذلك لأن الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكنها تسويغ مقاربتها العسكرية على أساس المخاوف الناجمة عن الأمن الطاقوي أو التخوف من تنامي الدور الصيني وبذلك لا بد من تهديد موجود تستخدمه الإدارة الأمريكية ذريعة لوجودها العسكري بالمنطقة.

كما حاولت الولايات المتحدة الأمريكية في خطوة مهمة تجاه إفريقيا ومنطقة الساحل على وجه الخصوص صياغة سلسلة من المبادرات الامريكية من أجل تأمين مصالحها الاقتصادية والحيوية، مركزة في ذلك على العلاقات الثنائية والتعددية من خلال التنسيق الأمني والعسكري مع دول المنطقة التي تواجه الكثير من التحديات الأمنية على غرار نشاطات الجريمة المنظمة المتنامية والإرهاب الدولي، بشكل يوحي بأن هذه المنطقة ستكون بؤرة توتر منتجة للأزمات.

ويتضح مما سبق أن العسكرة الزائدة لدول الساحل الإفريقي في إطار ومنطق التنافس الدولي لاقتسام واستغلال ثروات المنطقة، ولا يمكن فهم الدوافع الكامنة وراء اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الساحل الإفريقي دون الحديث عن الأمن الطاقوي في معادلة الامن القومي الأمريكي والذي يعد المتغير المستقل في توجيه السياسة الأمريكية في هذه المنطقة ذلك أن هذا المتغير يأخذ مكانة مركزية في التمحور الأمني الأمريكي والحلقة الأم في سلسلة الترتيبات الأمنية في المنطقة ناهيك عن متغيرات تابعة على غرار مكافحة الإرهاب والصعود الصيني. [1]

[1]– عربي بومدين، "الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمريكية"، أطلع عليه بتاريخ 2017/04/27، www.qiraatafricain.com.

المطلب الثاني: النفوذ التاريخي الفرنسي بالساحل

إن المشاريع الفرنسية في منطقة الساحل تعتبر قديمة بالنسبة للاستراتيجية الأمنية الأمريكية وهذا للتاريخ الاستعماري الطويل لفرنسا بالمنطقة، وهنا تكمن خاصية الاستراتيجية الفرنسية حيث تعكس الخاصية الجيواستراتيجية للصحراء الكبرى كمصالح جيوسياسية قديمة في سياسات باريس التوسعية في منطقة الساحل والصحراء الكبرى.

ورجوعا للستينات وجدت فرنسا نفسها أمام وضعية سياسية جديدة حيث أبقت على استراتيجيتها العسكرية في بعض الدول الإفريقية في إطار معاهدات عسكرية ثنائية سرية في غالبيتها وكانت بدايات أغلب تلك الاتفاقيات بين 1960 و1961 أي في وقت استقلال أغلب الدول وكانت المساعدات الاقتصادية الفرنسية مصحوبة دائما بالتواجد العسكري حيث قامت بتركيز مجهوداتها العسكرية حول إفريقيا الفرانكفونية.

ومما نستنتجه من الخطاب الرسمي الفرنسي هو سعيها نحو تأمين مصالحها والحفاظ على نفوذها وتأمين مصادر الطاقة ومن جملة ما تبنته فرنسا من مشاريع في المنطقة يوجد مشروع RECAMP سنة 1998 [1] حيث قال في هذا الصدد الجنرال ميشال دوبيرات Michel du Peyrat: "إن أمن ومصالح فرنسا قد تتعرض للتهديد ليس فقط في أوروبا بل عبر مناطق في العالم التي هي اليوم في إطار النمو والتطور فهناك استراتيجية غير مباشرة تهدد مناطق إمداداتها من المواد الأولية والطاقة فهذه التهديدات الأمنية هي خطيرة بحجم لو كانت على حدودنا فليس من باب الصدفة أن الأزمات تتوالى في إفريقيا والشرق الأوسط وعلى نفس مستوى النموذج الأوروبي تحتاج منطقة إفريقيا والشرق الأوسط إلى سياسة أمنية تضمن استقرارنا". [2]

إذا فالهدف من التواجد الفرنسي أساسا هو حماية المصالح الجيو استراتيجية لها من خلال الشراكة من فواعل أخرى كالاتحاد الإفريقي أو الاتحاد الأوروبي أو دول

---

[1]– أحمد طالب أبصير، مرجع سابق، 185.

[2]– مرجع نفسه، 187.

المنطقة في حد ذاتها أو في إطار أوسع مع الحلف شمال الأطلسي في إطار السياسة الأمنية الدفاعية الأوروبية سنة 1999 ثم بعد ذلك الاستراتيجية الأوروبية لأجل إفريقيا والتي كانت تسعى لتحقيق التنمية بالقارة.

وعن التواجد الفرنسي في منطقة الساحل فتتركز الاستراتيجية الفرنسية على مستوى دولة التشاد حيث تعتمد في تواجدها العسكري على حماية اللاجئين على مستوى الحدود مع السودان وإفريقيا الوسطى حيث تعد القواعد الفرنسية بالمنطقة أحد أهم القواعد والتي أوجدت في 1976 والذي يطرح الكثير من التساؤلات حول سر العلاقات الفرنسية التشادية وعن تهديد المصالح الفرنسية في التشاد، فهو من الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة عن طريق البنك العالمي.[1] وكذا الشركة البترولية EXXON ولمواجهة تلك التهديدات تسعى فرنسا لتقديم الدعم التقني واللوجستيكي الذين يسمحان للنظام في التشاد بالقضاء على أي خطر يواجهه.

وعلى غرار التشاد ترتكز السياسة الفرنسية أيضا على النيجر وذلك في مواجهة المنافسة الأمريكية والصينية الشرسة وذلك يظهر في التفوق الاقتصادي الصيني في مجال الأشغال العمومية كدليل واضح ولمواجهة هذه المنافسة القوية سعت فرنسا نحو تطوير استراتيجيتها وأطلقت ما يسمى بسياسة الذكاء الاقتصادي intelligence économique من خلال مقاربة ثقافية وذلك من خلال عملية الاختيار القطاعي (الاقتصادي) والرهانات الاستراتيجية لقطاع الأشغال العمومية مع تدارك الأخطاء وتجنبها.

ومما ورد أعلاه فيمكن القول إن فرنسا لا تريد ترك نفوذها في المنطقة، خاصة وهي أدرى الدول بخبايا المنطقة لماضيها الاستعماري وكذلك لثروات المنطقة ومواردها، وفي ظل وجود أنظمة محلية ضعيفة عاجزة عن تأدية وظائفها الأساسية وبذلك ظهور

(1)- La valise diplomatique, le Tchad, la france et l'Afrique, "le monde diplomatique",(Juin 2006) :6-7.

عدة تهديدات أمنية تهدد المصاح الفرنسية على غرار الإرهاب والجريمة المنظمة وإضافة للمنافسة الدولية. [1]

ولا شك أن هناك مصالح استراتيجية واقتصادية هائلة لفرنسا في منطقة الساحل حيث يقول وزير الخارجية السابق لوران فابيوس في تصريح صحفي: "لقد كانت المصالح الأساسية بالنسبة لنا ولأوروبا ولإفريقيا على المحك لذلك كان علينا التحرك بسرعة".

ولعل على رأس تلك المصالح الفرنسية مسألة الوصول إلى اليورانيوم في الصحراء الإفريقية إذ تعتمد باريس في تلبية 75% من احتياجاتها من الطاقة الكهربائية على الطاقة النووية، وهو ما يفسر اعتماد فرنسا الكبير على خام اليورانيوم، وتشير تقديرات الطاقة الدولية إلى أن صحراء مالي وشرق النيجر تحتل المرتبة الثالثة في استحواذها على احتياطات اليورانيوم في العالم فضلا عن امتلاكها لاحتياطات كبيرة من النفط الخام.

ويشير بعض المراقبين إلى أن شركة أريفا (AREVA) ظلت على مدى قرون أربعة ماضية تهيمن على حقوق استغلال اليورانيوم في النيجر إلى أن قامت حكومة النيجر مؤخرا بمنع تراخيص للتنقيب لشركات هندية، صينية، أمريكية، أسترالية، وكندية وعليه فإن فرنسا لا تستطيع في ظل هذا التكالب الدولي على استغلال الموارد الطبيعية في الصحراء الإفريقية أن تتخلى عن نصيبها في احتياطات اليورانيوم في شمال مالي.

وإضافة للسعي الفرنسي لحماية معالمها الاقتصادية ونفوذها الاستراتيجي، برزت كذلك مخاوف في التزايد الصيني في المنطقة حيث أضحت الصين بسياستها البراغماتية تجاه أفريقيا أحد الفاعلين الرئيسيين في الساسة الإفريقية خلال السنوات الأخيرة، وقد نشرت جريدة الإندبندنت البريطانية في 15 جانفي 2013 أن الحكومة الصينية قد منحت بضعة ملايين من الدولارات لحكومة مالي كمساعدات تنموية وزيادة على ذلك التوقيع على اتفاقيات تعاون مشتركة بين الصين ومالي في عدة مجالات.

[1]– أحمد طالب أبصير، مرجع سابق، 192 .

وعلينا تذكر خبرة السنوات القليلة الماضية التي شهدت تدخلا فرنسيا في كوت ديفوار وإفريقيا الوسطى والتشاد وهو ما يعني أن فرنسا تتدخل في مستعمراتها السابقة لتبقى وتدافع عن مصالحها الاستراتيجية.

ولعل مكمن الخطورة في نزعة العسكرة الغربية للنزاعات في المنطقة هي الميل للحلول الأمنية العسكرية على حساب المقاربات الديبلوماسية والسياسية ما يزيد من تعفن وتفاقم الأوضاع. [1]

المطلب الثالث: صعود القوة الناعمة الصينية

تحظى منطقة الساحل والصحراء بأهمية كبيرة للعديد من القوى الدولية ومع هذا التعدد سعت هذه القوى الدولية إلى توثيق معاهدات مع مجموعة من دول المنطقة وذلك لمواجهة تعدد التنظيمات الإرهابية والسعي نحو تأمين مصادر الطاقة، وما بين التنافس بيم فرنسا المستعمر التقليدي والولايات المتحدة الأمريكية يزداد النفود الصيني يتصاعد خاصة في أعقاب الحرب الباردة [2] حيث تطورت الاهتمامات الصينية إلى مساع ذات صبغة براغماتية لهندسة علاقات تجارية وطيدة في مختلف المجالات وعلى رأسها الطاقة، فبعد حقبة الإيديولوجية في إطار الحرب الباردة وتشكل النظام الدولي الجديد سعت بكين جاهدة إلى كسر الهيمنة الأمريكية على الخرجات الاستراتيجية للنظام الدولي، من خلال الاعتماد على خطاب جنوب–جنوب وهو خطاب يلقى صدى لدى دول المنطقة الصحراوية وإفريقيا ككل، حيث أن الصين تلعب دور الناطق باسم دول المنطقة والدول النامية بشكل عام التي تدعو لخلق بيئة دولية تعددية وإعادة النظر في الاقتصاد

---

[1]– حمدي عبد الرحمن حسن، "فرنسا وإعادة غزو إفريقيا"، اطلع عليه بتاريخ 2017/04/12، wwww.eljazeera.net.

[2]– سمير قط، "الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة –قطاع النفط نموذجا"،(رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2007–2008)66.

الدولي[1]، حيث تحولت منطقة الساحل وغرب إفريقيا إلى أهم شريك للصين في التزود بالبترول والقطن، وهو دليل واضح لتصاعد الدور الصيني المتزايد حيث أنها تحولت إلى ثالث شريك للقارة الإفريقية بعد فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، فبالنسبة للقطن يمثل مصدرا أساسيا لصناعة النسيج الصيني، أما البترول فيمول المنطقة بالحصة الهامشية نوعا ما مقابل حظو السودان بحصة الأسد ساحليا بنسبة 7% من واردات الصين الإجمالية من النفط، وهو الأمر الذي سيفضي إلى إعادة تشكيل التوازنات الدولية، بما يقلص حجم المناطق الخاضعة للنفوذ الغربي لمصلحة امتداد الصين والتي نجحت في اختراق منطقة الساحل عبر سياستها الموجهة لتأمين تمويلها بالطاقة من جهة، ومن جهة أخرى ضمان تنمية الطاقة النووية السلمية، وقد نجحت كبرى الشركات الصينية العاملة في المجال (**the china national petroleum corporation**) حيث تعتبر منطقة الساحل بامتدادها الواسع مصدرا أساسيا للتزود بالمواد الأولية وسوق هامة لترويج المنتوجات الصينية، فهذه العلاقات المشتركة دفعت بالصين إلى تبني أسلوب المؤتمرات لزيادة حجم التعاون وهو ما تجلى في مؤتمر التعاون الصيني–الإفريقي 2000 وذلك بغية توطيد التنمية المشتركة[2]، لكن من ناحية أخرى أدى الهجوم الشامل للإنتاج الصيني إلى تراجع القدرة الإنتاجية لدول المنطقة وعدم استطاعتها منافسة المنتوجات الصينية خاصة في مجال الصناعات النسيجية، وعليه تبقى منطقة الساحل بحاجة لقراءة دقيقة ومتمعنة لتداعيات سياسة التنافس الدولي والتي إن كانت لها نتائج إيجابية من خلال تطوير البنى التحتية فيها بالمنأى ليست بعيدة عن الإفرازات السلبية لهذا التنافس الدولي والذي أنهك اقتصاداتها وأضعف بنية مؤسساتها الداخلية وجعلها في موقع التبعية الدائمة ومساومة حكومات دول المنطقة مقابل عديد التنازلات ومزايا متعددة لعل أهمها تزويد الصين لعديد

---

[1]– جميلة علاق، "استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء"، مجلة العلوم الاجتماعية (ديسمبر 2014):343.

[2]– سمير قط، مرجع سابق، 66.

الدول الاستبدادية في منطقة الساحل وإفريقيا ككل بالسلاح، فالتحرك الصيني الجديد الذي يعتمد على فكرة "التغيير الناعم" أخذ ينحني جانبا عوامل السياسة والإيديولوجيا مقابل الأهمية الاقتصادية حيث اعتمدت لنفسها استراتيجية جديدة تمثلت في تنويع مصادر النفط مع إعطاء الساحل وإفريقيا ككل أهمية جيوبوليتكية في هذه الاستراتيجية، وعلى الرغم أن هذه السياسة لها مظهر اقتصادي إلا أن لها كذلك مظهر آخر استراتيجي الذي لا يمكن التغفل عنه، فالسياسة الصينية في ما بعد الإصلاح والانفتاح سياسة براغماتية ولكن ليست سياسة نفعية، ومن ثم فإن الصين عندما تكشف تعاونها وعلاقتها مع دول الساحل وإفريقيا ككل فهي تريد تحقيق مصالح جوهرية ومكاسب حقيقية لها، ولكن في ذات الوقت تحقيق مكاسب للطرف الآخر بتعظيم الاستفادة من إمكانات كل طرف، ثم إن الصين لا تنظر إلى المصلحة الاقتصادية فحسب، وإنما من منظور شامل في إطار استراتيجي أوسع كثيرا، يشمل مجالات التعاون السياسي على الصعيد الدولي وتأمين إمدادات الطاقة ومكافحة الإرهاب، ويأتي تعاظم الدور الصيني من حيث توسعه الاستراتيجي ليشمل نطاقات أبعد من محيطها الآسيوي، وتعتبر إفريقيا ومنطقة الساحل لعدة أسباب مجالا حيويا للصين أكثر لينا وأقل مشاكل من مناطق أخرى قد تكون أقرب جغرافيا منها.

ثم إن العلاقات الصينية مع دول المنطقة هي علاقات قديمة ولم تعرف خلافات جوهرية حيث أن الصين لا تملك ماضي استعماري في هذه الدول، فعلاقات الطرفين تخلو من الحساسية والمخاوف الشكوك وأن هناك تكاملا مثاليا لاقتصاديات الطرفين، حيث تتوفر لكل منهما احتياجات الآخر.[1]

وتتجه الصين بشكل متزايد إلى إفريقيا من أجل النفط وغيره من المواد الأولية ومنطقة الساحل بيئة هامة للأهداف الصينية على غرار السودان، والاهتمام الصيني

[1]– حسين إسماعيل، "ماذا تريد الصين من إفريقيا وماذا تريد إفريقيا من الصين"، أطلع عليه بتاريخ: 2017/04/20، .www.chinatoday.com.

الكبير استدعى انتباه العديد من المراقبين والسياسيين على حد سواء والذين حذروا من شكل جديد من الاستعمار وهي تخوفات وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون متوقعة أن تكون الصين القوة الاستعمارية الجديدة بالمنطقة، وأن وجودها هو مصدر قلق بالنسبة للعديد من الحكومات الغربية.

القلق الغربي وخاصة الفرنسي من الخطر الصيني الذي يهدد مستعمراتها القديمة، جعل باريس تتخذ خطوات لتطويق النفوذ الصيني الذي يهدد مصالحها الحيوية في تلك المنطقة التي لا تزال فرنسا تعتبرها تابعة لها، حيث أشار موقع "غلوبال ريسيرتش" البحثي إلى اتفاق فرنسي أبرم باعتباره تعاونا استراتيجيا لمحاربة المد الصيني المتزايد. [1]

ونشرت مجلة أمريكية ملخصا لتقرير من 80 صفحة تم توزيعه على المسؤولين في البنتاغون للقراءة والنقاش وموضوعه هو الصراع القادم في المستقبل، التطور بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، السيطرة على موارد الطاقة والثروات الطبيعية بالمنطقة وأن هذا الصراع سيأخذ شكل اللعبة الصفرية وهو نفي أحدهما للآخر وهو ما سينعكس حتما على أمن المنطقة ككل، وفي ثنايا التقرير إشارات وأسئلة فيها إثارة لمدى قبول الولايات المتحدة الأمريكية للتنازل عن السودان للنفوذ الصيني الاقتصادي والسياسي والعسكري ومن ناحية أخرى تجدر الإشارة إلى أن رفع العقوبات الأمريكية عن ليبيا له هدفان: الأول هو فتح الطريق أمام النشاط البترولي الأمريكي في ليبيا والثاني تشجيع النشاط الاقتصادي الليبي في إفريقيا لتطويق النفوذ الصيني، إذن نفهم أن منع محاولات الصين السيطرة على الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة في دول المنطقة هو أن الأهداف الأمريكية تتعارض تعارضا مباشرا مع أهداف السياسة الصينية وأن إمكانيات التفاهم أو التقاسم بين السياستين منعدمة اليوم وفي المستقبل ثم إن النتيجة التي يخلص إليها التقرير

[1]– إبراهيم الهواري، "كيف تهيمن القوى الكبرى على إفريقيا"، أطلع عليه بتاريخ: 2017/04/20، www.sasapost.com.

هو أن الصراع قادم في المستقبل التطور وليس على الولايات المتحدة الأمريكية والصين المواجهة.[1]

المبحث الثالث: مظاهر الانفلات الأمني في الساحل

تشهد منطقة الساحل ولعدة عوامل تهديدات وعدم استقرار أمني يبرز أساسا في التنظيمات والجماعات الإرهابية الناشطة بها وغياب احتكار العنف من قبل السلطات المركزية لهشاشتها مقابل هذه الجماعات التي زادت قدراتها وإمكانياتها خاصة مع الأوضاع المتردية في ليبيا وانتشار السلاح واستثمار هذه التنظيمات في المناطق المهمشة واستقطاب شبابها واستفادت بتحالف الجماعات الإجرامية المنظمة معها مقابل مصالح مشتركة ومنطقة الساحل تبقى منطقة هشة أمنيا وذلك لأسباب أخرى كثيرة على غرار النزاعات المسلحة بين الجماعات المختلفة مثل النزاع التارقي الذي زاد من تفاقم التهديدات الأمنية، وبذلك أصبحت منطقة الساحل والصحراء الإفريقية من أكثر المناطق في العالم التي تشهد حالة استقطاب دولي كبير نظرا لما باتت تشكله هذه المنطقة من تحديات وتهديدات أمنية عابرة للحدود والأوطان.

المطلب الأول: نشاط الجماعات الإرهابية

شكل الانفلات الأمني في دول الساحل تربة خصبة وجاذبة للحركات الإرهابية المتطرفة وذلك في ظل الفراغ السياسي لدول المنطقة مع ضعف إمكانياتها العسكرية والاقتصادية، هذه العوامل وأخرى جعلت المنطقة بؤرة للتنظيمات المسلحة، ومن أهم هذه الحركات الناشطة:

1-حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا: وهي حركة إرهابية ظهرت في سنة 2001 ومن أبرز عملياتها استهداف مقر القيادة الجهوية للدرك الوطني في ورقلة الجزائرية سنة 2012 وقضية اختطاف الديبلوماسيين الجزائريين في شمال مالي في العام نفسه.

[1]- عبد الملك عودة، "التنافس الصيني-الأمريكي"، جريدة الأهرام، 43122 (الأربعاء 29 ديسمبر 2004).

2-تنظيم القاعدة في الغرب الإسلامي: جاءت القاعدة في بلاد الغرب الإسلامي كامتداد وتواصل للجماعات الإرهابية التي كانت تنشط بالجزائر وآخرها الجماعة السلفية للدعوة والقتال في 2006، ومن جملة أهدافها تحرير المنطقة من الوجود الصليبي وإنهاء وجود الأجانب مع إقامة دولة الشريعة الإسلامية [1] وكان تاريخ 2007/01/01 هو الإعلان الرسمي لقيام القاعدة في بلاد الغرب الإسلامي والتي تمكنت من فرض نفسها كرقم فاعل في المعادلة الأمنية بمنطقة الساحل والتي كثفت وطورت من نشاطاتها وعملياتها الميدانية مستفيدة من قدرات القاعدة (الأم) كشبكة واسعة عابرة للحدود مقارنة بإمكانيات الجماعة السلفية للدعوة والقتال سابقا والتعويض عن التقهقر والتراجع العسكري للجماعة وتحولها من حركة محلية داخل الجزائر إلى إقليمية عابرة للحدود، أما عن انتشار القاعدة في بلاد الغرب الإسلامي في منطقة الساحل فنجدها تقريبا في كل الدول وتتوزع عبر 3 مناطق أساسية، الأولى على الحدود الجنوبية الجزائرية والثانية على امتداد الحدود بين الجزائر ومالي وموريتانيا، وأخيرا على الحدود بين الجزائر وليبيا.

وفي تطور جديد للإرهاب في منطقة الساحل جمع لقاء هام بين ممثلين عن حركة الشباب المجاهدين الصومالية مع أمير منطقة الصحراء بن جوادي المكنى بأبو عمار وهو الأمير الجديد لتنظيم القاعدة في منطقة "فوغارس" شمال مالي وكان هذا اللقاء حول إمكانية نقل الأسلحة الموجودة في الصومال إلى مناطق نشاط القاعدة في المغرب الإسلامي. [2]

قام التنظيم بأول هجوم له في جوان 2007 ضد ثكنة عسكرية في موريتانيا تبعه عدة عمليات انتحارية ضد مراكز حكومية في الجزائر أهمها استهداف قصر الحكومة 2007 والمجلس الدستوري ومقر المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في نفس السنة.

---

[1]- نسيم بلهول، مرجع سابق، 96.

[2]- خالد بشكيط ، مرجع سابق ،77

3-حركة أنصار الدين: كانت سنة 2011 البداية الرسمية لحركة أنصار الدين على يد غالي إياد في شمال مالي والتي تنادي بقيام الدولة الإسلامية والتي ارتكزت على منطقة كيدال كمركز أساسي لها، وكان تشكل هذه الحركة في ظروف داخلية غير مستقلة بمالي خاصة مع الانقلاب العسكري ضد الرئيس توماني توري، بالإضافة لهذه الحركة ظهرت مجموعات مسلحة أخرى مثل كتيبة الملثمين، سرية الأنصار، سرية أنصار الشريعة، كتيبة طارق ابن زياد. [1]

ومن خلال تتبع مسار الجماعات الإرهابية وقيادتها يتضح عمقها الجزائري ومن ثم فإن معدل التحول الذي وقع بالانتقال من العمل على المستويين القطري إلى المستوى الإقليمي، وبذلك أخذ الجهاد بعدا أوسع خصوصا باتباعه لفرع القاعدة وإعلانه عن بعض المبادئ الجديدة مثل رفع شعار الأندلس ومحاربة مصالح الغربية في المنطقة.

وقد لاحظ بعض المتتبعين أن الهجمات والتفجيرات عرفت تزايدا كبيرا ما بين عام 2001 و2011 إذ ارتفعت العمليات بـ 56% حيث بلغت حوالي 204 عملية إرهابية في 2009 وحوالي 1789 في 2010، وفي دراسة إحصائية لمعهد POTOMOC من خلال الباشا يوناه ألكساندر فإنه من سنة 2001 إلى 2010 حدثت 1225 هجمة مقابل 7 هجمات في ليبيا و27 بموريتانيا ما يبين أن الجزائر هي محطة أساسية لمثل هذه النشاطات رغم تراجعها النسبي في السنوات الأخيرة. [2]

وكان كذلك للأزمة الليبية وانتشار السلاح وقع كبير على دول الساحل الإفريقي خصوصا وأن تهريب الأسلحة من ليبيا استفادت منه كثيرا التنظيمات الإرهابية الناشطة وإمكانية وصول هذا السلاح المهرب من المخازن الليبية إلى كافة دول المنطقة بما فيها المغرب العربي وخطورته وتهديده للأمن العام للمنطقة، كما تحتكر تجارة الأسلحة في

---

[1]- نسيم بلهول، مرجع سابق، 98.

[2]- كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا، (الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014) 104.

الساحل الإفريقي على بارونات كبيرة لها من النفوذ المحلي العشائري والسياسي ما يمكنها من ضمان بقاء تدفق الأسلحة خاصة وزيادة الطلب عليها من الجماعات المسلحة المتنامية والتي تملك إمكانات مالية من خلال تحالفها مع شبكات الإجرام المنظم ما يسهل من عملية اقناءها ومن بين تشكيلاتها السلاح الذي استفادت منه الجماعات الإرهابية بالساحل صواريخ من طراز S24 الروسية والتي تملك إمكانية إسقاط طائرة على بعد 11000 قدم إضافة إلى أسلحة أخرى.

وفي تصريح لأحد المقاتلين الطوارق في مدينة كيدال قال أن الجماعات المسلحة قد تحصلت على الأسلحة الثقيلة من ليبيا ومن بينها صواريخ سام7 وسام5 والصواريخ المضادة للطائرات وصواريخ ستينغر STINGER والأربيجي والألاف من قطع السلاح الأخرى.

وإضافة للحركة الكبيرة للسلاح التي استفادت منها الجماعات الإرهابية المسلحة بعد سقوط النظام الليبي 2011 يأتي المال في مقدمة حاجات التنظيمات الإرهابية سواء لإعداد عناصرها وتنظيم أو توفير الوسائل اللوجستية، وعملت الجماعات الإرهابية على تنويع مصادر دخلها وذلك بالاعتماد على مداخيل مختلف الأنشطة الإجرامية غير الشرعية على غرار الإتجار بالمخدرات وأموال الفدية مقابل تحرير المختطفين وهي وسيلة برزت بشكل كبير في تنظيم القاعدة للمغرب الإسلامي.[1]

المطلب الثاني: تنامي شبكات الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي

تعد منطقة الساحل الإفريقي منطقة غير مستقرة ومنطقة جدب لمختلف شبكات الإجرام و الجريمة المنظمة التي تجد فيها بيئة خصة لتنفيذ نشاطتها ما ساهم في تفاقم التهديدات الامنية التي من شانها ممارسة ضغوط اكبر على المنظومة الأمنية للمنطقة وكانت افرازت العولمة واضحة في تعظيم هذه التهديدات والإخطار العابرة للحدود الوطنية

[1]– فريد صدوقي ومريم لوجاني، "أزمة منطقة الساحل الأفريقي وتأثيريها على الأمن القومي الجزائري" (رسالة ماستر، جامعة قالمة، 2012–2013) 62،–63.

ويذهب الكثير من المختصين لمنطقة الساحل في تعريفهم لها أنها تعاني من الانكشاف la vulnérabilité وهو يعود بالدرجة الأولى إلى خاصية هذه المنطقة المستقطبة لشبكات الإجرام على اختلافها لطبيعة مناخها وتضاريسها إضافة لواقع التخلف للساكنة المحلية وضعف الدولة المركزية[1].

وعرفت منطقة الساحل انتشار كبير وتطور رهيب للجريمة المنظمة بكل أنواعها لاسيما تجارة الأسلحة والمخدرات فبالنسبة الأولى وبعد انهيار نظام القذافي في ليبيا عمت فوضى السلاح حيث قدرت المراكز المتخصصة عدد القطع المتخصصة المنتشرة في ليبيا حوالي 20 مليون قطعة نتيجة فتح مخازن السلاح بي فيها 10 ألاف قطعة سلاح من نوع الدفاع الجوي المحمول ونظر للمساحة الشاسعة لمنطقة الساحل والضعف التقني لدوله في التحكم الجيد في حدودها ومراقبتها طرح ذلك معه قضية انتقال هذا السلاح خارج ليبيا سواء من طرف التنظيمات الجهادية المتطرفة أو من تجار السلاح ولعل ما تحتجه مختلف أسلاك الأمن والجيش الجزائري خير دليل عل ذلك ونفس الشيء بالمحبة لتجارة وتهريب المخدرات في المنطقة التي تتجاوز أحيانا 20 مليار دولار ما بين تدفق المخدرات الصلبة (الكوكايين) من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا مرور الحشيش المغربي إلى منطقة المغرب العربي ومصر وشبه الجزيرة العربية والذي زاد فيه النمو بشكل قياسي للإجراءات ألامنية المشددة التي طبقتها الجزائر في حدودها مع المغرب وكذلك عبر مختلف المنافد البحرية والجوية لأوروبا[2].

---

[1]–عادل زقاع وسفيان منصوري " واقع الجريمة المنظمة في المنطقة الساحل الإفريقي"، مجلة العلوم إنسانية والاجتماعية (مارس2016).

[2]– نسيم بلهول، مرجع سابق، 98–99.

وفي هذا الشأن قدرت إحصائية للأمم المتحدة في الكتب الخاص بالمخدرات والجريمة أن 14% من الكوكايين الذي يدخل أوربا يمر عبر الغرب الإفريقي ومنطقة الساحل[1].

وأدى الاستقطاع في ميزانه الدعم في الجزائر والجهاد المفروض في ليبيا مع المشاكل الواقعة شمال مالي والنيجر منذ التسعينات أدى إلى تحول المنطقة إلى مركز رئيسي للإتجار غير المشروع لكل السلع بما فيها الأسلحة والسجائر، ففي تقديرات للأمم المتحدة في الكتب الخاص للمخدرات والجريمة onodc أشار إلى أن السجائر المصرية عبر الطرق تمثل حوالي 60% من سوق التبغ في ليبيا كمثال واضح للتجارة غير القانونية وللتهريب الضريبي أدى هذا الوضع إلى تأكل الأجهزة الجمركية بسبب الفساد والتواطئ بين المصريين المسؤولين وعلى غرار عمليات تهريب السلع والسجائر ساءت تجارة المهاجرين غير الشرعيين أيضا في زيارة شركات النقل في المنطقة وزادت شبكات التهريب البشر من إفريقيا الصحراء إلى أوروبا عبر المغرب العربي انطلاقا من غاوالمالية و وأغادير النيجرية كمنطقتي تجمع للمهاجرين غير الشرعيين وكان عدم الاستقرار الذي يميز المنطقة الناتج عن عدة مسببات سياسية واقتصادية وغيرها وكذا الحروب الأهلية وانتهاكات حقوق الإنسان تعد أحد العوامل الرئيسية لظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تستغلها شبكات تهريب البشر.

ارتبطت الجريمة المنظمة في منطقة الساحل أيضا بعمليات الاختطاف للحصول على فدية والتي ارتبطت أكثر من الجماعات الإرهابية الناشطة وكان اختطاف السياح الألمان في الصحراء الجزائرية سنة 2003 أمر جديدا في مداه ودليل قوة وتنامي الشبكات الإجرامية وتحولت عملية الخلف من أجل طالب الفدية إلى صناعة مربحة للغاية وصوما استفادت منه الجماعات الإرهابية على غرار القاعدة.[2]

---

[1]– عادل زقاع وسفيان منصوري، مرجع نفسه، 163.

[2] – ولغرام لاخر، الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء، (أوراق كارتغي للسلام الديمقراطي)،5–6.

المطلب الثالث: تعقيدات النزاعات المسلحة ومسبباتها

– تميزت النزاعات الداخلية عادة بطول أمدها، وهي تحمل في ذلك الطابع التاريخي وتعبر عن انتماءات أجتماعية أو ثقافية لفئات مختلفة في دول الساحل وتنشب غالبا حول منطقة جغرافية معينة ولإعادة تشكيل الحدود، و من أهم النزاعات التي عرفتها منطقة الساحل حروب التوراق المتواصلة في مالي أو النيجر أو نزاع جنوب السودان الذي قادته الحركة الشعبية لتحرير السودان والذي أنتهت بالانفصال ويلاحظ أن أهم الحركات والجماعات لها مطالب ترابية وثقافية أيضا، فهي تنادي باستقلال أقاليمها وتطالب بتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي بزيارة فرص العمل وتحسين المستوى التنموي في مختلف القطاعات والتوزيع العادل بين جميع المناطق دون تميز عرقي أو وراثي، وترجع مشكلة فهم صنع الدولة في الساحل وإفريقيا بشكل عام في أبرز أسبابها وجذورها إلى الفترة الاستعمارية في التي سببت الدمج العشوائي بين مجموعات أثنية تختلف في الكثير من مكوناتها مما يصعب في بناء نستنتج إجتماعي وبناء وعي وطني موحدة[1]

والتمزق الاثني الداخلي هو من أهم عوامل إضعاف الدول وتفتيتها وهدا ما يظهر بوضوح في دول منطقة الساحل فالباحثين الذين درسو قضايا الإثنيات والأعراق كثيرا ماركزو على إفريقيا كمختبرات لدراستهم والتي تتميز فيها النزاعات الجماعة حسبهم بما يأتي:

– نشوب النزاعات المسلحة بعد استقلال الدول الإفريقية مباشرة.

– علاقة المستعمر بصفة مباشرة أو غير مباشرة بنشوب هذه النزاعات.

– اعتماد الإستعمار على تكريس جغرافيا سياسية تثبت له مصالحه.

– وجود تميز في بعض المجموعات الثقافية عن أخرى في الكثير من المجالات.

[1] – كريم مصلوح، مرجع سابق، 60-61.

– تفسير هذه الحروب والنزاعات بالإثنية في غالبيتها[1]

– التكلم عن ظاهرة النزاعات الإثنية في منطقة الساحل أو إفريقيا ككل يكثر معه الكلام عن تحديد أسباب هذه النزاعات وجذورها والتي تكون في الكثير من الحرات نتائج للظاهرة لأسبب لها، وعليه يمكن تحديد نوعين من الحروب والنزاعات الداخلية:

النزاعات الداخلية الإثنية:

حيث تنشب الحروب في هذه النوع من النزاعات بين الدول المركزية مقابل مجموعات ثقافية إثنية وذلك مقابل تحقيق مطالب الإستقلال والانفصال عن الدول التابعة الحصول على صلاحيات أوسع أو المطالبة بعدالة أكثر في الفرص السياسية والاقتصادية لأقاليم هده الإثنيات مثل مطالب التوراق شمال مالي وتمثل هذه المطلب والأهداف الإثنية الإطار النظري المحرك لموقف الأطراف المتحركة كما يسمح لقادة هذه الجماعات الاثنية بتعبئة وحشد أبناء الجماعات المنتمين لها ضد النظام المركزي الحاكم أو ضد الجماعات لأخرى التي تتعارض معها[2]

النزاعات الداخلية غير الإثنية:

وهي تلك النزاعات التي لا ترتكز على أسس اثنية وتكون اثر تعارض المصالح وظهور الخلافات بشأن سياساتها وخيارات الدولة في مختلف القطاعات وتتسم هده الحروب بالسيولة الشديدة من الناحية الإثنية حيث أن خريطة التحالفات الإثنية لا تكون واضحة وتنبي التحالفات أساسا على اعتبارات سياسية فتكون تحالفات سياسية قد تكون أساسا الحروب اقتصادية.

ولقد أدت ظروف التحول الديمقراطي النى شهدتها العديد من دول المنطقة منذ الثمانينات وبداية التسعينات إلى حدوث اضطرابات عنيفة ويفسر بعضهم ذلك بأن حالة الإنفتاح والحرية السياسية خصوصا إذا كانت جماعة عرقية معنية مسيطرة على الحكم

---

[1] – كريم مصلوح، مرجع سابق، 67.

[2]– سمية بلعبد، مرجع سابق، 63–64.

وتقوم بقمع الجماعات الأخرى فالتحول الديمقراطي لا يضمن بالضرورة احتواء التناقضات العرقية أو الصراعات الداخلية في الدول الإفريقية[1].

دور العولمة في تأجيج النزاعات في ظل تراجع الدولة الوطنية:

ويرى بعض الدراسات أن تزايد الحروب والنزاعات ما هو نتاج للآثار المتدهورة التي تمارسها العولمة على التنظيمات السياسية والاقتصادية المحلية، وبذلك تراجع دورا الدولة المركزية، وتراجعت هذه الآثار ميدانيا ببروز عدة تشكيلات وتنظيمات إثنية ودينية في واجهة الدول الوطنية، إضافة للواقع الإقتصادية الذي أفرزته المنظومة الليبرالية منذ سنوات الثمانيات والتي خلفت الكثير من المشاكل الإقتصادية عمل غرار زيارة نسبة الفقر و البطالة وانعدام تساوي الفرص وهي مشاكل تتحول مع مرور الوقت لآفات أجتماعية وإشكالات أمنية مهددة للأمن العام لدول المنطقة فالعولمة أعطت القوى المحلية الفرصة للقيام بأعمال هي من اختصاص السلطة السياسية ولأمراء أن هذا الاقتراب ينظر إلى الحرب باعتبارها عملا يرتبط بانهيار النظم المحلية، وقد كان واضح أن السياسات التنموية التي نادت بتطبيقها دول ما بعد الإستقلال الوطنية منها مجرد تبرير لتسلطية الحزب الواحد في المجتمع المدني الممثلة في الأحزاب والنقابات العمالية والتنظيمات الجماهيرية قد حرمت من فرصة التعبير عن آراءها وتطلعاتها وكان عجز دول الساحل على غرار كل الدول الافريقية واضحا عن تأدية وظائفها الكاملة إتجاه شعوبها وعدم القدرة على توفير الحاجات الأساسية لموطنيها خصوصا مع انهيار أسعار المواد الخام في منتصف السبعينات والتي زادت الأمر تفاقم في وقت تزايد الكثير عن الأزمات بحدة بسبب تنامي الصعوبات العريقة والإقليمية والدينية والتي نازعت الدولة من أجل البقاء[2]

---

[1]– كريم مصلوح، مرجع سابق، 68.

[2]– حمدي عبد الرحمان حسن، الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا... الأسباب والأنماط، أطلع عليه بتاريخ 22-04-2017، www siironline. org.

ومن أبرز الأسباب والمؤشرات التي يمكن ذكرها في زيارة ظاهرة الصراعات والنزاعات و عدم الاستقرار السياسي تظهر لنا عدة ناصر نحو الأتي:

– افتقاد الكثير من المعايير الشرعية والقانونية وعياب ثقافة التداول السلبي على السلطة وهو الذي يؤدي إلى آليات أخرى غير سلمية على غرار التمردات المسلحة أو الاغتيالات السياسية أو الانقلابات العسكرية

– تبني صيغ المنهج القومي في التغير السلمي وعادة ما كان ذلك يتم من خلال عمل انقلابي أو الوصول إلى السلطة عن طريق الآليات المسلحة أو تكريس معتنقات إيديولوجية من جانب النخبة الحاكمة

– الإعتماد على سياسات القمع والإكراه واستخدام القوة عوض اللجوء للقنوات المسلحة وسياسيات الإقناع والحوار السياسي الفعال.

– سياسية ملئ البطون لجون فرانسوا بايار وهي المزاوجة بين السياسة أو العمل السياسي مع السعي نحو تحقيق الثورة والمكاسب المالية وهوما يؤدي إلى زيارة الهوة بين طبقات المجتمع الغير متساوي أصلا.

– عدم وجود فصل حقيقي بين السلطات وضعف أداءها وعدم أمتلاكها لصلاحيات كثيرة ما يؤدي في النهاية لإخضاعها من طرف النظام الحاكم كما يخدم مصالحة توجهاته.

– عدم الاعتراف بالعارضة السياسية المنظمة واعتبارها مسألة ترفية لا تلائم الواقع المحلي وأفرز الوضع المستر من الصراع في دول الساحل وما ينتج عند من وضع سياسي واقتصادي متردي على السكان أدى بهم إلى تقديم الولاء لشبكات الجريمة المنظمة أو المتمردين وهذا طلب للمال أوسعا للحصول على الحماية إلى هذا يشهد الساحل ظاهرتين متناقضتين ومتصلين في نفس الوقت حيث يوجد اختراق واضح وكبير في السنوات الأخيرة لنشاطات الجريمة المنظمة العابرية للحدود tranational في منطقة الساحل وغرب إفريقيا حيث تشهد المنطقة عملية تقسيم المناطق الداخلية سبب الصراعات

المسلحة conflits armes وحدوث تداخل بين ما يسعى بالمناطق الرمادية والمناطق الحكمة وهو ما يشكلا حالة من الغموض.[1]

ويعد الإنشار الكبير للجريمة المنظمة من أعقد التحديات الأمنية التي تواجد منطقة الساحل الإفريقي خصوصا ,وشساعة المنطقة وعدم قدرة الدول مراقبة الحدود والتي سمحت باستفحال الظاهرة بمختلف أشكالها وأنوعها غسيل الأموال وتهريب البشر وتجارة الأسلحة والمخدرات وغير ذلك من جرائم وإذا كانت أتفاقية الامم المتحدة لـ 1975 لم تفصل بين الإرهاب والجريمة المتاحة فهذه الأخير تطلق عادة على كل نشاط غير مشروع بهدف تحقيق مكسب مادية عكس الإرهاب للتحقيق أهداف سياسية ولو أنهما يتداخلان في الكثير من المجالات فالعلاقة بين الجريمة المنظمة والإرهاب على مستوى المحلي والدولي أصبحت أكثر وضوحا وذلك بالتعاون على تزويد المهربين بالمؤونة والوقود وقيام الجماعات الإرهابية بتأمين مسالك المرور لشبكات تهريب المخدرات وذلك مقابل حصولها على أموال إضافة لتوفير الحماية المتبادلة وذلك من خلال عدم اعتراض تنظيم القاعدة عن ظريف عمليات التهريب بل عكسا ذلك يوفر لها الحماية ونفس الشيء بالنسبة لعصابات الإجرام فهي الأخرى لا تبلغ عن وجود جماعات إرهابية في المنطقة[2].

خريطة تبين النزاعات المنتشرة والمحيطة بالساحل الإفريقي

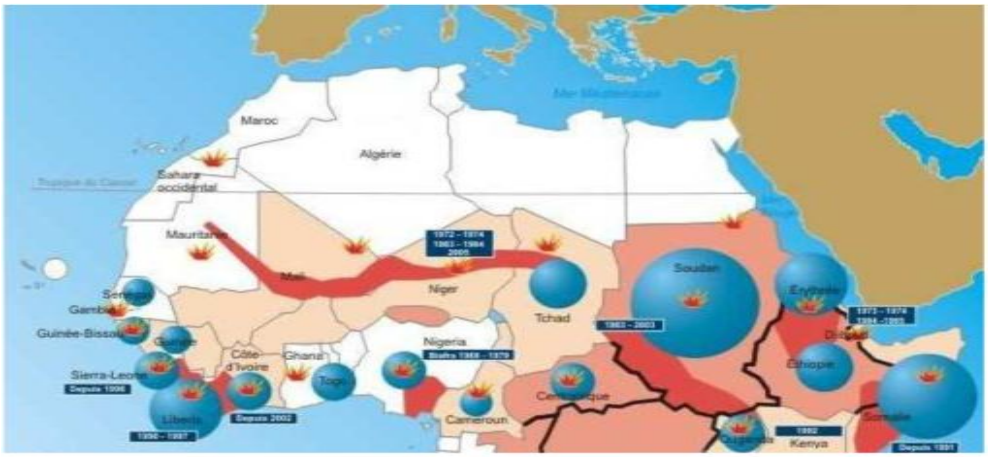

Source :julienassoun.wordpress.com/2008/12/,Retrieved on 02/10/2009

[1]– عادل زقاع وسفيان منصوري، مرجع سابق، 158.

[2]– مريم لوجاني و فريد صدوقي، مرجع سابق، 44 .

خلاصة الفصل:

في نهاية هذا الفصل يمكن القول أن هذه الدراسة كانت قد جمعت بين كل التهديدات الأمنية في شكل صورة موحدة لمشكلة أمنية تواجد بمنطقة الساحل ككل وذلك بالتركيز في أهم جانب على المسببات والدوافع الحقيقية التي أفرزت حالة العنف والانفلات الأمني في المنطقة وذلك بتقسيمها بين الدوافع الداخلية بالضعف الدولاتي وضعف التركيبية الإجتماعية إضافة لعوامل أخرى أثرت ويشكل مباشر على عجز هذه الدول على تحقيق استقرار سياسي وأمني حقيقي إضافة للعوامل الخارجية الغير مباشرة من خلال كثرة التدخلات من طرف القوى الكبرى والتنافس الغير المعلن على المنطقة خلف وراءه ظواهر أمنية خطيرة.

الفصل الثالث

المقاربة الجزائرية وجهود التسويـــــة السلميـة للمشاكل الامنية

الفصل الثالث: المقاربة الجزائرية وجهود التسوية السلمية للمشاكل الامنية

شكلت التهديدات الأمنية الآتية من منطقة الساحل الإفريقي مخاوف الكثير من القوى الإقليمية والدولية، الجزائر أكبر دولة بالمنطقة كانت دائما سباقة لطرح حلول ومقاربات واضحة سليمة بابقاء إمكانية معالجة هذه النزاعات ضمن النطاق المرحلي والاقليمي وقطع المجال أمام التدخلات الأجنبية، وتنوعت الجهود والآليات السياسية والديبلوماسية في فض النزاعات بالمنطقة الساحلية كالوساطة في النزاعات الداخلية على غرار الأزمة المالية أو النزاعات البينية في صورة النزاع الإريتيري الإثيوبي، وهاما يثبت السعي الجزائري الحثيث لايجاد بيئة إقليمية أمنة ومستقرة من ضفاف البحر الأحمر إل سواحل الأطلسي، وركز الدور الجزائري في المنطقة على الاستراتيجية الوقائية في محاربة التطرف بالمنطقة من خلال وضع عدة سياسات ومقاربات ثقافية تكون وقائية في مواجهة التيارات التكفيرية وهي بمثابة مؤسسات تحضن السكان المحليين خاصة الشباب ضد المذاهب الدينية الدخيلة، والقيام كذلك بعدة عمليات للتكفل الانساني بالسكان المحليين خاصة في المناطق النائية.

المبحث الأول: آليات ووسائل السياسة الجزائرية في مكافحة الإرهاب والجريمة

لقد كانت الجزائر من أولى الدول التي عانت من ويلات الظاهرة الإرهابية طيلة عقد من الزمن كما كانت السباقة لتحديد المجتمع الدولي من هذه الآفة العابرة للأوطان والمهددة لاستقرار أمن الدول خصوصا في منطقة الساحل الإفريقي التي تنامت به في الجماعات المسلحة بتحالفها مع شبكات الجريمة المنظمة وهو تحالف عجزت الأنظمة السياسية عن مواجهته وهو ما أفرز واقع أمني مهدد للأمن الإقليمي للجزائر والتي سعت فيه الدولة الجزائرية على وقع استراتيجية تهدف إلى تحسيس شركائها على ضرورة التعاون من أجل ضمان الفعالية المطلوبة في محاربة الإرهاب والإجرام بكل أشكاله والسعي نحو الدفع بمقاربات سياسية وتنموية تستأصل جذور وأسباب التطرف والإرهاب ومحاولة احتواء الشباب خاصة في الجانب الفكري وهدا دون التغافل عن الاستراتيجية الأمنية في الميدان.

المطلب الأول: استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل (العقيدة الأمنية)

يعد فهم الديبلوماسية الجزائرية في فضائها العام أمرا صعبا من دون الإلمام بشبكة من المؤشرات الجيوسياسية المتداخلة ويزداد هذا التوجه صعوبة إذ لم تتم فهم هذه الديبلوماسية ضمن التدبير السياسي العمومي للسياسة الخارجية التي تتكئ على جملة مقومات وثوابت دستورية وقانونية شكلت على مدار التاريخ السياسي الجزائري منطلقا هاما في تفسير السلوك السياسي الجزائري الديبلوماسي، لكن منطقة الساحل والصحراء ذات الخصوصية الجيوسياسية تجعل وبشكل متزايد من السياسة الخارجية الجزائرية مجالا

لإعادة القراءة لاكتشاف محركات ووسائل هذا التحرك تجاه منطقة وحدود تتجاوز 3643كلم عبر الحدود الجزائرية شرقا وغربا وجنوبا[1].

ومن الاشكاليات المهمة التي تهدد المنظور الأمني للجزائر والمنطقة الساحلية ككل، الجماعات الإرهابية المنتشرة وشبكات الجريمة المنظمة وكذا الهجرة السرية وأزمة الطوارق التي زادت في تفاقم وهشاشة الأوضاع ولا سيما ان أغلبية الدول لحديثة الاستقلال تعاني من بنية داخلية ضعيفة وتماسك اجتماعي هش، ومن هنا تسعى الاستراتيجية الجزائرية نحو تحقيق آليات منظمة في معالجة الظروف التي تنهي الإرهاب والجريمة المتعلقة بالبعد الاجتماعي والاقتصادي خاصة في مكافحة الإرهاب لا ينبغي أن تنحصر في الوسائل الأمنية فقط فدعم المبادئ الديمقراطية والحكم الراشد وتعزيز النظام الأخلاقي هي كذلك لها دور مهم في هذا الشأن كما أن تزايد الضغوط والإكراه على الإرهابيين والمجرمين على سواء قد تدفعهم للتطرق أكثر في ايديولوجيتهم وقد صنف عدد من الأسباب تعتبر مهمة الفهم وتلاقي أسباب مظاهر العنف غير المنتظم من الإرهاب والجريمة المنظمة ويصلح أيضا اسقاطه من حالة الحرب الإنقلاب والعصيان وأشكال أخرى من العنف السياسي التي من الضروري وضع أنظمة انذار مبكر لها في المناطق الحساسة تجاه المؤثرات كما هو في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية[2].

وعند محاولة فهم المقاربة الجزائرية الأمنية للتعامل مع الفضاء الإفريقي ومنطقة الساحل يجب إدراك المؤشرات التالية:

(1)- عبد الودود بن دالية وعبد الرؤوف بلحسن، "الجزائر: التطور الأمني تجاه منطقة دول الساحل الإفريقي"، (رسالة ماستر، جامعة قالمة، 2011-2012)، 92-93.

(2)- قوي بوحنية، "استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي"، اطلع عليه بتاريخ 28-04-2017، www.qiraatafricain.com.

1- العقيدة الأمنية:

تكتسي العقيدة الأمنية أهميتها دليلا يوجه ويقرر به القادة الاستراتيجية الأمنية للدولة ببعدها الداخلي والخارجي ومن هنا نشأت العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية إذ يلاحظ تنامي تأثير العقيدة الأمنية باعتبارها تمثل المبادئ المنظمة التي تساعد رجال الدولة على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم وتحديد ما يحظى منها بالأولوية، كما تساعدها على التفاعل مع التهديدات والتحديات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها على المستويات الزمنية المختلفة (القريبة، المتوسطة والبعيدة) ويمكن القول إن العقيدة الأمنية على العموم تمد الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدولة أمنها القومي.

وتستمد العقيدة الأمنية الجزائرية توجهها العام من الثوابت المستمدة من الدستور وهو ما يلاحظ في التحرك الجزائري تجاه الأزمة في مالي أو ليبيا، وتتحرك الجزائر في فضائها الجيوسياسي الإفريقي وهي تدرك أنها تعيش في ساحل من الأزمات الممتدة على حدود تتجاوز 3643 كلم، وهذا الساحل المتوتر يرتبط بعدد من المعضلات الأمنية اهمها 5 معضلات كبرى تتمثل أساسا في:

- صعوبة بناء الدولة في المنطقة.

- ضعف في الهوية وتنامي الصراعات الإثنية.

- البنى الاقتصادية الهشة وهو ما يشكل تهديدات صلبة ولينة يمكن تصديرها الجزائر.

- ضعف الأداء السياسي إذ سجلت حوالي 6انقلابات في مالي، النيجر وموريتانيا ما يعكس هشاشة الاستقرار السياسي لعدة دول.

– انتشار لجميع أشكال الجريمة وأنواع الأشكال الجديدة للعنف البنيوي.

وأخذت تهديدات الدائرة الإفريقية للأمن القومي الجزائري التي مصدرها بات يعرف بالإرهاب في الصحراء والساحل منحنى أخطر بعدما أقامت التنظيمات المسلحة علاقات تعاون وتبادل مع عصابات الجريمة المنظمة والمافيا، وبعدها صارت لا تتوانى عن ممارسة أي نشاط إجرامي (الإتجار بالمخدرات، البترول والسلاح)، من أجل التموين وتمويل نشاطها، وتشكل الجريمة لمنظمة وبالأخص المتعلقة بالإتجار بالمخدرات تهديدا جديدا لأمن الجزائري يمس بتأثيراته السلبية جميع الوحدات المرجعية للأمن الجزائري والذي يتطلب أيضا استراتيجيات أمنية شاملة أي قائمة على إجراءات عسكرية وأخرى غير عسكرية لمواجهته وقد ساهمت عوامل القرب الجغرافي من مناطق انتاج وعبور المخدرات في إفريقيا جنوب الصحراء وكذا ضعف الأنظمة الجنائية لهذه الدول في تفاقم التأثير السلبي للمخدرات على أمن المجتمع الجزائري وتشير أرقام كميات القنب الهندي، الكوكايين والهروبين المضبوطة في الجزائر كل سنة والمقدرة بالأطنان إضافة لمئات الآلاف من الأقراص المهلوسة إلى خطورة التهديد الآتي من المخدرات وشبكات تهريبها والاتجار بها على الأمن القومي الجزائري[1].

وبين الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة ويبقى التخوف الجزائري، فالمؤسسة العسكرية الجزائرية ترمي في استفحال وتمدد الجماعات الراديكالية المسلحة خطرا لا يمكن تجاهله خصوصا بعد تدهور الأوضاع في ليبيا وتغول الجماعات في الجماعات المسلحة والميليشيات العسكرية على النظام السياسي في مالي وليبيا، ويزداد هذا التخوف في ظل هشاشة النظم الأمنية لدول الجوار.

[1]– قوي بوحنية، مرجع سابق.

ومن معالم المقاربة الجزائرية الأمنية:

أولا: حلت خطة الجزائر لسنة 2009 مشكلة تسهيل عمل الجيوش النظامية لدول الساحل، بما يمكنها من مطاردة الإسلاميين وراء الحدود، وضرب معاقل تنظيم القاعدة وتجفيف منابع الدعم والإمداد اللوجستيكي التي تستفيد من التنظيم والسيطرة النهائية على منطقة الساحل الإفريقي بالاعتماد على الجيوش النظامية لدول المنطقة، كما اتفقت دول الساحل الإفريقي أنذاك على انشاء أول قاعدة بيانات محلية موحدة تتضمن كافة المعلومات المتاحة حول تنظيم القاعدة في بلاد المغرب على أن تلتزم هذه الدول بتغذية هذه القاعدة بالمعلومات بفعالية للتصدي للتنظيم بفعالية.

ثانيا: أنفقت الجزائر مع مجموعة دول جوارها الإقليمي على السماح لهيئات الأركان للجيوش الخمسة التابعة لها، بالمصادرة المستمرة للجماعات الإسلامية المسلحة المنظومة تحت لواء تنظيم القاعدة في المناطق الصحراوية والسماح لها بعبور الحدود غي مناطق الساحل والصحراء بعد إبلاغ الدولة التي تجري المطاردة داخل إقليميا بشرط توفر قوات نظامية جاهزة للعلاقات في الدولة التي تجري علي أرضها المطاردة.

ثالثا: الاتفاق على التعاون العسكري بين القوى النظامية الموحدة ومقاتلي القبائل العربية والزنوج وغيرها وضمان حياد الطوارق خصوصا في المواجهة بين القوات العسكرية المالية وتنظيم القاعدة.

رابعا: تجفيف مصادر تمويل الإرهاب والتصدي للمهربين وتنفيذ مشاريع استثمارية شمال مالي والنيجر وتكثيف الرقابة على منابع المياه الجوفية مع التعهد بحفر آبار للسكان المحليين.

خامسا: تكثيف الرقابة على منطقة الصحراء ومراقبة مناطق الأودية والمرتفعات التي يسهل فيها اخفاء المركبات وحفر أماكن الاختباء، وهي منطقة تمتد من جبال افوغارس شمال مالي وجبال أكادس أير شمال النيجر مرورا بوادي زوراك الذي يصل جنوب الجزائر.

– تخوض الجزائر حربا تسويقية دبلوماسية تروج مفاهيم صناعة الاستقرار وهو ما تأكده جلسات الحوار الاستراتيجي بين فرقاء مالي. ولتجفيف منابع الجريمة خصوصا الجهة الجنوبية التي تمتد لمسافة تتجاوز 3000 كلم حددت وزارة الداخلية قائمة بـ 50 مادة وسلعة يحظر نقلها إلى ليبيا لمنع وصولها إلى الجماعات الإرهابية فيما بعد وتأتي كل هذه السياسات الجزائرية لإعطاءها أهمية كبيرة في الاستقرار الاقليمي وانعكاسه على الأمن القومي لها[1].

وتقتضي مواجهة التنامي المتزايد من الشبكات الارهابية والإجرامية إضافة للمواجهة الميدانية، الاعتياد على آليات مضادة تتمحور حول: صياغة مشاريع فكرؤية واضحة وقوية ومستنيرة، إعادة قراءة التراث الفكري القومي الإنساني ومحاولة لغرس قيم التسامح والتعايش وقبول الاختلاف وتكريس روح المواطنة في إطار مجتمع حقيقي وإبراز أهمية دور مراكز البحث والتفكير الإسلامية مثل المضي في تحصين المنطقة روحيا ومد كل التيارات الدينية والإديولوجية الدخيلة وهو ما عملت عليه الجزائر من خلال الطرق الصوفية (الطريقة التيجانية) ورابطة أئمة الساحل من خلال التكوين الصحيح لأئمة دول الساحل بالجزائر والتنشئة على أساس الإسلام المعتدل، وترشيد الخطاب الديني كما يعتبر دور وزارات الشؤون الدينية ذو أهمية كبيرة وتعتبر طرق توعوية والتربوية من أنجع سبل حتى وإن كانت تستغرق وقتا وذلك في سبيل مجابهة الفكر التكفيري والقضاء على

[1]– قوي بوحنية، الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي، أطلع عليه بتاريخ 2017/04/30 .aljazzera.net

التنظيمات المسلحة التي تدعو له قصد تحقيق غايات وأهداف سياسية مغطاة بغطاء ديني[1].

وفي إطار المقاربة الوقائية للجزائر لمكافحة كل أشكال الجريمة والإرهاب من خلال تعزيز المرجعية الدينية والأهلية لدى شعوب دول الساحل وظفت الجزائر فيها مجموعة من الآليات:

1- إنشاء إذاعة القرآن الكريم والتي يمكن التقاط برامجها إلى ما وراء الحدود الجنوبية للجزائر وذلك بهدف اقناع الجماعات الإرهابية بالعدول عن أعمالهم الإجرامية المنافية لتعاليم الدين الإسلامي.

2- الطريقة التيجانية وما لها امتداد إفريقي هام وخاصة دول الساحل حيث واجهت الإرهاب عن طريق التوعية والتعليم سواء داخل المساجد أو الزوايا.

3- توظيف دور المساجد حيث يعتبر أكبر تجمع إعلامي وأهم مجال اتصالي في الجزائر ودول الساحل هذه الأخيرة التي تعيش واقعا مزريا اختلط فيه الفقر بالجهل إلى جانب الطرق الدينية والحروب الأهلية فالمسجد يمكن أن يساهم من خلال الخطاب الدارك للأخطار والآفات المحدقة بالفرد والمجتمع والبلد وتكوين بناء الفرد القابل للقيام بدور إيجابي نحو نفسه وعائلته وبلده[2].

[1]- نسيم بلهول، مرجع سابق، 63- 67.

[2]- خالد بشكيط، مرجع سابق، 18.

المطلب الثاني: المقاربة الديبلوماسية والاستراتجية التنموية:

سعت الجزائر إلى توظيف دبلوماسيتها التي كانت ولا تزال دائما تتحرك وفق منطق المصلحة الوطنية والقانون الدولي وقد أعطت احداث 11 سبتمبر 2001 مصداقية وثقة أكبر في المشاريع والمقترحات التي كانت تدعو لها الجزائر وإدراكها بأهمية التنمية في تحقيق الأمن، وأن الفقر والجهل من الأسباب الرئيسية الداعمة للإرهاب والحاضنة للجريمة بكل أنواعها فقد دعت إلى تفعيل التنمية في الدول الإفريقية خصوصا الساحل واستغلت الجزائر ذلك ترؤسها منظمة الوحدة الإفريقية، حيث قامت بإعداد خطة تنموية في إفريقيا وفقا للعمليات الجديدة والسائدة.

وفي جهود الجزائر الدبلوماسية من أجل تحقيق التنمية بالساحل والقارة الإفريقية ككل احتضنت الجزائر في 7 و 8 سبتمبر 2011 اجتماع وزاري لأربعة دول مجاورة (الجزائر، مالي، النيجر، موريتانيا) لدفع الشراكة وجهود التنمية والأمن، وقد جاءت هذه الندوة في وقت عصيب تمر به المنطقة من حيث احتدام وتسارع غير مسبوق في العمليات الإرهابية والجريمة المنظمة بكل أنواعها، وخلصت أشغال الندوة إلى نظرة مشتركة وموحدة في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتعزيز التنمية وذلك من خلال:

– العمل على تحسين وترقية المستوى المعيشي لسكان المنطقة خاصة المعزولة ودعم الجهود الدولية في سبيل ذلك.

– العمل والحرص على تدعيم الاستراتيجية المقدمة من قبل دول الساحل الأربعة من خلال التعاون والتنسيق المشترك.

– العمل على رفض تمويل الإرهاب من خلال رفع الفدية والإشادة باستراتيجية دول الساحل في ذلك.

– التنسيق والتعامل في وجهات النظر حول المقاربات المقدمة من دول الساحل ونظيرتها خارج الإقليم كالاتحاد الأوروبي والو م أ مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة[1].

– ووقوفا عند إمكانيات الإقلاع الاقتصادي والتنموي في منطقة الساحل الإفريقي فالمنطقة تتوفر على إمكانيات اقتصادية هامة تمكنها لو استغلها بشكل صحيح يمكنها من الدفاع عن مصالحها ولابد في ذلك أن تعتمد على ذاتها من أجل تحقيق ذلك أما بقية دول الساحل الإفريقي التي لا تملك موارد طبيعية فهي تحتاج إلى الدخول في شراكة وتعاون إقليمي وتقوم الجزائر دائما بدعم دول جوارها الإقليمي بهدف دفعها نحو القيمة الاقتصادية بمختلف الوسائل والآليات مثل منحها 10 ملايين أورو لتنمية مناطق الشمال في مالي.

ولضمان ديمومة التنمية وتوفرها يجب تحقيق الحكامة أو الحكم الراشد من خلال إدراج القطاع الخاص والمجتمع المدني الذي يسهل التنسيق بين المجالات السياسية والاجتماعية من خلال إحداث تعبئة اجتماعية ووعي جماهيري لخدمة المصالح السياسية والاقتصادية العليا، ولا سبيل لتحقيق الحكم الراشد إلا بإقامة دولة العدل والقانون وترسيخ الممارسة الديمقراطية، وفتح التعددية حيث نص اتفاق الجزائر الموقع بين الحركات الأزوادية والحكومة الجزائرية شهر جويلية 2006 على إنشاء إذاعة جهوية ورابط للتلفزيون الوطني بغية تصدير القيم الثقافية للمنطقة[2].

فالجزائر كانت سباقة في الدعوة للعمل الجماعي (الإفريقي) والعربي لتطويق الإرهاب، وهو ما أكد عليه وزير خارجيتها مراد مدلسي أثناء أشغال الدورة 65 لجمعية الأمم المتحدة 26 سبتمبر 2010 قائلا: "... أن الجزائر تعد صاحبة عديد المبادرات

---

[1]– سميرة باسط، "الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب 1999– 2004"، (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، 2014)، 14.

[2]– عبدالودود بن دالية وعبد الرؤوف بلحسن، مرجع سابق،124–126.

الحديثة من بينها تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي بين دول المنطقة سواء في ميدان السلم أو الامن أو في مجال التنمية ... وقد دفع تنامي القدرات والإمكانات التي تحوزها الجماعات المتطرفة في المنطقة على غرار القاعدة إلى ضرورة خلق آليات عسكرية وأمنية تمثلت أولى المبادرات العسكرية العملياتية في إنشاء وحدة التنسيق والإتصال تطبيقا لتوصيلا وزراء خارجية البلدان السبعة لكل من الجزائر وتشاد وبركينافافسو وليبيا ومالي وموريطانيا والنيجر، والذين إجتمعوا في مارس 2010 بالجزائر والذين إتفقوا على جملة من المهام المشتركة:

– رصد التحركات للجمعات الإرهابية وتسخير كل الإمكانيات للبحث عن اماكن تواجدها ضمان متابعة التطور الوضع الأمني بالمنطقة ذات الإتمام المشترك والتنسيق والتخطيط بين السلطات في مكافحة الجماعات المتطرفة والإجرامية .

– التخطيط ووضع إجراءات المرافقة لعمل مكافحة الإرهاب، وخاصة تحسيس سكان البلدان الأعضاء حول اضرار التطرف.

– تزويد الالية العسكرية المكونة من قادة اركان الجيوش وتسمى لجنة الأركان العملياتية المشتركة بالمعلومات الأمنية والتكتيكية والعملياتية.

وتسعى الجزائر من وراء المجهودات العسكرية في الساحل إلى الحيلولة دون وجود تدخل اجنبي وهو أثناء إنعقاد أشغال ندوة الجزائرفي سبتمبر 2011 بنويورك اثنت ممثلة الو م أ شيرا فيلا روس على تجربة الجزائر في مكافحة الإرهاب حيث اعلنت عن تاسيس المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في 22 سبتمبر 2011 في مبادرة امريكية لقيت دعم من عدة دول من بينها الجزائر ،ولقد اكدت الجزائر دائما في المحافل الدولية والإقليمية ان الإرهاب آفة تشكل تهديدا عالميا متعدد الاوجه والأبعاد ويتطلب إستجابة شاملة وجهودا

منسقة، حيث انها تشارك في التكوين والتجهيز وفي تبادل المعلومات حيث أنشأ بإقتراح من الجزائر المركز الإفريقي للدراسات والأبحاث حول الإرهاب[1].

وقد نشطت الجزائر عبر ديبلوماسيتها في الندوات الأخيرة خاصة بعد الحراك العربي منذ 2011 وتسارع الأحداث وتأثيرتها الأمنية على منطقة الساحل(سقوط نظام القذافي في ليبيا، وإنقلاب مالي) وتداعيات هذه المجريات على أمن الجزائر القومي،حيث نشطت وبصورة اكبر الجماعات المسلحة مستفيدة من الإنفلات الأمني في ليبيا وإنتشار السلاح اليبي إثر ذلك، والحراك المسلح للتوارق في مالي الذين اصبحوا متقاربين مع الجماعات الراديكالية حيث صرح وزير الداخلية الجزائرية آنذاك دحو ولد قابلية بوجود مخططات أجنبية تسعى لزعزعة إستقرار المنطقة والإستفادة من الثروات[2]، وعموما الديبلوماسية الجزائرية تتحرك في الفضاء الإفريقي وفق المعايير القانونية الأتية:

- التركيز على دبلوماسية الأفعال أكثر من دبلوماسية الأقوال.
- تحبذ الجزائر لمواجهة التحديات والمشاكل المطروحة ،التحرك جماعيا في إطار المجموعة الإفريقية وهو برأيها الحل الأكثر كفاءة والأقوى فاعلية.
- وتتحرك الجزائر دبلوماسيا في محيطها الجغرافي (الساحل) بإعتبارها الدولة المركزية في القارة بحكم موقعها وقوتها الإقتصادية وفي كل الأحوال حرصت الجزائر على تغليب الخيار الدبلوماسي والتنموي [3].

فاليوم في الساحل الإفريقي كما في أي مكان أخر يكون الرد على الإرهاب أولا من خلال التنمية الإجتماعية والإقتصادية ثم بالعدالة الإجتماعية والتوزيعية والتعاون الأمني ،وعليه

1- سميرة باسط، مرجع سابق ، 133، 135.

2- أميرة عبد الحليم، "مالي ساحة جديدة للحرب على الإرهاب"، مجلة ملف الأهرام الاستراتيجي،218(فيفري 2013): 20.

3- قوي بوحنية،"الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الامنية في منطقة الساحل"، أطلع عليه بتاريخ:2017/04/04: EL JAZZERA.NET.

فالجزائر تكمن مقاربتها فيما يخص بناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي في الربط بين التنمية المستدامة من زاوية إجتماعية وإقتصادية إلى جانب السعي لتجسيد التنمية السياسية المرتبطة بنياويا بالتنمية الديمقراطية من خلال أطرها البنائية كبناء دولة القانون والمؤسسات والحكم الراشد وإحترام حقوق الإنسان وتحقيق ذلك سيسهم لا محالة في تحقيق الإستقرار والأمن ثم الوصول إلى تأسيس بيئة أمنة للإنسان في منطقة الساحل الإفريقي بما يتماشى ومنطق الأمن الإنساني وتفعيل وتحقيق كمتطلبات تجسيد الدبلوماسية الإنسانية، وعليه فالجزائر تسعى جاهدة لمقاربة امنية شاملة تسعى من خلالها لتعزيز الأطر الإقتصادية والإجتماعية والتنموية من خلال تنمية المناطق الحدودية ووضع إستراتيجة إستباقية لمنع وقوع الأزمات وإستباقها عبر تصور شامل وحلول جذرية تستهدف بالدرجة الأولى الدفع نحو تنمية إنسانية مستدامة[1].

المطلب الثالث: التعاون على المستويين الإقليمي والدولي:

عملت الجزائر على وضع إستراتيجية دولية تهدفإلى تحسيس شركائها بضرورة التعاون من أجل ضمان الفعالية المطلوبة والعمل على إنجاح الإستراتيجة الدولية لمكافحة الإرهاب العابر للأوطان عن طريق السعي لإستصدار قرارات ملزمة من قبل مجلس الأمن لاسيما ان هذا الأخير قد اكد أن الأمم المتحدة تبقى هي الإطار الأمثل لترقية تعاون دولي صادق يتوخى الإستعمال الملائم للوسائل القانونية لمتابعة مرتكبي الجرائم الإرهابية وتجفيف مصادر تمويلها والقضاء على شبكات دعمها اللوجيستكية وقنوات الدعاية المروجة والممجدة لها، وقد أخذت الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب بعدين أساسيين بعد إقليمي كمرحلة أولى ثم عالمي.

[1]– عربي بومدين وفوزية قاسي، المقاربة الجزائرية في الساحل الإفريقي: نحو تفعيل مبدأ الدبوماسية الإنسانية المستقبل العربي(2014):139.

وتعد الجزائر من بين الدول التي دعت إلى ضرورة التعاون الإقليمي لمحاربة الإرهاب بمختلف أنواعه وأشكاله ، فعلى المستوى الإقليمي أسفرت الجهود الكبيرة التي بذلتها الجزائر على توقيع الإتفاقية الإفريقية للوقاية من الإرهاب ومكافحته الصادرة عن منظمة الوحدة الإفريقية في 14 جويلية 1999 بالجزائر وجاء تعزيزا لهذا الإتفاق المصادقة على خطة عمل الجزائر في 2002 تمخض عنها إنشاء المركز الإفريقي للدراسة والبحث حول الإرهاب[1]، وتسعى الجزائر إلى بناء علاقات متوازنة مع جميع دول جوارها الإقليمي وذلك من خلال الزيارات رفيعة المستوى المتبادلة حيث التركيز على ملفات التنمية في المناطق الحدودية ومنع المجموعات المسلحة من إستغلال الفقر وتدني الوضع المعيشي لهذه المناطق الحدودية ،ومتابعة الوضع الأمني بدقة ووضع الميكانيزمات والأليات المناسبة لمواجهة الأخطار الاتماثلية المستجدة خاصة بعد إعلان تحالف بين ثلاث تنظيمات هي كتيبة الصحراء التابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وكتيبة المرابطون وحركة أنصار الدين ،وإعلان إنشاء تنظيم مسلح جديد بإسم أنصار الإسلام بقيادة زعيم أنصار الدين إياد غالي[2]، زاد في تفاقم الوضع إنتشار السلاح الليبي بعد سقوط نظام القذافي في 2011 وهو ما إستغلته هذه الجماعات في خلال هشاشة الأنظمة الداخلية للدول الناشطة بها خاصة مالي بعد إنقلاب مارس 2012.

الجزائر وإضافة لدخولها في تعاون إقليمي مع دول جوارها وعلى جميع المستويات والمجالات لم تغفل كذلك على قوى دولية أخرى وإقليمية على غرار الإتحادالأوروبي والإهتمام المشترك معه في تجريب الإرهاب وضرورة تبادل الخبرات بين الطرفين وتقدم

---

[1]– خالد حساني،"الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب... الأطر والممارسات"، جريدة الشعب(26 مارس2016) .

[2]– حسين بلخيرات، "المقاربة الأمنية والإقليمية لمواجهة الإرهاب في الساحل الأمريكي... تحليل لعوامل الإختلال"،أطلع عليه بتاريخ:2017/05/02 AL JAZZERA NET

الطرف الجزائري بإقتراح يتضمن إقامة قواعد أمنية واضحة لتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية والمتاجرة بالمخدرات على إعتبار انها هي المنبع الرئيسي لتمويل الجماعات الإرهابية في الساحل.

وحرصت الجزائر في مختلف المحافل الإقليمية والدولية على التنبيه لمخاطر هذا الإبتزاز معتبرتا ذلك من أهم مصادر تميل الإرهاب والجريمة المنظمة لتطالب الجزائر أيضا الدول بالعمل على تجفيف منابع التنظيمات الإرهابية والإجرامية ،فعلى مستوى الهيئات الدولية أفضت الجهود الجزائرية في هذا الإطار إلى قرار الإتحاد الإفريقي في جويلية 2009 الذي دعا من خلاله المجتمع الدولي إلى دفع تجريم الفدية للجماعات الإرهابية وكذا اللائحة 1904 التي أقرها مجلس الأمن في 17 ديسمبر 2009 لتعليق الإجراءات التي تستهدف منع دفع الفدية للجماعات الإرهابية.

كما أفضت كذلك الجهود الجزائرية إلى قرار الندوة 16 لقمة دول عدم الإنحياز في أوت 2012 بإدانة الأعمال الإجرامية المتمثلة في إحتجاز الرهائن مرفوقة بطلب الفدية أو تنازلات سياسية وكذا المصادقة غلى مذكرة الجزائر حول أفضل الممارسات في مجال الوقاية من الإختطافات التي يقوم بها الإرهابيون مقابل دفع الفدية والحد من المزايا التي تترتب عنها إثر المنتدى الشامل ضد الإرهاب الذي نظم بالجزائر 2012،في نفس السياق صادق مجلس الأمن الدولي بالإجماع في جانفي 2014 على اللائحة رقم2133 التي تدين عمليات إختطاف وإحتجاز الرهائن والتي تقوم بها الجمعات الإرهابية مقابل فدية أو تنازلات سياسية وقد أشار مجلس الأمن في الفقرة 09 من اللائحة 2133 إلى إعتماد المنتدى العالمي مذكرة الجزائر بشأن الممارسات الجديدة المتعلقة بمنع عمليات الإختطاف التي يرتكبها الإرهابيون لطلب الفدية وحرمانهم من مكاسبها[1].

[1]–حسين بلخيرات، مرجع سابق.

وروجوعا للصعيد الإقليمي فبالنسبة لبعض دول المنطقة الساحلية فالتهديدات الأمنية مختلفة كمن حيث أن فعالية النشاط الإرهابي تختلف من دولة إلى أخرى حيث تعطى الأولوية للتركيز على مقاربة أمنية تقوم على إعطاء الأولوية للمفهوم المحلي بدل المقاربة الإقليمية حيث تعتبر دول أخرى ان هناك دوافع غير معلنة من الجزائر في تبنيها للمقاربة الأمنية الإقليمية تتمثل في إحدى جوانبها الأساسية للدفع بالعناصر الإرهابية إلى التحرك بين أكثر من دولة وتخفيف الضغط على الداخل الجزائري الذي كان وحده المستقطب لها مثلما هو الحال للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي التي كانت تنشط فقط داخل الحدود الجزائرية تحت مسمى الجماعة السلفية للدعوى والقتال وقبلها الجماعة الإسلامية المسلحة GIA، وأن اي إندماج فعلي لهذه الدول هو فتح جبهة للصراع مع هذه الجماعات ومعظم دول منطقة الساحل تحتفظ بعلاقات مستقرة ومتميزة مع فرنسا وتفسر المقاربة الأمنية الإقليمية التي تتبناها الجزائر على أنها تقع ضمن إطار ما يسمى بتطبيق إستراتيجية الترابط في إدارة العلاقات الجزائرية الفرنسية والتي لا تعرف مستوى معقول من الإستقرار فبالنسبة لهذه الدول إن المقاربة الإقليمية تتكشف في دوافعها الأساسية على رغبة الجزائر في تقديم نفسها بإعتبارها تمثيلا لمفهوم الدولة القائد في التكامل الأمني في منطقة الساحل.

وعلى هذا الأساس فإن المقاربة الجزائرية الأمنية لا تعبر في تقدير هذه الدول عن جهود إقليمية جدية لمواجهة النشاط الإرهابي في الساحل الإفريقي بقدر ما يتم إستعمالها كعامل للضغط في العلاقات الجزائرية الفرنسية وبالنسبة لهذه الدول دائما فإنه لا يمكن قبول إنتشار الطابع غير المستقر لهذه العلاقات إلى دول تعرف علاقات متميزة مع باريس .

كما تفسر هذه المقاربة أيضا بالنسبة إلى بعض دول المنطقة على وجود محطة مباشرة للجزائر في تطور علاقتها مع الو م أ والتي تتبنى مقاربة أمنية دولية ذات طابع تنسيقي

وإذا كانت الو م أ قد تراجعت عن تبني مقاربة أمنية دولية ذات طابع تدخلي من خلال التراجع عن عرض إنشاء قواعد عسكرية في المنطقة، وتحويلها إلى مقاربة أمنية ذات طابع تنسيقي أين كانت الجزائر من أكثر الدول معارضة لتطبيق المقاربة الأولى[1].

المبحث الثاني: الجهود الجزائرية في تسوية أزمة التوارق:

منذ بداية أزمة التوارق ووعيا بأخطار هذه الأزمة وتداعياتها سارعت الجزائر من خلال دورها الناشط في المجال الديبلوماسي وبحكم المكانة الجيوسياسية كأكبر دولة في المنطقة سارعت الجزائر لوضع استراتيجية شاملة في سبيل الوصول لحل توافقي بين فرقاء النزاع الناشب على حدود الجزائر وكرست لذلك جهود مضنية من خلال الزيارات الرفيعة المستوى المتبادلة مسار اللقاءات التفاوضية والوقوف في زاوية الحياد الإيجابي ورفض كل الحلول التي تتبنى لغة السلاح، ورغم المعوقات الإقليمية والدولية مضت الجزائر في الدفع بحلحلة الأزمة التوارقية بشكل سلمي.

خريطة توزيع سكان الطوارق

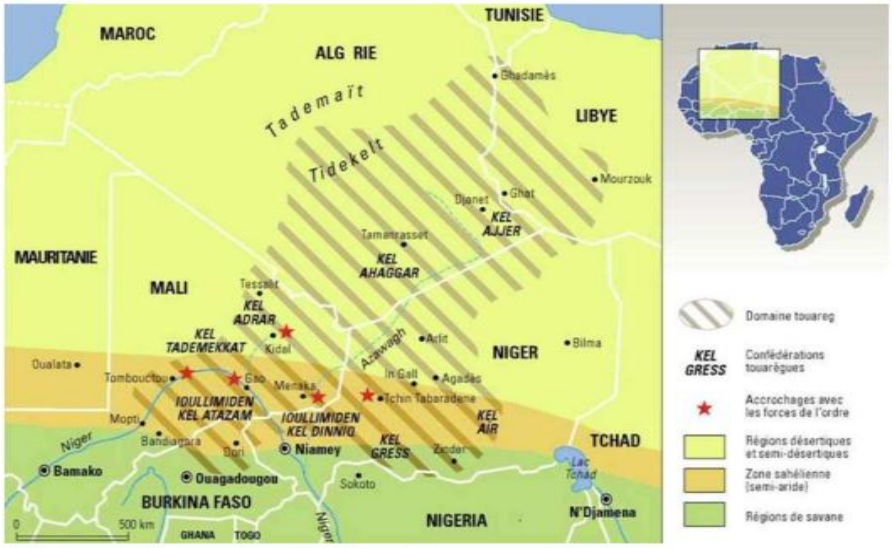

Source : philippe Rekacewicz , le conflict touareg,le monde diplomatique,avril .1995 , <<www.mond-diplomatique.fr/cartes/touaregs1995>>

[1]– عبد الودود بن دالية وعبد الرؤوف بلحسن، مرجع سابق، 117–118.

المطلب الأول: مسار النزاع وتداعياته.

إن الحديث عن نزاع التوارق في المنطقة الساحلية والبحث في جذوره الحقيقية يفرض علينا العودة للوراء قليلا لتناول الإطار التاريخي الذي يعتبر حسب بعض المؤرخين أن بدايته الأولى تعود لفترة الإستقلال للدول المعنية للقضية مالي والنيجر.

فبالإضافة لمالي والنيجر فليبيا والجزائر معنيتان بمتابعة تطورات النزاع عن قرب وبطريقة مباشرة كونه يحدث على حدود الدولتين وكذلك وجود التوارق ضمن التركيبة السكانية للبلدين وذلك ما يخلق لهما توجسات من إنتقال هذا النزاع لأراضيهما.

ومن المهم الإشارة إلى أنه يوجد ثلاث إتجاهات من الدراسات التي تحاول وضعفهم وإدراك صحيح لقضية التوارق في المنطقة، الإتجاه الأول يعتبرها قضية سياسية من صنع الحكومات المحلية لهذه البلدان والإتجاه الثاني يعتبرها قضية إثنية مع تأثيرات غياب العدالة الإجتماعية والتوزيعية ويتجه الإتجاه الثالث للجمع بين العوامل السياسية والإقتصادية والإجتماعية وحتى البيئية في ظاهرة التصحر والجفاف.[1]

ولهذا لا يمكن فهم قضية التوارق إلا بالغوص في التاريخ الإستعماري للمنطقة الذي عارضه التوارق وبقوة مثل محاولات التمرد في مناطق بمالي ورؤية اللإستعمار كشكل من أشكال الظلم والعبودية، وفي 1957 دخلت مناطق التوارق في نظام الحكم الذاتي الذي يشمل المناطق الصحراوية التي تمتد من الجنوب الجزائري إلى مالي والنيجر والتشاد وهي مناطق غنية بالثروات الطبيعية غير أن هذا المخطط أفشل من قادة التوارق آنذاك مثل محمد علي طاهر شيخ قبيلة تيليمزي، وفي هذه الأثناء كانت مطالب التوارق متجددة للإستقلال ووجدوا أنفسهم منقسمون بين النيجر ومالي، وبذلك كانت المطالبة بالإنفصال

[1]– شاكر ظريف، "البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات" (رسالة ماجستير، جامعة باتنة ، 2010) 45-46.

في أول تمرد في 1959 بمنطقة " آدغأفوراس" على التراب المالي والذي فشل عسكريا في 1964 وهذا وقد تدخلت فيه الجزائر والمغرب لمحاولة إحتوائه ومع مرور السنين وهدوء الأوضاع كانت ملامح الغضب واضحة على السكان ضد السلطات المركزية.[1]

وكانت سنة 1990 بداية التمرد الحقيقي في مناطق التوارق حسب الكثير من المؤرخين والذي من أهم دوافعه حسبهم تنامي مشاعر التمرد خصوصا بعد إرجاع الجزائر وعدد كبير منهم، حوالي (25000 لاجئ) وإرجاعهم لبلدهم مالي والنيجر، وكذلك إستفادة الكثير من التوارق من تكوين عسكري في ليبيا إثر هجرة الكثير منهم إليها بعد الجفاف الذي ضرب البلاد.

وكانت أول شرارة للتصادم بين الطرفين بعد الهجوم على مقر الدرك الوطني في "تشين تيبرادن" بمالي في ماي 1990 ومنذ ذلك الحين والصراع المسلح موجود بين الحكومة المحلية حكومة باماكو والتوارق المتمردين في صراع إمتد حوالي عشرة سنوات تطور فيها النزاع حتى توقيع بعض معاهدات السلام بوساطة دول إقليمية كليبيا والسنيغال وخاصة الجزائر بإتفاق تمنراست جانفي 1991 ثم إتفاقية تمنراست ثانية 1992.[(2)]

وكانت لأزمة التوارق كذلك تداعيات على دول المنطقة مثل الخلاف الذي حدث بين الجزائر وطرابلس حيث أتهمت الجزائر السلطات الليبية والفرنسية على تشجيع التوارق في مسعى إنشاء دولتهم الصحراء وبذلك ضرب الوحدة الترابية لدول المنطقة والتي أنعكست في غياب الجزائر عن مؤتمر طرابلس 1997 والتي حضرتها دول مجاورة

---

(1) –Keita modibo, « la résolution du conflit touareg au mali et au niger : note de recherche du GRIPISI », chaire raoul dandurand en études stratégiques et diplomatiques(juillet 2002) :8.

(2)– شاكر ظريف، مرجع سابق، 48–51.

للجزائر ما عدا موريطانيا، ورجوعا للأزمة التارقية فاتفاقات السلام لم تدم طويلا وذلك لعدم تلبيتها لجميع مطالب الأطراف وكذلك للتدخل الأجنبي الذي زاد في تفاقم القضية.[1]

وفي 2006 بعد الهجوم على موقع عسكري في "كيدال" و "مناكا" من طرف التحالف الديمقراطي للتغيير هذه الأحداث كلها كانت تدل على إندلاع تمرد آخر للتوارق ثم يعتقد عبد اللاي تيمبورة أن المنافسة الجزائرية الليبية لمراقبة شمال مالي تعتبر عنصر مهم في تطور القضية الترقية، هذه التطورات انتهت بتوقيع اتفاقية أخرى للسلام في الجزائر 2006 خصوصا مع تراجع التنافس الجزائري الليبي بعد نقل القنصلية الليبية من باماكووما لبث وأن سقط إتفاق 2006 برجوع أعمال العنف بعدها وإعلان حالة الطوارئ في 24 أوت 2007[2]، وبذلت الجزائر الدولة المحورية الكبرى في المنطقة جهود دبلوماسية كبيرة في سبيل حل أعقد وأطول النزاعات الصحراوية، وتعتبر أزمة التوارق وتطورها على مر السنوات من إفرازات ضعف بناء الدول وهشاشة المؤسسات الداخلية والذي ساهم فيه التاريخ الإستعماري في المنطقة، والذي زاد في تفاقمه إنقلاب 22 مارس 2012 من طرف المجلس العسكري، لكن الجهود الدبلوماسية الجزائرية حالت دون إستمرار النزاع وذلك بتوقيع 24 ماي 2014 على إتفاق وقف إطلاق النار تبعه إتفاق سلام شامل بين حكومة باماكو مع ثلاث حركات أزاودية أشرف عليها وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة والذي وصف فيه الإتفاق بأنه نقلة نوعية في مسار المفاوضات بين الفرقاء في مالي.[3]

---

[1]– الحاج ولد ابراهيم، " أزمة شمال مالي...إنفجار الداخل وتداعيات الإقليم"، أطلع عليه بتاريخ 2017/03/28 www.aljazeera.net

[2]– عبد الجليل زيد المرمون، الإنقلاب العسكري في مالي، جريدة الرياض 15985 (30 مارس 2012).

[3]– عثمان لحياتي، " الجزائر... التوقيع على إتفاق سلام شامل في مالي"، أطلع عليه بتاريخ 2017/03/29، www.alarabiya.net.

المطلب الثاني: تقريب وجهات النظر للأطراف المتنازعة

سعت الجزائر وفق إستراتيجية محكمة ومنذ السنوات الأولى لبداية تمرد الطوارق على السلطات المركزية في كل من مالي والنيجر إلى إيجاد حل سلمي للأزمة من خلال محورين يتقدمها الحل السلمي الداخلي منا دون أي تدخل أجنبي وتركيز الجزائر على الحوار المباشر مع جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة مع العلم أن الطوارق يمثلون أحد مكونات المجتمع الجزائري والمنتشرين بصفة خاصة في المناطق الصحراوية الجزائرية في الهقار وجانت وتمنراست وأدرار، فهذا بالضرورة يعني أي إثارة للطوارق المنتشرين عبر منطقة الساحل والصحراء الكبرى من شأنه أن يثير ويحرض طوارق الجزائر.

– وكانت المجهودات الدبلوماسية للجزائر ومنذ السنوات الأولى لبديلة الأزمة منصبه على إحتواء ما وعدم انتشارها فالأمن القومي للجزائر مرتبط بأمن المنطقة الصحراوية .

– وزادت الوضعية الإقتصادية والإجتماعية للسكان الطوارق من حالة الاحتقان والتذمر ضد السلطات الحاكمة وهو ما ظهر في الحركة الكبيرة للهجرة نحو المدن الكبرى مثل تمبكتو ونيامي وبداية تعال المطالب الانفصالية من بعض قادة الطوارق مثل مانودياك وذلك بدعم خارجي ليبي ما شأنه ان يعدد الأمن القومي للجزائر[1].

– ترجمت المساعي الدبلوماسية الجزائر لحلحلة التوتر بعقد أول رقمه رباعية من الجزائر، ليبيا، النيجر ومالي بجانت 1990 حيثا أكدت الأطراف المشاركة على وقف الهجمات من الطرفين والدفع بالنتيجة في المنطقة، و تشكيل لجنة منا وزراء الداخلية للدول المعنية تعمل على إعادة إدماج السكان الطوارق مع احترام الوحدة الترابية للدول المنطقة وأحترام مبادئ الوحدة الإفريقية.

[1]– شاكر ظريف، مرجع سابق، 53

– ودفعت التطورات المتزايدة للقضية الشرقية إلى تكثيف الجزائر لجهودها لدعم الأوضاع بالمنطقة تروج ذلك بلقاء نوفمبر 1993 الذي حث الدول المشاركة غلى زيادة التعاون والتنسيق الأمني والاقتصادية ومواجهة التهديدات والتحريات المشتركة [1] وكان قبل ذلك تمنراست الأولى 1991 والثانية سند بعدها

اتفاقية تمنراست الأولى:

– وقف الهجمات من الطرفيين.

– سحب القوات الحكومية من منطقة تمبكتو وكيدال والعمل على منح المنطقتين حكما ذاتيا إضافة لتخصيص جزء من الدخل لتنمية المنطقتين.

– ولكن تلك الاتفاقية لم تأخذ بجدية كافية من قبل الحكومة الحالية حيث أن السلطات أمتنعت نحن نشر بنود اتفاقية في الجريدة الرسمية للدولة[2]

اتفاقية تمنراست الثانية:

– جاءت هذه الإتفاقية مباشرة بعد تولي الرئيس عمر كوناري قيادة مالي بعد انتخابا رسمية قرر رئيسا إنهاء الحرب والدخول في حوار غير مشروط مع الطوارق في لقاء تمنراست لكن دون الحديث عن الانفصال في أفريل 1992 وقعت الاتفاقية والتي نص على:

– حصول إقليم الشمال على استقلال ذاتي محدود

– تخصيص نسبة مالية معينة من الميزانية العامة لتنمية المنطقة

(1)– علي عشوي، "سيادة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي" (رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر، 1997)، 87.

(2)– عمر شلغيم، " سياسيات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحريات الإقليمية" (مداخلة بعنوان رهانات لدفاع الوطني في بيئة التهديدات المستدامة)، جامعة ورقلة، ،22.

– حل الجيش الأزوادي وإدماج جزء من مقاتليه في الجيش الوطني والجزء الأخر الحياة المدنية والسياسية [1]

– ويجمع المراقبون للوضع في المنطقة الساحلية على نجاح الجزائر في الخروج بحلول سلمية خصوصا في النيجر حيث أشرفت الجزائر على محادثات السلام منا خلال 3 مراحل رئيسية.

لقاء أكتوبر 1997 ثم لقائي نوفمبر من نفس السنة انتهت ببرتوكول ينهي حالة التوتر بالنيجر وذلك باطلاق الأسري ووقف إطلاق النار.

– ولكن مع التطورات أللاحقة التي شهدها نزاع الطوارق في بعد في شمال مالي وبالنظر لوزن الجزائر ودورها التاريخي كوسيط مهم في حل الأزمات بالمنطقة جعلها محل طلب للعودة والإشراف على مفاوضات السلام خاصة بعد تمرد حركة التحالف الديمقراطي للتغيير ماي 2006 والتي انتهت وبوساطة جزائرية بإشراف شخصي للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة والتي يعتبر نجاح دبلوماسي جزائري يعد نجاح الوساطة بين إرتريا إثيوبيا قبل ذلك في سنة 2000.[2]

– وتبدل الجزائر جهود مضنية لاحتواء الأوضاع التي ما تنفك أن تهدأ حتى ان تشتعل مما جديد حيث تعقد الكثير اللقاءات وتبادل الزيارات ومن ذلك زيارة وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي سنة 2007 لباماكو للبحث في إنقاذ عملية السلام الموقعة في الجزائر سنة 2006 وفي نفس السياق تصر الجزائر دائما وتلح على حكومة مالي في الإسراع بتنفيذ المشاريع التنموية على المستوى الإقتصادية والإجتماعي لتنمية مناطق الشمال، ويعد الشق المتعلق بدفع المسار التنموي من أهم بنود اتفاق الجزائر.

---

[1]– سعاد لهراوة، مرجع سابق، 33.

[2]– شاكر ظريف، مرجع سابق، 56–57.

ترفض الجزائر في كل مواقفها التدخل العسكري وهذا تخوفا من تنامي الحركات المتطرفة وتمددها ما سيورط الجزائر في مأزق أمني بمفهوم الطرح الواقعي

– وانتهجت الجزائر ثلاث مسارات لمحاولة وقف تداعيات أزمة شمال مالي، المسار السياسي عبر عدة لقاءات ودعوى الاحتواء كل أشكال الفكر التطرف ونشر التوجهات الفكرية المعتدلة من خلال الصوفي والمالكي وإنشاء رابطة أئمة الساحل كدبلوماسية روحية وكذلك مسار أمني من خلال إجراءات عسكرية وأمنية تحول دون تسلل الجماعات المسلحة.[1]

– ولكن مع هذا الجهد الدبلوماسي الكبير للدولة الجزائرية في سبيل حل أعقد الأزمات في المنطقة إلا أنه لم يمنع من تواصل التوتر والدي ازداد تفاقما إثر انقلاب مارس 2012 ضد الرئيس تومان توري من طرف المجلس العسكري والدي أدخل في البلاد في حالة من الفوضى و لاستقرار والتي زادتها التدخلات الأجنبية عن طريق فرنسا تعقيدا ووقوعها في فترة تميزت بكثير التغيرات والتحولات الإقليمية أهمها الحراك العربي وما ينتج عند من حالة فوضى وانتشار السلاح أستدعى تدخل الجزائر مرة أخرى في محاولة جمع الفرقاء وإرجاء الشرعية والتي انقسمت بإمضاء إتفاق السلم واكما لحد في 15 ماي 2015 كرست نجاح الوساطة الجزائرية.[2]

– وأرتكزت المقاربة الجزائرية على آليات مختلفة راعت من خلالها جميع المشاكل التي من شأنها التمديد في عمر الأزمة بالمنطقة، والتي يمكن تصنيفها إلى آليات سياسة ودبلوماسية وأمنية إضافة للمقاربة التنموية المبنية على الآليات الإجتماعية والإقتصادية.

---

[1]– محمد الأمين بن عائشة،" الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي: بين الإستمرارية والتغير"، مجلة الحرية للعلوم السياسية، 47–48 (2015) 108–109.

[2]– حكيم غريب في حوار مع أمال مرابطي،" أتفاق الجزائر محطة حاسمة لاستقرار مالي "، جريدة الشعب (19 . 04– 2016).

أ/ الآليات الأمنية الدبلوماسية والسياسية

الجهود السياسية للجزائر وإستراتجية العامل الدبلوماسية متوافقة مع ثوابتها ومسارها الدستورية من خلال عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول إضافة للخبرة المكتسبة في التعامل مع الإرهاب ومن أهم الجهود التي يمكن ذكرها

– تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية نظير الإفراج عن الرهائن المختطفين والتي كسبت فيها الجزائر تأييد دول الإتحاد الإفريقي في قمة سرت الليبية في 2009

– الإتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب 1999

– أجتماع رفيع المستوى لحكومات دول الإتحاد الإفريقي بشأن مكافحة الجريمة المنظمة و ظاهرة الإرهاب في الجزائر 2002 ثم إنشاء الحركة الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب 2004

– ندوة الجزائر حول الأمن والإستمرار في الساحل 2010

– ندوة الجزائر الدولة حول الشراكة والأمن والتنمية في 2011

– المنتدى العالي لمكافحة الإرهاب 2011 على هامش بالجمعية العامة للأمر المتحدة.

– إتفاق تمنراست 2009 لمأسسة العمال الأمني.

– كل هذه الجهود السياسية والدبلوماسية للجزائر في إطار العمل على إيجاد بيئة إقليمية وجهوية مستقرة ومتوافقة في نفس الوقت مع المبادئ العامة للسياسية الخارجية[1].

[1]–عربي بومدين و فوزية قاسي، مرجع سابق، 137.

ب/ الأليات الإقتصادية والإجتماعية(المقاربة التنموية):

سعت الجزائر جاهدة لتعزيز الأطر الإقتصادية والإجتماعية في مقارنة أمنية شاملة وهي عبارة عن إستراتيجية أستباقية لمنع وقوع الأزمات حيث يرى وزير الخارجية الجزائر السابق مراد مدلسي أن حل مشاكل المنطقة يمكن من خلال تحقيق استقرار حالة السكان التي تحتاج إلى ظروف معيشية أمنة ولائقة.

– فالتطرف والإرهاب الموجودان في الساحل من أهم الأسباب التي جعلت هذه الظواهر تنشر تتغلغل هي أضعفت البنية الداخلية وانتشار الفقر والحرمان المادي التي تعالج أولا.

المطلب الثالث: العراقيل والتحديات التي واجهت المساعي الجزائرية

– يجمع الكثير من المراقبون للوضع في منطقة الساحل على الدور المحوري و المهم الذي تلعبه الجزائر للتوسط بين جميع الفرقاء في سبيل إيجاد حلول سلمية، لكن لا يمنع هدا من وجود محاولات لضرب هذه الوساطة من جهات إقليمية أو دولية التي رأت أن استمرار التوتر هو استمرار لمصالحها، فالمستعمر السابق(فرنسا التي حاولت سابقا فصل الصحراء عن الشمال الإفريقي تحاول ومرارا تقسيم بما يخدم نفودها ومصالحها الحيوية وتوريط أكبر عدد ممكن من الدول في هذه الأزمة للحيلولة دون التدخل الجزائري.

– فالسياسية الفرنسية التي على التدخل العسكري المباشر كما حصل في مالي وكوت ديفوار وإفريقيا الوسطى لإظهار أن المنطقة وكما كانتا هي تبقي من المجال الحيوي لباريس، خاص في ظال التنافس الدولي حول المنطقة التي تحتوي على ثروات هامة ففي ما يتعلق بالاستثمارات الفرنسية في الطاقة فهي مثلا تحتكر استغلال اليورانيوم بالنيجر والذي يمثل مصدر أساس في برنامجها النووي الذي يعتبر من مسائل الأمن القومي في فرنسا، هذه الأمثلة وأخرى تبين أن السياسة الفرنسية لا يهمها أمن واستقرار المنطقة بقدر

ما يهمها خدمة مصالحها[1] ونفس الشيء للوأم التي تتعدد مشاريعها في المنطقة والتي تروج لها دائما خاصة فيها يتعلق بنشر الديمقراطية ومكافحة الإرهاب من خلال لعدة برامج أهمها الأفريكوم2007 التي هي الأخرى مشاريع خلفياتها بحث عن أهداف إستراتيجية وإقتصادية كتحقيق الأمن الطاقوي الأمريكي خاصة بعد الاكتشافات الهامة في خليج غانا المجاور لجنوب الساحل الإفريقي إضافة لمواجهة التواجد الصيني المتزايد في الساحل[2]

ثم هناك ليبيا الطرف الإقليمي (ليبيا ما قبل 2011) والتي كانت تعتبر الدور الجزائري في تسير ملف الطوارق تهديدا للدور التاريخي التي كانتا من المفروض أن تلعبه طرابلس من خلال فكرة " الولايات المتحدة الإفريقية " للزعيم السابق معمر القذافي".

– والتكلم عن هذا المشروع يعطي للحدود بعدا دوليا وهدد المنطقة ككل بالدخول في أزمة حقيقة فهو يمس الوحدة الترابية لكل دول المنطقة ومنها الجزائر، والتجربة الليبية في المنطقة كانت في الكثير من المرات مزعزعة لاستقرار هذه الدول ظهر ذلك من خلال إنشاء الجبهة الشعبية لتحرير الصحراء العربية الوسطى 1979–1981 تمتدها تونس إلى شواطئ الأطلسي بموريتانيا شاملة التراب الجزائري كتهديد واضح لسيادة ووحدة الجزائر.

وأرادت المغرب استغلال القضية التارقية من أجل ابتزاز الجزائر ودفعها للتراجع في موقفها المساند لجبهة البوليساريو في الصحراء ضد الاحتلال الغربي.

---

[1]– عربي بومدين و فوزية قاسي، مرجع سابق، 133.

[2]– السيد علي أبوفرحة،" تشوهات الواقع الإفريقي تداعيات استيراد الدولة وأستمرار القبيلة"، أطلع بتاريخ www.qiraatafricain.com،2007/04/03 .

من خلال تصريحات للملك الغربي السابق الحسن الثاني" إذا واصلت الجزائر دعمها لإنشاء دولة صحراوية في المغرب فلا أرى مانعا دعم الطوارق ودعمهم للمطالبة باستقلالهم.

إذن فالوساطة الجزائرية واجهتها عدة عقبات خارجية كانت مهددة حتى لأمنها القومي ووحدتها الترابية خاصة مع المشاكل الداخلية في فترة التسعينات لكن التطورات التي شهد ما نزاع الطوارق نظر للدور السابق الذي لعبة الجزائر وموقعها كدولة محورية في المنطقة جعلها دائما محل طلب للتوسط وإحياء مفاوضات السلام بين الطوارق والسلطات المركزية في باماكو ونيامي.[1]

المبحث الثالث: دور الجزائر في حل النزاع الإرتري الإثيوبي:(انموذج في تسوية النزاعات البينية)

تشكل منطقة الساحل الإفريقي وعبر مختلف أقاليميه من المحيط الأطلسي إلى حدود البحر أرحم تشكل أهم المجالات الجيوسياسية التي تثير اهتمام السياسية الجزائرية على غرار الكثير من القوى الدولة والإقليمية الأخرى، ولعبت الجزائر الكثير من الأدوار في عدة مسائل متعلقة بالأمن والسلم بالمنطقة حيث يبرز هذا الدور في وساطتها بين ارتريا وإثيوبيا في النزاع الناشب بينهما نهاية التسعينات فإعتبار مبدأ حفظ الأمن والسلم الدوليين أهم المبادئ التي تحكم المجتمع الدولي والجزائر هي عضو في هذا المجتمع الدولي فقد سعت جاهدة لأجل إيجاد حل سلمي للنزاعات والأزمات على المستوى الدولي وخاصة في حوراها الإقليمي وهو ما برز في الدور الجزائري لإيجاد التوافق بين إرتريا وإثيوبيا في الأزمة القائمة بينهما ثم فرصة للجزائر للخروج من عزلتها الداخلية التي

[1]– شاكر ظريف، مرجع سابق، 55–57.

فرضيتها أزمتها الداخلية في التسعينات وذلك بإعادة المكانة الخارجية ونقلها على الساحة الدولة.

*** الخريطة رقم (2) تبين الموقع الجغرافي لكل من إثيوبيا وإرتريا.**

المصدر: Liberary of Congres-Fedral Reserch Division, COUNTRY PROFILE: ETHIOPIA. April. 2005, p04.

المطلب الأول: النزاع الإرتري الإثيوبي إشكالية الوجود وصراع الوجود

يعد النزاع الإرتري الأثيوبي ما أهم الصراعات التي تطورت إلى حرب شاملة بمفهومها التقليدي والتي خلفت ورائها خسائر بشرية كبيرة ، ورجوعا لجذور هذا الصراع فقد ظهرت ارتريا كدولة مستقلة بذاتها بعد إن كانت تابعة لإثيوبيا وهي فترة استعمارية ولدت مشاعر من الاحتقان والغضب من ألارتريين اتجاه إثيوبيا .

ففي سنة 1930 أصبح هيلا سلاسي إمبراطورا لإثيوبيا التي انضمت لعصبة الأمم في السنة التالية ، وفي سنة 1936 غزت ايطاليا إثيوبيا ونفي الإمبراطور هيلا

سلاسي إلى بريطانيا ، ورغم إن ارتريا وإثيوبيا كانت مرتبطتان باتحاد فدرالي 1952 لكن إثيوبيا فسخت هذا الاتفاق وأعلنت عن ضمها لإرتريا في 1964 والتي قابلتها ارتريا بثورة مسلحة لنيل استقلالها واسترجاع سيادتها وعلى الرغم من التحديات التي واجهها الثوار الارتريون وعلى وجه الخصوص الانقسامات داخل فصائل المقاومة وعلى الرغم من قساوة وشدة الحملات المتلاحقة التي كانت تشنها القوات الإثيوبية العسكرية ضدها .

لكنها واصلت تصديها حتى انهيار نظام منجستو الديا جاء بعد تحول إثيوبيا إلى النظام الماركسي الجمهوري الذي دعمه السوفيات لكن مع انهيار المنظومة الشيوعية سقط معها النظام الماركسي للبلاد ، وحينئذ سيطر تحالف فصائل الثوار المناوئين لنظام منجستو وبقيادة مليس زينانوي على أديس ابابا .

وسيطرت جبهة التحرير للشعب الارتري على العاصمة اسمرة عاصمة ارتريا بقيادة اسياس أفورقي وبدعم أمريكي وتم الإعداد لمشروع الاستفتاء سنة 1993 والدي كان وبنسبة كبيرة لصالح استقلال ارتريا عن الدولة الإثيوبية والتي اعترفت في أديس أبابا بسيادة ارتريا واستقلالها ، وهو اعتراف لقي رفض كبير لدى المعارضة الإثيوبية التي رأت إن هذا الاستقلال بمثابة هزيمة لبلادها وهي التي لم تحقق إي مكاسب ميدانية.

ورغم تلك العلاقة الودية الكبيرة التي جمعت رئيس الوزراء الإثيوبي ميليس زيناني والرئيس الارتريي اسياس إفريقي والدان رتبا العملية الاستفتاء ودخلا في عملية التعاون على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية وغيرها إلا إن الخلافات ما فتئت إلى وان عادت من جديد حيث طالبت ارتريا بترسيم حدودها مثلما خطط له الاستعمار الايطالي من قبل خاصة في وجود مناطق تضم امتدادات سكانية للشعب ارتريا في إثيوبيا وهي القومية التجارية ما جعل إثيوبيا تنشر خرائط في 1997 تظهر تبعيتها لها. وساهم الموقع

الجغرافي لإثيوبيا لذلك في تجديد التوتر الحاصل خاصة بافتقادها لمنافد بحرية على أراضيها[1].

ومن أهم العوامل التي جددت الصراع مرة أخرى هي إصدار ارتريا لعملتها الجديدة (ناكفا) لتحل محل العملة الإثيوبية القديمة (البر) وهو ما خلق مشاكل اقتصادية في علاقة البلدين خاصة مع إقدام إثيوبيا على توقيف استعمال الموانئ الارترية وتحولها نحو موانئ جيبوتي الدولة المجاورة مما حرم ارتريا من مداخيل الشحن والجمركة فضلا عن مشاكل أخرى على غرار مطالبة شركة الطيران الإثيوبية أسمرة بتسديد ديونها العالقة ومشاكل تجارية أخرى وليست الأسباب اقتصادية وحدها هي التي أحدثت هذا الشرخ في العلاقات فكلتا الدولتين تسعى لتقديم نفسها كفاعل إقليمي حيوي فالسعي الاثيوبي يأتي من منطلق الميراث الذي تحوزه إثيوبيا في العلاقات الإقليمية والدولة وتراثها التاريخي كإحدى أقدم الدول الإفريقية.

ومقابل ذلك تطرح إرتريا نفسها ما منطلق أهمية موقعها الجغرافي والإستراتيجي وقوة جيشها الذي كان يعد من أهم الجيوش تنظمينا وكفاءة[2] وفجأة وبدون مقدمات واضحة أشتعلت الحرب بين الدولتين لتصل بسرعة إلى مستوى حرب شاملة اشتركت فيها القوات الجوية والبرية وأمتدت أثارها حتى الأهداف المدنية.

وكان السبب جعلنا هو النزاع على المثلث الحدودي بادمي شيرارو وهو سبب ظاهري وراءه الكثير من الأسباب والدوافع الكامنة وقد زاد في تفاقم هذا النزاع مثله مثل الكثير من النزاعات في العالم الثالث هو انتهاء الحرب الباردة واختفاء الاتحاد السوفياتي وبذلك وجود اختلال في موازين العلاقات الدولية غير انه لم يحدث ان تحولت نزاعات

---

[1]– طه حميد حسين العنكبي، " تطورات الصراع الإرتري الإثيوبي ومواقف القوى والمنظمات الإقليمية الدولة"، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية 1–2 (2010) :55–56.

[2]– مرجع نفسه، 59–60.

إلى حرب شاملة إلا في هذه الحالة خاصة أن الأزمة بدأها الطرف الأضعف عسكريا وهي إرتريا التي لا يزيد تعداد جيشها العسكري عن 35000 جندي مقابل 130000جندي إثيوبي حيث تصدرت أخبار الحرب بين البلدين نشرات الأخبار في اجهزة الإعلام العالمية ماي 1998،[1]عندما قامت القوات الإرترية بغزو منطقة "بادمي" الحدودية والتي كانت حتى ذلك الوقت تحت الإدارة الإثيوبية، وعلى الرغم من الاختلاف في رواية كل طرف عن السبب الحقيقي الذي عجل باندلاع للحرب إلا أن ذلك لم يمنع من استمرارها على جولات متتالية بداء بماي 1998 الثانية في فيفري 1999 ماي 2000 ولم تكن الفترات التي اعقبت كل جولة الاقتراب هدنة ألتقط فيها الطرفات أنفاسها أستعاد الجولة جديدة من الحرب ولعل الأدهى أن الدولتين فقدتا الالاف من الأرواح في وقت كان كل منها يحتاج لهذه القوى الفتية لإعادة بناء ما دمرته الحرب التحريرية، حيث تقول إحصائية أن الذين فقدوا سبب الحرب الثانية مع إثيوبيا بلغ 19 ألف قتيل إضافة الآثار اجتماعية والاقتصادية الباهظة حيث تقدر الأمم المتحدة أن نصف الشعب الارتري يعيش بفضل المساعدات الإنسانية كما أن الحرب أدتا إلى تشريد مئات الآلاف من المواطنين الإرتريين نحو السودان وجيبوتي و اليمن وغيرها[2]

المطلب الثاني: محاولات الوساطة الإقليمية والدولية

نظر الأهمية الجيو إستراتيجية التي تتمتع بما دولتي إرتريا وإثيوبيا حيث تمثل مدخلا إفريقيا الشرقي ومع النزاع بين الطرفيين ظهرت الكثير من المواقف الإقليمية والدولية المتشابكة حول مصالحها بالمنطقة ومن ذلك نذكر:

---

[1]– طه المجدوب، أزمة القرن الافريقي والصراع الارتري الإثيوبي: جدور الصراع وأسبابه الكامنة"، جريدة الأهرام 40809 (30أوت 1998).

[2]– محجوب الباشا، الإخوة الأعداء: الحرب الإرترية الإثيوبة 1998– 2008 (السودان : المركز العلمي للدراسات الإفريقية 2009) 66–68–72.

المبادرة الأمريكية الرواندية:

عند نشوب القتال في ماي 1998 سعى الجنايات الإثيوبي والإرتري إلى البحث عن وسطاء يعملون من أجل تخفيف التوتر بينها، وقد تفاعل مع هذه الدعوة كل من سوزان رايس مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية و بول كاغامي الرئيس الرواندي في تلك الفترة ، وبعد عدة جولات مراطونية أعلن الوسطاء في 3 جوان 1998 من العاصمة الإثيوبية أديس أبابا عن توصيات وقرارات لإيجاد حل سلمي، وجوعا لهذه الأفكار التي أصبحت فيما بعد أساسا لكل المحاولات التي بذلت من اجل تحقيق السلم، وقد توصل الموقف الأمريكي إلى تعيين مندوب جديد إلى الولايات المتحدة الأمريكية كسفير مخول من الرئيس كلينتون ليقدم تقريره فورا وأعلنت إثيوبيا ترحيبها بالمبادرة الأمريكية الرواندية إما ارتريا فقد أبدت تحفظاتها عليها وذلك لتفاجئها بإعلان المشروع في الوقت الذي تستشر حول بنوده خاصة و ان هناك العديد من النقاط التي تحتاج للتوضيح، وان الوسطاء قد استعجلوا بعض الشيء وتجاوزوا صلاحيتهم اذ إن الفهم الارتري للصحة أنها كانت تسهيلي فقط لجمع الطرفين حول مائدة المفاوضات.

فبالرغم من إعلان إثيوبيا عن موافقتها التامة على المقترح فان ارتريا استقبلت الموافقة الإثيوبية بالكثير من الشك وأعربت عن عدم ثقتها في النوايا الإثيوبية وكانت التحفظات الارترية العديدة على هذه المبادرة سببا في إجهاضها.

الموقف الاممي: طالبت الأمم المتحدة من خلال بيان صدر في 5 جوان 1998 بالوقف الفوري للإطلاق النار بين الطرفين المتنازعين ومهددا باستخدام القوت المسلحة وداعيا في نفس الوقت ومنددا باستخدام الوسائل المسلحة في فض النزاع وعلى غرار موقفها من المبادرات السابقة رفضت ارتريا وساطة الأمم المتحدة التي اعتبرتها مجرد إضاعة للوقت عكس الموقف الإثيوبي المرحب بالوساطة الأممية.

الموقف الافريقي: تبنت هذه المبادرة منظمة الوحدة الإفريقية أنداك التسمية القديمة لمنظمة الاتحاد الإفريقي حاليا وهي المبادرة التي سعت جاهدة لتحقيق السلام بالمنظمة وهذا الذي ظهر بعد قمة وغادوغو في بوركينافاسو 1998 غير إن هذه المبادرة قامت في الحقيقة على النقاط التي احتوتها المبادرة الأمريكية الرواندية كما إن الاتصالات مع الجانبين لم تقتصر فقط على الزعماء الأفارقة بل إن البعوث الأمريكي انطونيو ليك لعب دور كبير في تليين المواقف مع المبعوث الدولي محمد سحنون ولم تكن ارتريا تثق في منظمة الوحدة الإفريقية وأمانتها العامة وقد أبدت في الكثير من الأوقات خلال اضطلاع المنظمة بعملية السلام عن خيبة أملها في الأسلوب الذي كانت تدار به العملية حيث هبت أسمرة إلى حد اتهام الأمانة العامة للمنظمة بالتبعية للولايات المتحدة الأمريكية وعدم وقوفها مع الشعوب الإفريقية المظلومة حتى انتقال الدولة الجديدة لمنظمة الوحدة الإفريقية للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة والتي انعقدت فيها القمة في شهر جويلية 1999 وهو ما شكل مدعاة للتفاؤل في الأوساط الدبلوماسية الإفريقية وهذ لما يملكه الرئيس بوتفليقة من وزن وقيمة تاريخية وخبرته الثابت في شؤون القارة.[1]

دور الأطراف الإقليمية: إلى جانب مواقف المنظمات الدولية والإقليمية والقوى الدولية الكبرى شكل النزاع الإثيوبي والارتري محور اهتمام وترقب المحيط الإقليمي لهاتين الدولتين من خلال عدة مواقف متباينة بين هذه الدول في نظرتها للازمة بين أسمرة وأديس أبابا فأكبر دولة السودان والذي يملك الكثير من التداخلات السكانية مع الدولتين كانت علاقته بإثيوبيا تشهد تحسنا ملحوظا خاصة مع توقيع عدة اتفاقيات في مختلف المجالات لكن هذا لا يمنع من وجود توترات بين الدولتين خاصة بعد محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في أديس أبابا اتهام السودان بذلك إما بالنسبة لإرتريا فعلى الرغم من الدعم الكبير الديمقراطي السوداني للثوار الارتريين في مرحلة المقاومة حتى نيل

[1]– محجوب الباشا، مرجع سابق، 98–100.

الاستقلال إلى إن العلاقات بين البلدين شهدت مرحلة فتور وبرودة خاصة بعد الاتهامات المتبادلة بدعم المعارضة داخل البلدين ورغم إن الخرطوم حاولت مرارا جمع شمل حركات الحرب الارترية سابقا فقامت بعدة محاولات في سبيل ذلك: والدور السوداني في النزاع الارتري الإثيوبي هو دور تأثير وتأثر ولو انه تام في إعطاء الفرصة لإمكانية لعب دور إقليمي وفي موقف أخر اليمن المبدأ الأسيوي الذي يفصله عن ارتريا البحر الأحمر وهو يملك علاقات جيدة بالاثيوبيا لا سميا على المستوى الأمني عكس العلاقات مع ارتريا التي سجلت توترات عديدة ومن ذلك ما حصل بعد احتلال ارتريا لجزر حنيش اليمنية والتي افقدت الثقة بين ارتريا واليمن خصوصا تخوف اليمن من العلاقات المتنامية لإرتريا مع إسرائيل وإمكانية قبولها بإقامة قواعد أمريكية بأراضيها.

كذلك في المواقف الإقليمية وعلاقات دول الجوار بطرفي النزاع[1]. يظهر الطرح الجيبوتي من خلال رئيسها حسن جواليد في ماي 1998 والذي كان يرأس دورة منظمة حكومات شرق افريقيا ومكافحة التصحر التي تضم الطرفين المتصارعين وذلك لمحاولة احتواء الموقف بينهما ، ولكن هذا لم يشفع لجيبوتي باتهامها من قبل ارتريا بالانحياز لإثيوبيا وبذلك فشلت محاولات حل الأزمة من قبل جيبوتي.

ويظهر الصومال كبلد مجاور اخر وهو الذي يعد حلقة أساسية في هذا الصراع فهو البلد الذي يفتقد لحكومة رسمية منذ سنة 1991 هو الموجود بين سندان حكومة مؤقتة ضعيفة تدعمها إثيوبيا وبين مطرقة المحاكم الإسلامية القوية التي بسطت هيمنتها على العاصمة الصومالية مقديشيو وتتهم إثيوبيا بالتدخل في شؤون الصومال الداخلية وتتلق بدورها دعما من قبل ارتريا ورئيسها افورقي المسيحي الديانة لذا فالتدخل الإثيوبي في الصومال كان بحجة مطاردة نحوى المحاكم الإسلامية التي تعد بمثابة تهديد لأمنها

[1]– طه حميد العنكبي، مرجع سابق، 73–74.

وسيادتها وهو ما استغله ارتريا لكي تقدم أقصى ما يمكن تقديمه للمحاكم الإسلامية لمواجهة القوات الإثيوبية.

إلى جانب هذه المواقف الإقليمية لدول الجوار برزت كذلك مواقف دولية لقوى كبرى على غرار الاتحاد الاوروبي الذي اصدر وزراء خارجية بيانا في 8 جوان 1998 ادانو في اللجوء إلى الوسائل العسكرية لحل الصراع ، كما دعا البيان لوقف القتال والدخول منظماتنا لتوصل لحلول سليمة للنزاع ، وفي هذا الصدد سعت ايطاليا في جهود الوساطة بين الجانبين المتنازعين في ذلك الوقت ، وفي 16 جوان 1998 أعرب زعماء الاتحاد الأوروبي تلبيهم للمبادرة الأمريكية الرواندية في سبيل إنهاء الصراع بين البلدين.

ولا يمكن التغافل أيضا عن الدور الإسرائيلي ألاعب الأساسي في إثيوبيا وارتريا على سواء بفضل تنامي علاقتها مع الدولتين بشكل كبير لذا إن إسرائيل رفضت بالتوافق مع الرؤى الغربية استقلال وإنفصال ارتريا وثم بدئت تعمل على التكيف مع استقلال واقع محال لإرتريا وبالأعداد لإرتريا المستقلة تحت قيادة ترفض كل شعارات ومحاولات التقرب مع العمق العربي وهو ما ظهر فعليا في زيارة الرئيس الارتري أساسي فورقي لإسرائيل كأول محطة خارجية له بعد استقلال بلاده[1].

المطلب الثالث: الوساطة الجزائرية بين فرقاء الأزمة

منذ اندلاع الحرب الإثيوبية الارترية كانت مساعي الجهود الدولية متعددة قصد الوصول إلى حل سلمي يرضي الطرفين وتبرز هذه الجهود في وساطتها بين البلدين المتنازعين في المفاوضات غير المباشرة التي أشرفت عليها الجزائر والتي انضمت باتفاق السلام بين الطرفين فالبنسبة للدور الجزائري في المفاوضات المباشرة كانت متاحة إمام

[1]– مجموعة من باحيثن، التقرير الإستراتيجي الإقريقي(مصر :مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة،2001_2002) 140.

انعقاد مؤتمر رؤساء الدول المنظمة الوحدة الإفريقية بالجزائر المنتهية بطرح المؤتمرين لوثيقة ثانية حول سنوية النزاع الارتري الإثيوبي وجاء في أهمها والتي أمل الطرفين بوقف العمليات العسكرية أو إي شكل من إشكال الادعاءات المحرضة على استمرار الازمة ، وفي هذا الصدد كلف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وهو رئيس اللجنة الإفريقية بالتعاون مع أمين عام لمنظمة الوحدة الإفريقية بمتابعة المساعي المبذولة من طرف المنظمة بعدها كلف الرئيس الجزائري مبعوث احمد أوحيي لمتابعة توصيات قمة الجزائر وذلك من خلال زيارته الميدانية لعاصمة البليدين أين جرت محادثات مع رئيس الدولتين بطرح توصيات قمة الجزائر.

وهنا أكدت ارتريا استعدادها لتنفيذ الاتفاق المصوغ لنهاية النزاع ، اما إثيوبيا ظلت ترفض توقيع الاتفاقية وواصلت الدبلوماسية الجزائرية مهامها بغية فض النزاع حيث شكل فريق عمل تحت إشراف المبعوث احمد أوحيي يضم كل من عضوية ألوم أ و الاتحاد الاوروبي حيث اجتمع الفريق ووضع ترتيبات فنية لتطبيق الاتفاق مفاده تطبق كقواعد لحل النزاع القائم وإنهاء العمل العسكري . وقام المبعوث الشخصي للرئيس الجزائري بجولة ثالثة الى الدولتين حتى قبول أديس أبابا للوثيقة وبالرغم من ذلك ظلت حالة التوتر قائمة بين الطرفين حتى الوصول لجولة رابعة من خلال المناقشات العميقة مع إثيوبيا لتقديمها وثيقة تبين فيها أسباب منع تنفيذها للتدابير الفنية التي جاءت بالفشل على جولة خامسة كان لها نفس المصير من الفشل لتعارض وجهات النظر وبعد كل هذه الثغرات أصرت الجزائر على الدخول في مفاوضات غير مباشرة بالجزائر .

تعتبر المفاوضات غير المباشرة تقدم واضح نحو إيجاد حل جذري وحقيقي للازمة[1] وبعد جهود مضنية عبر محادثات غير مباشرة نجحت الجزائر في الوصول

[1]– وهيبة خبيزي ، "النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الافريقي"، اطلع بتاريخ 06-05-2017، www. Norlamal 20 nor@gmail.com.

لاتفاق بوقف العمليات العسكرية العدائية وتم التوقيع عليها بواسطة الوفدين 2000/6/18 وجاء هذا الاتفاق ب15 بندا من أهمه : الوقف الفوري للإعمال العدائية بعد التوقيع على الاتفاق مباشرة بما في ذلك السماح بحرية الحركة لقوات حفظ السلام الدولية وتوفير الحماية الكاملة لها.

– تحديد صلاحيات البعثة الدولية لحفظ السلام بمراقبة تنفيذ الاتفاق، ومراقبة تنفيد الاتفاق ومراقبة انتشار القوات الإثيوبية والتزام الجانبين بالإجراءات الأمنية المتفق عليها بالإضافة لمراقبة المنطقة العازلة .

– تقوم بعثة السلام الدولية بمراقبة القوات الارترية والإثيوبية على طرفي المنطقة الأمنية المؤقتة ويعكس اتفاق المجتمع الدولي بضرورة تحقيق السلام بين الطرفين فبالرغم من إن الاتفاق كان أعقبت التوقيع عليه وبصفة خاصة حشد قوات حفظ السلام الدولية أكدت رغبة المجتمع الدولي و اصراره على وضع حد للازمة ما ان تم توقيع اتفاق سلام شامل بين الجانبين .

وقد عقدت الجلسة الأولى للمفاوضات يوم واحد فقط من توقيع الاتفاق واستمرت حتى 21 جوان 2000 وكانت ثقافة السلام الشاملة في شهر ديسمبر 2000 بتوقع الرئيس الارتري افورقي ورئيس الوزراء الإثيوبي زينانوي وعدد من الشهود منهم الرئيس الجزائر عبد العزيز بوتفليقة والامين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية وكاتب الدولة للشؤون الخارجية الأمريكية وممثل الاتحاد الأوروبي والمتابع لمراسم التوقيع يلاحظ إن الرئيس الارتري ورئيس الوزراء الإثيوبي لم يتصافحا إلا بإلحاح من الرئيس الجزائري بوتفليقة[1].

[1]– محجوب باشا، مرجع سابق، 113–117.

ومن الواضح إن اتفاق الجزائر للسلام الشامل قد سعى لمعالجة الأزمة من كل جوانبها خاصة وان الجانبين والمجتمع الدولي ككل يدركون تماما إن الأزمة الحدودية التي تمثل السبب المباشر في قيام الحرب ماهية إلا انعكاس للتطورات أكثر تعقيد وأعمق إثم في العلاقات بين البلدين.

وبتوقيع اتفاق 12 ديسمبر 2000 للسلام الشامل تعهد الطرفان بإنهاء دائم العمليات القتال بينهما والامتناع عن استخدام القوة والاتفاق على انشاء لجنة محايدة لترسيم الحدود[1].

[1]– الأمم المتحدة، إعداد خدمات شبكة الانترنيت،(إدارة شؤون الإعلام (2014).

خلاصة الفصل الثالث:

مما سبق بيانه يتضح وبصورة جلية إن السياسة الخارجية الجزائرية تمكنت من تحقيق نتائج ملموسة نحوى بيئة إقليمية أمنة ، فرغم الأزمة الداخلية التي واجهتها في عشرية التسعينات إلا ان ذلك لم يبقيها ساكنة امام النزاعات والصراعات الإقليمية ، حيث كشفت من نشاطها الدبلوماسي ونضالها الدؤوب نحو تكريس قيم السلم والتعايش بين مختلف الاطراف والميل إلى الوسائل السلمية في الفض الشامل للازمات الواقعة وتعزيز ذلك باليات أمنية ميدانية ومقاربات تنموية ناجحة و المساهمة في تفعيل المؤسسات القارية كالاتحاد الإفريقي .

كل هذه المعطيات من شانها أن تعبر عن ان الجزائر لا تتبني المبادئ الأممية فقط بل سعت إلى ابعد من ذلك عبر جهودها المتواصلة والحديثة لتفعيل هذه المبادئ في الواقع.

خاتمـة

خـاتـمـة:

يندرج موضوع الدور الريادي للجزائر في دعم الأمن بالساحل في سياق البحث عن الدوافع والآليات والأساليب المعتمدة من قبل الجزائر وذلك عبر توظيف مختلف المقاربات الكفيلة بتعزيز وتفعيل تواجدها الإقليمي.

وينبع الدور المحوري للجزائر في منطقة الساحل من المبادئ والثوابت الراسخة للسياسة الخارجية منذ استقلالها والمستمدة أساسا من قيم ثورتها التحريرية وانعكس هذا المسار على النشاط الخارجي للدولة الجزائرية التي تعد محل ثقة بين مختلف دول المنطقة إضافة للسمات والعوامل التي ترجحها على بقية الدول الأخرى بامتلاكها إمكانيات كبيرة جدا ومساحة شاسعة في ظل استقرار سياسي ملحوظ كلها عوامل تضع الجزائر بمنأى عن أي ضغوط أو قيود إقليمية بل وتضعها في الريادة وهو ما أثبتته الكثير من الأحداث التي لم تحل إلا بوجود الجزائر كطرف أساسي في المعادلة فالنفوذ الجزائري بالمنطقة هو شيء طبيعي فهو يعكس ثقلها الجغرافي على المجريات السياسية بالمنطقة ككل.

ولعل نهاية الحرب الباردة وبروز التهديدات الاتماثلية التي عجزت الدول المركزية على احتواءها هذه الفترة أثبتت ضرورة وجود قوة إقليمية قادرة على تكريس هامش من الأمن ومنع تنامي مختلف التهديدات والمخاطر الأمنية وهو الدور الذي تلعبه الجزائر من خلال عدة مقاربات وآليات أمنية، سياسية وتنموية بالمنطقة في سبيل دعم الاستقرار والأمن بمختلف مناطق التوتر والقيام بعدة وساطات في الأزمات الناشبة بالمنطقة وهو دور مهم جدا في مواجهة عدة تحديات أمنية يمكن تقسيمها لتحديات داخلية وخارجية.

على الصعيد الداخلي:

تعد طبيعة التهديدات الأمنية في أول شيء متعلقة بأزمة تشكل الدولة الوطنية والقادرة على تمثيل كل أطياف المجتمع المتنوعة والغير متجانسة عرقيا وإثنيا وعدم القدرة على التوفيق بين الاختلافات وذلك من خلال بسط قوة الدولة المادية القهرية، إضافة لغياب الشرعية السياسية فمشكلة دول الساحل على غرار كل الدول الإفريقية هي غياب مؤسسات دستورية وغياب ديمقراطية فعلية وسط عدم وجود ضبط لتدخلات المؤسسة العسكرية في الحكم، هذا إضافة إلى للتركيبة الاجتماعية المعقدة والمتباينة إثنيا وعرقيا والتي ساهم في هذا الواقع الاجتماعي الاستعمار الأجنبي.

على الصعيد الخارجي:

ظهرت معالم التهديدات الأمنية المتنقلة في شكل امتدادات جغرافية للمشاكل الأمنية السالفة الذكر ومن ذلك الجريمة المنظمة الغير وطنية عبر تهريب الأسلحة والمتاجرة بالبشر وتهريب المخدرات وغسيل الأموال والرشوة والفساد السياسي مستغلة الوضع الداخلي لكثير الدول مثل الوضع في مالي في خضم أزمة التوارث.

إضافة إلى مشكلة الحدود البرية، حيث أن هناك صراعات سياسية مباشرة وغير مباشرة فيما بين الأنظمة السياسية لدول منطقة الساحل الإفريقي نتج عنها حروب وصراعات سياسية عالية التوتر، من جهة أخرى شساعة المنطقة وطبيعتها الجغرافية سهلت من انتشار وتنامي التنظيمات الإرهابية على غرار القاعدة والتي يصعب التحكم فيها بسبب طبيعتها الجغرافية وكذلك محدودية امكانات الدول الساحلية.

كذلك نجد عامل الموارد والثروات الاقتصادية الموجودة بدول المنطقة على غرار اليورانيوم أو النفط أو الذهب وغيرها، كل هذا زاد من أطماع الدول الاجنبية مثل الولايات

المتحدة الأمريكية وفرنسا المستعمر القديم والصين ودول أخرى، والتي تسعى بكل الوسائل للحصول على الموارد الموجودة وهو ما يبقي المنطقة في حالة توتر دائم.

قائمة المصادر المراجع

الكتـــب:

01- ابراهيم فاطمة ، صراع البحيرات العظمى، السودان: مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، 2003.

02- الإفريقية 2009.

03- ألفي أكرم، "كوت ديفوار: "هل ينجح إتفاق باريس في إنهاء الأزمة؟ " مجلة السياسة الدولية، 152 (أفريل 2003).

04- الباشا محجوب، الإخوة الأعداء: الحرب الإرترية الإثيوبية 1998- 2008، السودان : المركز العلمي للدراسات

05- بالحبيب عبد الله، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل أزمة 1992-1997، الجزائر: دار الراية للنشر والتوزيع، جامعة ورقلة، 2012.

06- بلهول نسيم، الجزائر الازمة السياسية والاقتصادية، الجزائر، مطبعة حلب 1993.

07- حتي ناصيف يوسف ، النظرية في العلاقات الدولية، لبنان: دار الكتاب العرب، 1985.

08- ربيع خالد ، نظرية السياسة الخارجية، مصر: مكتبة القاهرة الحديثة.

09- الزبيري محمد العربي ، تاريخ الجزائر المعاصر، سوريا،اتحاد الكتاب العرب، 1999.

10- السيد سليم محمد، تحليل السياسة الخارجية، مصر: مكتبة النهضة العربية، 1988.

11- الشامي علي، الصحراء الغربية: عقدة التجزئة في المغرب العربي، لبنان: دار الكلمة، 1980.

12- عبد الحي وليد ، تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية، الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994.

13- علوي جمال، "أزمة قارة: دراسة في العلاقات بين الأزمة الداخلية والسلوك الدولي في القارة الإفريقية" مصر: دار الثقافة للطباعة والنشر 1986.

14- غريفتش مارتن أوكلاهان وتيري، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة.مركز الخليج للابحاث، الإمارات :مركز الخليج للأبحاث، 2008.

15- فرانسوا جان بايار، سياسة ملئ البطون سوسيولوجية الدول الإفريقية، ترجمة حليم طوسون، مصر: دار العالم الثالث 1992.

16- لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة بن أحمد مفتي محمد والسيد سليم محمد، السعودية: عمادة شؤون الكتاب، جامعة الملك سعود، 1989.

17- مبارك بردان فلاح، الحياد الإيجابي أحد ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية، العراق، مركز الدراسات الإستراتيجية، جامعة الانبار.

18- مصباح عامر، تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث: دراسة حالة المملكة العربية السعودية، الجزائر، قرطبة للنشر والتوزيع، 2007.

19- مصلوح كريم، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا، الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014.

20- مهري عبد الحميد وولد داداه أحمد وآخرون، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

ثانيا: الرسائل الجامعية والمذكرات:

01- العايب سليم، "الديبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي"، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2010-2011.

02- أبصير أحمد طالب، "المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009-2010.

03- باسط سميرة ، "الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب 1999- 2004"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، 2014.

04- براهيمي مريم، "التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على منطقة المغرب العربي" رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2011-2012.

05- بشكيط خالد، "دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي" ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010-2011.

06- بعيو لعلى، "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الساحل الإفريقي: دراسة حالة مالي" ، رسالة ماستر، جامعة قالمة، 2015-2016

07- بلعيد سمية، "النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها: جمهورية الكونغو نموذجا"، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة،2010.

08- بن دالية عبد الودود وبلحسن عبد الرؤوف، "الجزائر: التطور الأمني تجاه منطقة دول الساحل الإفريقي"، رسالة ماستر، جامعة قالمة، 2011-2012.

09- دحومان حسينة ، "مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي" ،رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.

10- رسولي أسماء ، "مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 2001/09/11، رسالة ماجستير، جامعة باتنة،2010-2011.

11- شرايطية سميرة، "تأثير الدول الفاشلة على الاستقرار الأمني: دراسة في العلاقة بين الفشل الدولاتي والتهديدات الأمنية الجديدة" ، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2009-2010.

12- صدوقي فريد ولوجاني مريم ، "أزمة منطقة الساحل الأفريقي وتأثيريها على الأمن القومي الجزائري" ، رسالة ماستر، جامعة قالمة، 2012-2013.

13- ظريف شاكر، "البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات"، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2010.

14- عديلة محمد الطاهر ، "أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية: 1999-2004" ، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2004-2005.

15- عشوي علي ، "سيادة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي" ، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر، 1997).

16- غدير دليلة ، "الاستراتيجية الامنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي" ، رسالة ماستر، جامعة ورقلة، 2014-2015.

17- قرقاع إبتسام، "دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة باتنة 2010-2011.

18- قط سمير،"الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة –قطاع النفط نموذجا"، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2007-2008.

19- كايسة كريمة، "العلاقات الأمريكية الإفريقية منذ نهاية الحرب الباردة"، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2010-2011.

20- لخضاري منصور ، "المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005.

21- لهراوة سعاد، "معوقات الدور الجزائري في حل النزاع المالي" ، رسالة ماستر، جامعة ورقلة 2015-2016.

22- مدوني علي ،" قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وإنعكاساتها على الأمن والإستقرار فيها"، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة 2013_2014.

23- معمري خالد، "التأطير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الامريكي بعد 11 سبتمبر" ، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2007-2008.

24- منصوري سفيان، "السياسة الأمنية الفرنسية اتجاه منطقة الساحل وانعكاساته على الأمن القومي الجزائري" رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، 2012-2013.

ثالثا: المجلات والجرائد:

01- المجدوب طه ، أزمة القرن الافريقي والصراع الارتري الإثيوبي: جدور الصراع وأسبابه الكامنة"، جريدة الأهرام 40809 (30أوت 1998).

02- بن عائشة محمد الأمين،" الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي: بين الإستمرارية والتغير"، مجلة الحرية للعلوم السياسية، 47-48 (2015) 108-109

03- بوطورة مصطفى، "الديبلوماسية الجزائرية والأزمات الدولية على ضوء توجهات الرئيس بوتفليقة"، جريدة صوت الاحرار 1042، الأربعاء 29 جوان 2016.

04- بوطورة مصطفى، "سياسة الجزائر :المبادئ والممارسات المصداقية في التعامل مع أزمات دول الجوار"، جريدة الشعب،22 مارس 2015.

05- بومدين عربي وقاسي فوزية، المقاربة الجزائرية في الساحل الإفريقي: نحو تفعيل مبدأ الدبوماسية الإنسانية المستقبل العربي(2014):139.

06- حساني خالد ،"الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب... الأطر والممارسات"، جريدة الشعب(26 مارس2016

07- حميد الدين عبد الله ، **"مفهوم الدولة الفاشلة"**، جريدة إيلاف الالكترونية "،الأحد 20 جويلية 2010.

08- دخان نور الدين وعيدون الحامدي، "مسار تأمين الحدود الجزائرية بين المبادرة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية"، دفاتر السياسة والقانون 14، جانفي 2016.

09- زقاع عادل ومنصوري سفيان " واقع الجريمة المنظمة في المنطقة الساحل الإفريقي"، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية مارس2016.

10- زقاع عادل ومنصوري سفيان " واقع الجريمة المنظمة في المنطقة الساحل الإفريقي"، مجلة العلوم إنسانية والاجتماعية (مارس2016).

11- سنوسي محمد، "البعد الامني للسياسة الخارجية الجزائرية بإتجاه دول الربيع العربي منذ 2011 "، جريدة الحوار، نوفمبر 2015.

12- عبد الشافي عصام ، **"معضلة الأمن في الساحل والصحراء: الأسباب والمواجهة"**، مجلة السياسة الدولية 2014.

13- علاق جميلة، "استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء"، مجلة العلوم الاجتماعية (ديسمبر2014):343

14- علي عبد العزيز الشيماء، "أهداف جولة كلينتون في إفريقيا"، السياسة الدولية 133 (جويلية 1998):96.

15- العنكبي طه حميد حسين، " تطورات الصراع الإرتري الإثيوبي ومواقف القوى والمنظمات الإقليمية الدولة"، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية 1-2 (2010) :55-56.

16- عودة عبد الملك، "التنافس الصيني-الأمريكي"، جريدة الأهرام، 43122 (الأربعاء 29 ديسمبر 2004).
17- غريب حكيم في حوار مع مرابطي أمال،" أتفاق الجزائر محطة حاسمة لاستقرار مالي "، جريدة الشعب (19 . 04- 2016).
18- قط سمير، "السياسة الجزائرية في إفريقيا: التطورات والمحددات"، مجلة العلوم السياسية والقانون(ع1 لسنة 2017
19- لاخر ولغرام ، الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء، (أوراق كارتغي للسلام الديمقراطي)،
20- محمود وائل، "الدولة الفاشلة بين المفهوم والمعيار"، مجلة الجيش 99 (فيفري 2017)
21- محمود وائل، "الدولة الفاشلة بين المفهوم والمعيار"، مجلة الجيش 99 (فيفري 2017)
22- المرمون عبد الجليل ، الإنقلاب العسكري في مالي، جريدة الرياض 15985 (30 مارس 2012).
23- النويني الحافظ ، "أزمة الدولة ما بعد الإستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة "نموذج مالي"، المستقبل العربي، 59(2013).

رابعا: المواقع الإلكترونية:

01- الكيالي ماجد،" إشكالية الديمقراطية إزاء العالم العربي"، أطلع عليه بتاريخ: 2017/03/16، www.falesteen.com
02- www. Alaraby.co.Uk
03- إسماعيل حسين، "ماذا تريد الصين من إفريقيا وماذا تريد إفريقيا من الصين"، أطلع عليه بتاريخ: 2017/04/20، .www.chinatoday.com
04- بلخيرات حسين، "المقاربة الأمنية والإقليمية لمواجهة الإرهاب في الساحل الأمريكي... تحليل لعوامل الإختلال"،أطلع عليه بتاريخ:2017/05/02 www.aljazzera.net
05- بن الشيخ عصام ، "شرح نظرية الدور: نظرية تغير السياسة الخارجية"، اطلع عليه بتاريخ: 04-03-2017، www.maktoub.blog.com
06- بن عنتر عبد النور، "الأمن في منطقة الساحل وتعدد المبادرات"، إطلع عليه بتاريخ 2017/03/25.
07- بوحنية قوي ، الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي، أطلع عليه بتاريخ 2017/04/30 www.aljazzera.net
08- بوحنية قوي،"الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الامنية في منطقة الساحل"، أطلع عليه بتاريخ:2017/04/04: www.el jazeera.net
09- بوحنية قوي، "استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي"، اطلع عليه بتاريخ

www.qiraatafricain.com،2017-04-28

10- بومدين عربي، "الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمريكية'، أطلع عليه بتاريخ 2017/04/27، www.qiraatafricain.com.

11- سي بشير محمد،" القيادة الإقليمية الجزائرية للمنطقة الصحراوية الساحلية: الدور والرهانات"، إطلع عليه بتاريخ 4 أفريل 2017، www. Alaraby.co. uk.

12- عبد الحليم أميرة ، "مالي ساحة جديدة للحرب على الإرهاب"، مجلة ملف الأهرام الاستراتيجي،218(فيفري 2013): 20.

13- عبد الرحمان حسن حمدي ، "الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا ...الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل"، أطلع عليه بتاريخ 2017/04/04، www.qiraatafrcian.com

14- عبد الرحمان حسن حمدي ، الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا... الأسباب والأنماط، أطلع عليه بتاريخ 22-04-2017،www siironline. org.

15- عبد الرحمن حسن حمدي، "فرنسا وإعادة غزو إفريقيا"، اطلع عليه بتاريخ 2017/04/12، wwww.eljazeera.net.

16- قيطوني مصطفى ،" الجيش الوطني الشعبي مؤسسة جمهورية لحماية الوطن بعيدا عن دهاليز السياسة"، أطلع عليه بتاريخ 17 فيفري 2017. www.djaizress.com

17- لحياتي عثمان،" الجزائر... التوقيع على إتفاق سلام شامل في مالي"، أطلع عليه بتاريخ 2017/03/29، www.alarabiya.net.

18- الهواري إبراهيم، "كيف تهيمن القوى الكبرى على إفريقيا"، أطلع عليه بتاريخ: 2017/04/20،www.sasapost.com.

19- ولد ابراهيم الحاج،" أزمة شمال مالي...إنفجار الداخل وتداعيات الإقليم"، أطلع عليه بتاريخ 2017/03/28 www.aljazeera.net

خامسا: الدساتير والمراسيم الرئاسية.

01- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2008.

02- رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي 02-304.

سادسا: المداخلات.

01- خذري محمود، "أليات الدفاع الإقتصادي في الممارسة الجزائرية"، الأيام الدراسية البرلمانية الرابعة حول الدفاع الوطني الجزائري، مجلة الأمة، لجنة الدفاع الوطني، 7-8 أوت 2008.

02- شلغيم عمر، " سياسيات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحريات الإقليمية" ، مداخلة بعنوان رهانات لدفاع الوطني في بيئة التهديدات المستدامة)، جامعة ورقلة، ،22.

سابعا: التقارير.

01- الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، "تقرير حول حالة تنفيذ البرامج الوطني في مجال الحكامة 1992-2008 الجزائر نقطة الإرتكاز"، نوفمبر 2008

02- الأمم المتحدة، إعداد خدمات شبكة الانترنيت،(إدارة شؤون الإعلام (2014).

المراجع باللغة الأجنبية:

01- Favirel Garrizues Gilles, "La Criminalité Organisée Transnatinal : un concept d'enterrer ?" l'Economie Politique, 15 (2002)

02- gharari Habib,"bornage des frontières algérienne ", le mois en afrique 225-226, (1984) :45.

03- wondo Omanyundu Jean Jacques,"Coup d'état et militarocratie en afrique", (post-indépendance).

04- le Sahel Central au cœur de la tempête "Rapport Afrique de crises",227 (25/06/2015).

05- La valise diplomatique, le Tchad, la france et l'Afrique, "le monde diplomatique",(Juin 2006) :6-7.

06- modibo Keita, « la résolution du conflit touareg au mali et au niger : note de recherche du GRIPISI », chaire raoul dandurand en études stratégiques et diplomatiques (juillet 2002) :8

فهرس المحتويات

الفهرس

	الصفحة
مقدمة	6
مدخل مفاهيمي	18
الفصل الأول: السياسة الخارجية الجزائرية ضمن السياق الإقليمي	34
المبحث الأول: مراكز صنع القرار والتاثير في صياغة السياسة الخارجية الجزائرية	35
المطلب الأول: رئاسة الجمهورية	35
المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية	39
المطلب الثالث: دور المجتمع المدني والأحزاب السياسية	44
المطلب الرابع: تأثير القوى الكبرى في صياغة السياسة الخارجية	48
المبحث الثاني: مبادئ وثوابت السياسة الخارجية الجزائرية	52
المطلب الأول: ضبط الحدود وسياسة حسن الجوار	53
المطلب الثاني: دعم حق الشعوب في تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول	57
المطلب الثالث: سياسة الحياد الإيجابي والتوازن الدولي	59
المبحث الثالث: أهداف السياسة الخارجية الجزائرية	62
المطلب الأول: الأهداف والمصالح القومية	62
المطلب الثاني: البحث عن المصالح الإقتصادية	66
المطلب الثالث: تعزير المكانة الاقليمية	70
الفصل الثاني: التحديات الأمنية على مستوى منطقة الساحل	77
المبحث الأول: إشكالية الفشل الدولاتي بالساحل	77
المطلب الأول: أزمة تشكل دولة ما بعد الاستعمار	77
المطلب الثاني: العامل الاثني وتأثيراته على تشكل الدولة الساحلية	80
المطلب الثالث: ضعف البنية الداخلية وتأثيرها على بناء الدولة	83
المبحث الثاني: التنافس وتأثير المشاريع الأجنبية	87
المطلب الأول: المشاريع الأمريكية بمنطقة الساحل	**88**
المطلب الثاني: النفوذ التاريخي الفرنسي بالساحل:	92
المطلب الثالث: صعود القوة الناعمة الصينية	95
المبحث الثالث: مظاهر الانفلات الأمني في الساحل	99
المطلب الأول: نشاط الجماعات الإرهابية	99

المطلب الثاني: تنامي شبكات الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي	102
المطلب الثالث: تعقيدات النزاعات المسلحة ومسبباتها	105
الفصل الثالث: المقاربة الجزائرية وجهود التسوية السلمية للمشاكل الامنية	112
المبحث الأول: آليات ووسائل السياسة الجزائرية في مكافحة الإرهاب والجريمة	113
المطلب الأول: استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل (العقيدة الأمنية)	113
المطلب الثاني: المقاربة الديبلوماسية والاستراتجية التنموية	120
المطلب الثالث: التعاون على المستويين الإقليمي والدولي	124
المبحث الثاني: الجهود الجزائرية في تسوية أزمة التوارق	128
المطلب الأول: مسار النزاع وتداعياته.	129
المطلب الثاني: تقريب وجهات النظر للأطراف المتنازعة	132
المطلب الثالث: العراقيل والتحديات التي واجهت المساعي الجزائرية	137
المبحث الثالث: دور الجزائر في حل النزاع الإرتري الإثيوبي:(انموذج في تسوية النزاعات البينية)	139
المطلب الأول: النزاع الإرتري الإثيوبي إشكالية الوجود وصراع الوجود	140
المطلب الثاني: محاولات الوساطة الإقليمية والدولية	143
المطلب الثالث: الوساطة الجزائرية بين فرقاء الأزمة	147
خاتمة	153
قائمة المصادر والمراجع	157
فهرس المحتويات	165

الخرائط

خريطة توزيع سكان الطوارق

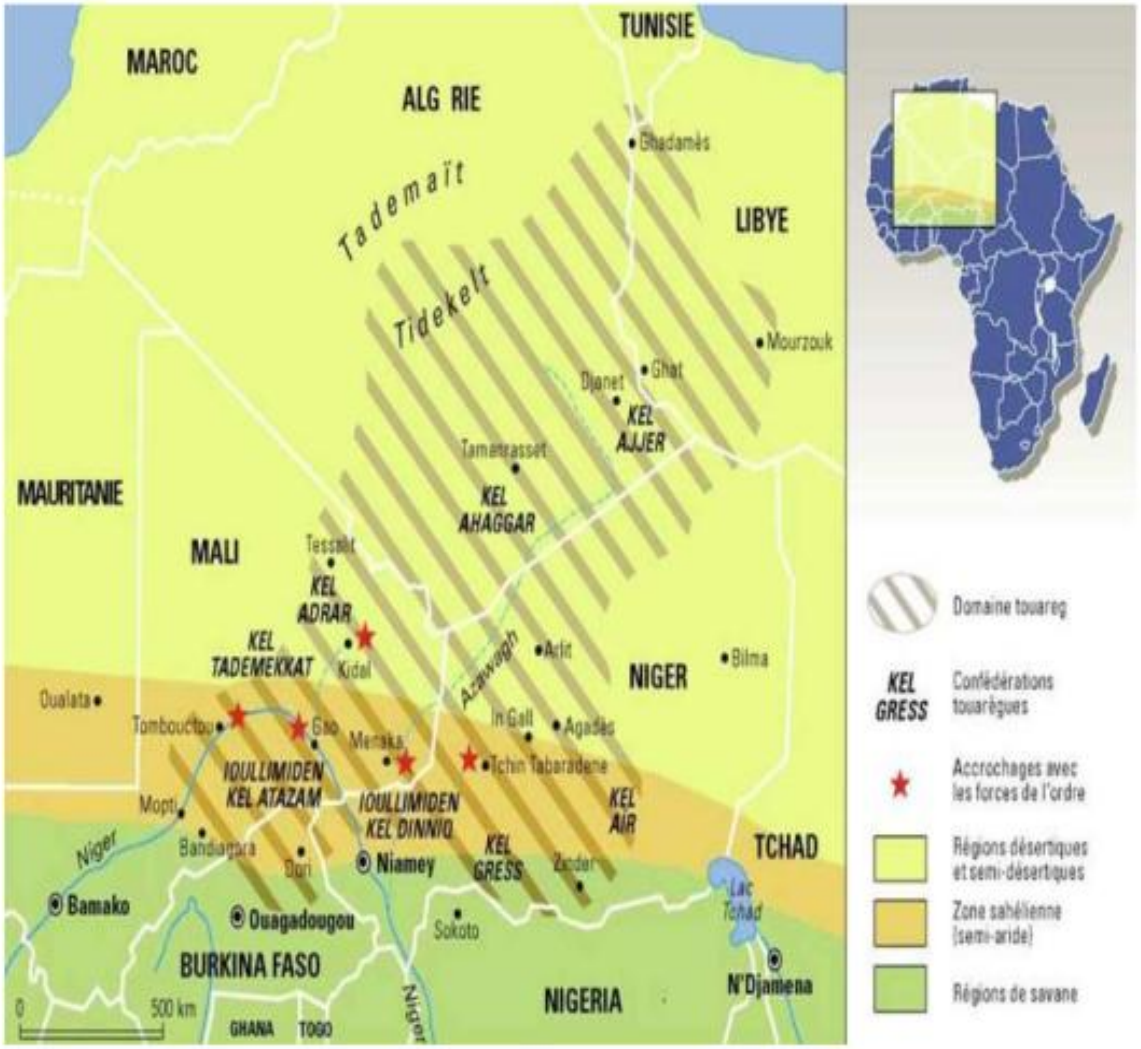

Source : philippe Rekacewicz , le conflict touareg,le monde diplomatique,avril .1995 , <<www.mond-diplomatique.fr/cartes/touaregs1995>>

خريطة تبين النزاعات المنتشرة والمحيطة بالساحل الإفريقي

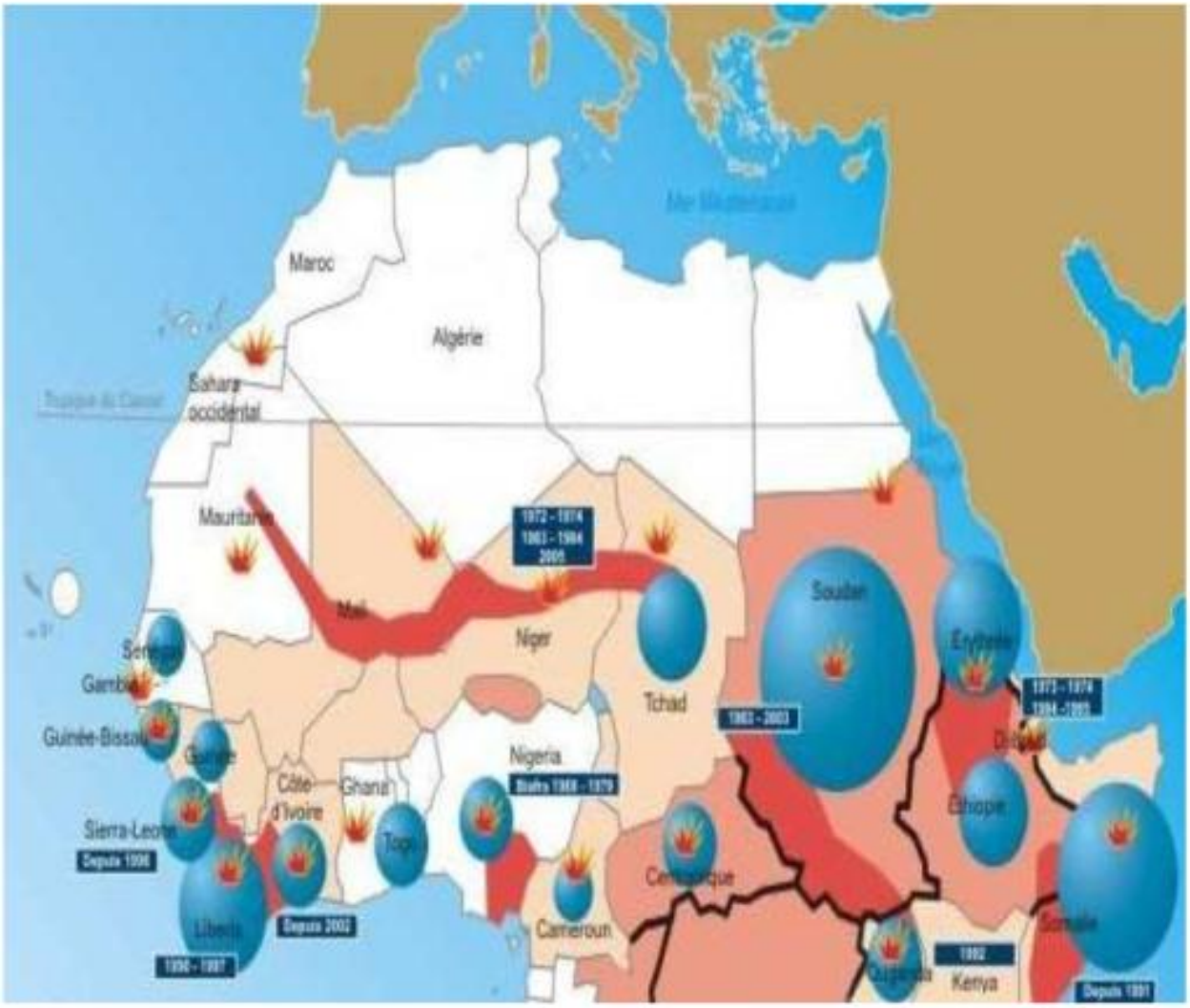

Source :julienassoun.wordpress.com/2008/12/,Retrieved on 02/10/2009

* الخريطة رقم (2) تبين الموقع الجغرافي لكل من إثيوبيا وإرتريا.

المصدر: Liberary of Congres-Fedral Reserch Division, COUNTRY PROFILE: ETHIOPIA. April. p04,2005.

ملخص:

يشكل الساحل الإفريقي المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا ما وراء الصحراء كإمتداد إقليمي بين البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا وبالنظر للمعضلات الأمنية والتحديات متعددة الأبعاد التي باتت تشهدها المنطقة جعلت منها بؤرة توتر وهشاشة تهدد بانفجار الأمن على عدة مستويات من الإقليمي إلى الدولي في ظل وجود ظروف داخلية صعبة لدول المنطقة، زادت من حدتها توسع دائرة التهديدات الأمنية وظهور مخاطر جديدة وقد سعت الجزائر بحكم موقعها الإقليمي بالساحل ومنذ سنوات الإستقلال الأولى إلى الإطلاع بدور يتناسب ومكانتها الإقليمية والجيوسياسية بالمنطقة، فالسياسة الجزائرية المبنية على عدة مبادئ وثوابت لا تحيد عنها، كانت دائما السباقة لإقتراح حلول واقعية ومنطقية وفتح قنوات إتصال ونقاش سلمية بين مختلف أطراف النزاعات والازمات الناشئة ويشكل الدور الجزائري بالساحل حلقة مهمة في تسوية مختلف مشاكل المنطقة وهذا يرجع لعدة عوامل تمتلكها الجزائر لعل أهمها الرصيد الديبلوماسي الهام وثبات سياستها الخارجية التي جعلها مرجع ثقة كل دول المنطقة الساحلية، ولا تكتفي المقاربة الجزائرية بمعالجة المسائل أمنيا وعسكريا فحسب بل تتعداها بوضع استراتيجية وقائية لإيجاد بيئة أمنية مستقرة وذلك بتجفيف مختلف منابع التطرف والإرهاب عبر عدة وسائل ثقافية وروحية للإهتمام بالمشاريع التنموية الإقتصادية والإجتماعية والإهتمام بالمستوى المعيشي للمكان.

الكلمات المفتاحية : السياسة الخارجية الجزائرية– الديبلوماسية–الأمن الإقليمي– منطقة الساحل– الإرهاب.

Le sahel africain est une zone tampon entre l'Afrique du nord comme une extension d'une région de la mer rouge entre l'est et l'ouest de l'atlantique et en raison de problèmes de sécurité et les défis multidimensionnels dans la région qui l'a gardée dans un état de tension et de fragilité la menaçant d'une explosion sécuritaire dans le domaine régionale et même international, en augmentant la gravité de la situation au sahel.

Depuis les premières années de l'indépendance Algérie a adopté un rôle leader dans la région avec tout les moyens qui lui ont permis d'arriver et l'importance géopolitique et aussi avec les principes connues de sa politique extérieure elle a été toujours le premier pays qui s'est proposé pour des solution réelles et logique et a ouvert des canaux de communications pacifique entre les différents parties au conflits qui ont déclenches plusieurs crises.

Le rôle algérien a été toujours important dans le règlement de différents problème dans la région et tout ca est du a plusieurs facteurs que possédé l'Algérie surtout sa réussite dans la diplomatie et son équilibre qui lui a rendue une grande confiance avec tous ses voisins et la stratégie algérienne ne s'arrête pas par des approches sécuritaire et militaire seulement mais aussi elle traverse cette stratégie avec des approches préventives pour créer un environnement stable.